

دراسات وآراء

في ضوء عِلم اللغة المعاصر - ٥ -

العوامل النحوي

بين مؤيديه ومعارضيه

دوره في التحليل اللغوي

تأليف

الدكتور خليل أحمد عمارة

تقديم

بقلم : الدكتور سلمان العاني
أستاذ علم اللغة واللغة العربية
جامعة انليانا - أمريكا

إن الظاهرة اللغوية معروفة بأبعادها المختلفة المتداخلة. فهي المعلم الأساسي المميز للإنسان عن بقية الكائنات. وهي الوسيلة الأساسية للتضاهم والاتصال بين البشر. بالإضافة إلى ذلك هي أداة الإنسان في تسجيل خبراته المختلفة بأبعادها المكانية والزمانية.

على مستوى البعد المكاني، يسجل الإنسان خبراته المتنوعة في بقاع الأرض الواسعة، فيقرأ العارف بالعربية أخبار بقاع الأرض المتنوعة من خلال الموقع الذي يعيش فيه. وهذا الأمر يجري على بقية لغات الأرض التي تملك وسائل إعلام مناسبة. إن اتساع رقعة لغة ما، محكوم بعدة عوامل أهمها المستوى الحضاري للناطقين بتلك اللغة: ما هو دورهم في المجتمع البشري؟ أهم مستهلكون أم منتجون: مادياً وفكرياً؟

إن الذي يحدث أحياناً، أن مجتمعاً ما، يأخذ دور القيادة الفكرية والمادية ويؤدي هذا إلى استقطاب مجتمعات أخرى على المستوى المادي والفكري، فتبدأ المجتمعات المستوردة تمر في حالة استلاب حضاري تتفاوت ملامحه وسرعته، ولكن اللغة من أهم العلامات التي نلاحظ فيها أطراف هذا الصراع بين المصدر والمستورد، بين المعطي والاختذ، بين السالب والمسلوب.

ولعل في العربية خير مثال بوضح ذلك. فقد استقطب الفكر الإسلامي في العصور الوسطى بقاعاً متنوعة من المعمورة، وتبع ذلك، في غالب الأوقات، استقطاب لغوي، ولو إلى فترة معينة. وما قاله أحد العلماء الذين كتبوا بالعربية من أنه يفضل أن يُهجى بالعربية على أن يمدح بالفارسية، يعتبر أفضل مثال لأبعاد ذلك الاستقطاب. والمكتبة العربية التي تمثل صرحاً شامخاً، رغم ما حل بها من نكبات، نتيجة ذلك الاستقطاب الذي أدى إلى أن تكون العربية أداة التعبير العالمية، فساهم الإيراني والتركي والإفريقي والأوربي في فترة ما، بجانب العربي في بناء هذه المكتبة وهذا التراث العربي الإسلامي الغني المخالد.

أما على مستوى البعد الزمني للغة فلا اظن أنه يحتاج إلى تعليق، فاللغة هي أداة الإنسان في تسجيل خبراته عبر الزمن وبدون اللغة المكتوبة لن تتوفر فرصة معرفة التراث الإنساني العابر في مختلف الثقافات العالمية.

لا شك في أن اللغة معلّم بشري متعدد الجوانب، معقد التراكيب. لقد نالت الدراسات اللغوية اهتماماً واضحاً في مختلف العصور. اختلفت الطرق والأساليب التي تدرس بها الظاهرة اللغوية. لكن الأمر الثابت المحقق أنها متشكلة في مجموعة متداخلة من الأنظمة. فكل لغة بشرية تستعمل في أداء وظيفة الاتصال الشفوي، وأحياناً الكتابي. اللغة - أية لغة كانت - تتكون من مجموعة من الأنظمة أهمها النظام الصوتي، ويتألف من عدد محدد معين من الوحدات الصوتية الوظيفية، تتفاعل هذه الأخيرة بطرق منظمة وتكوّن نظاماً صوتياً دقيقاً. وهذا النظام الصوتي يقوم بتوليد وصياغة المفردات، والمفردات بدورها تتفاعل من خلال نظام نحوي في أداء المعاني المتنوعة التي يحتاج إليها الإنسان في التعبير عن أهدافه وخواطره المتنوعة المختلفة.

هذه الأنظمة قد يفرّعها بعض الباحثين إلى عدد كبير أو محطد من الفروع وهذا في ذاته أمر غير جوهري، إن الأمر الجوهري هو تطور أساليب دراسة هذه الأنظمة على مر العصور. ففي كل حقبة زمنية، هناك معارف جديدة يكتسبها الإنسان ويضيفها إلى خبراته السابقة ويسعى في صونها إلى

مراجعة الماضي وفهمه وإعادة النظر فيه، وكذلك يسعى إلى المستقبل ويستعد لاستثماره. درست العربية في فترات متنوعة وكانت ثمرة هذه الجهود المتنوعة، ما نملكه اليوم من مكتبة تراثية تعدّ من أضخم المكتبات اللغوية المتخصصة في العالم. الخلاصة أن قولة عترة: «هل غادر الشعراء من مترده» لا وجود لها في ميدان الدراسات اللغوية.

فعلى سبيل المثال فقط، نأخذ النظام الصوتي الذي كان يمرّ به الباحثون مروراً غير عميق - ما عدا حقل دراسة القراءات القرآنية - أصبح الآن ملتقى علوم الطب والفيزياء والحاسب الإلكتروني واللغة. كل هذه العلوم ساهمت وتساهم بنصيب واضح في وضع علم الأصوات في موضعه الحالي، الذي لا يقارن بأي فترة سابقة.

تعتبر دراسة الهندسة الصوتية من أكثر الميادين تقدماً في حقل الدراسات اللغوية فقد صاحب التقدم العلمي الهائل لوسائل الاتصال الإلكترونية تطور سريع للوسائل التي تنقل الأصوات الكلامية عبر القارات عن طريق الأقمار الصناعية والاتصال بالكواكب السماوية، كما حصل قبل عدة سنوات عندما هبطت سفينة الفضاء على سطح القمر فالأصل الصوتي الكلامي بين رواد سفينة الفضاء ومراكز الإرسال على الأرض قد تم نتيجة لتقدم الهندسة الصوتية الإلكترونية، وهذا الاتصال عادة يعتمد على حساب الذبذبات الصوتية ودرجة قياسها وكذلك على الزمن الذي يستغرقه إرسال الأصوات من مكان إلى آخر.

يتكون الكلام المنطوق في اللغة العربية من عنصرين مهمين أساسيين

هما:

- ١ - الوحدات الصوتية الوظيفية وهي تسعة وعشرون صوتاً صامتاً والحركات القصيرة الثلاث - الفتحة، الضمة والكسرة - وما يقابلها من حروف المد الثلاثة. وعلى هذا يكون عدد الوحدات الصوتية الوظيفية للغة العربية خمسة وثلاثين وحدة فقط.

٢- النمط التنغيمي ويتكون هذا المستوى الصوتي من النبر وشدة درجة الصوت وطوله.

وهذان المستويان يتفاعلان معاً تفاعلاً دقيقاً لتأدية الوظيفة اللغوية بين أفراد المجموعة اللغوية الواحدة كما يحصل في هذه الحال بين أعضاء لغة الضاد.

يحاول عالم الأصوات فهم هذا النظام الصوتي وتحقيق عناصره بالطرق المتوفرة لديه في معمل علم الأصوات. وعلم الأصوات (الأكوستيكي (الفيزيائي) يعتبر اليوم من أهم فروع التخصص في دراسة الأصوات ويركز على تحليل الموجات الصوتية ومعرفة ماهية خصائصها، حيث يدرس عالم الأصوات الكلام المنطوق بعد خروجه من الفم وتحويله إلى موجات صوتية فيزيائية. وتعتمد الدراسة الصوتية الأكوستيكية أساساً على استخدام الأجهزة الإلكترونية، ومن أكثر هذه الأجهزة المختبرية شيوعاً لتسجيل الأحداث المكونة للكلام المنطوق في السلسلة الكلامية هو جهاز «ترجمة الطيف» ويسمى بالإنجليزية «الاسبيكتروجراف Spectrograph». ووظيفة هذا الجهاز هي تحويل الموجات الصوتية اللغوية إلى صور طيفية مرئية، ويظهر الكلام في هذه الصور - على هيئة تسجيلات بصرية مرئية ثابتة. إذ ترسم الصور الطيفية المرئية للكلام على أوراق خاصة حيث يظهر الكلام على شكل تخطيطات، وتكون هذه انعكاسات للجزئيات المكونة للغة الكلام المنطوق هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تبرز أنماط النبر والتنغيم وشدة الصوت أيضاً. ولكل من هذه الجوانب الثلاثة قناة خاصة مزودة بها جهاز الاسبيكتروجراف أنف الذكر. فالتنغيم ينعكس على شكل خطوط أفقية متموجة الارتفاع والانخفاض. وجوهر علم الأصوات الأكوستيكي يتمثل إذاً بترجمة الأصوات اللغوية إلى صور طيفية مرئية.

من هذا المفهوم الجديد للدراسة الصوتية انطلق موضوع دراسة علم الأصوات وأصبح ينظر إليه بأنه دراسة علمية موضوعية بدأت تظهر وتستقبل وتدرس على مستوى العلوم الطبيعية الأخرى. ومن هنا نلاحظ اهتمام

المؤسسات المعنية بهندسة الأصوات في استخدام وسائل أكثر فاعلية في نقل الأصوات بأمانة ودقة واتقان من مكان إلى آخر. لقد اهتمت مثلاً أوسع شركة للهاتف في العالم - شركة بيل Bell للتلفونات - بهذا النوع من الدراسات حيث إنها تمتلك الآن أكبر المعامل العلمية المخبرية للدراسة الصوتية، والسبب في ذلك واضح لأن هذه الشركة من واجبها أن تعرف طبيعة الصوت بكل دقة واتقان لأن نقل الصوت عبر الاتصال الإلكتروني للهاتف مني أصلاً على أسس معرفة المدى الصوتي الأعلى والأدنى للأصوات البشرية، بالإضافة إلى معرفة مميزات وخصائص كل صوت من الأصوات البشرية. فإن إرسال الصوت عبر آلة الهاتف وعودته، له حدود وموازين وقوانين إن اختلفت اختل الاتصال الهاتفي.

كذلك من المجالات التي استخدمت الدراسة الصوتية الأكوستيكية هو مجال القضاء، فكثيراً ما تستخدم آلة الأبيكتروجراف لاكتشاف هوية المتهم، خاصة ما يحدث عن طريق المعاكسات الهاتفية التي يعتمد إليها بعض الأفراد ونستطيع اكتشاف الشخص المتهم وذلك بتسجيل أصوات بعض الأشخاص المشتبه بهم وبعد ذلك لمخذ نماذج من أصواتهم وتحليل تلك الأصوات ومقارنتها بصوت الشخص المتهم. فعالم الأصوات يستطيع عن طريق تحليل الأطياف الصوتية الموقوف على شخصية المتهم حيث إنه لا يستطيع الإنسان فهمه يحاول إخفاء خصائص صوته إذ لا بد أن تظهر المميزات الصوتية الشخصية بواسطة تحليل الأصوات الطيفية لذلك للشخص ويعتبر تحليل الأصوات بهذه الطريقة أدق من بصمة الإبهام المعروفة.

وخلال السنوات الست الأخيرة، أو بالأحرى منذ بداية عام ١٩٨١، ارتبطت الدراسات الصوتية الأكوستيكية ارتباطاً مباشراً بالحاسب الإلكتروني ونعتبر هذه الخطوة طفرة علمية كبرى لها مردودات علمية لم نتضح معظم جوانبها الإيجابية، ولعل من نتائجها الإيجابية العملية استخدامها لتعليم اللغات الأجنبية مثلاً، حيث يستطيع الإنسان الآن أن يحصل على آلة كمبيوتر في خزانتها ثلاث أو أربع لغات أو أكثر ومزودة، طبعاً بمفتاح لكل لغة يظهر

على شاشتها الصغيرة المترجم للغة المطلوبة مصحوبة بالصوت. إن توفر آلة بهذا المستوى من الدقة أساسية التقدم الإلكتروني واستخدام نتائج الدراسات الصوتية الأكوستيكية في هذا المجال، وإن استعمال نتائج هذا النوع من الدراسات التي ارتبطت بالحاسب الإلكتروني تقريباً لا حد لها.

إن المكتبة اللغوية العربية الحديثة، ما زالت غضة حديثة العهد بكثير من التطورات اللغوية المعاصرة. والوقت قد حان للجهود العلمية الجادة التي نحاول سد ثغرة مهمة في حياتنا اللغوية بخاصة والثقافية بعامة والتي ستكون لبنة وركيزة في مستقبلنا الثقافي.

فقد استطاع الدكتور عمارة في كتابه السابق وفي نحو اللغة ونراكيها أن يبلور رؤية جديدة في التحليل اللغوي تخدم اللغة العربية فيستطيع المحلل اللغوي أن يحلل التراكيب اللغوية ليصل إلى كنه المعنى فيها، وأن يتعامل مع الكلمات في التركيب على أنها المباني التي تتدفق جيلة، فيترك المتكلم غرضه من تركيبه، ويعرف السامع حدود مقصود المتكلم ومراجه. فقد كانت التفاتة الدكتور إلى ما يسميه عناصر التحويل، الترتيب والزيادة والحذف والتنغيم والحركة الإعرابية، تحويلاً للنظرية التوليدية التحويلية إلى مسار جديد يختلف عما كانت عليه، وتنطبق على اللغة العربية في البحث عن المعنى من غير إهمال للحركة الإعرابية، ولعل من أهم ما يسمو بما يراه المؤلف في مناهج البحث عن المعنى اهتمامه بالحركة الإعرابية، فالحركة عنده ركن من التركيب اللغوي لا يقل عن أي مبنى من مبانيه، ولكنه بحث فيه تخريب جديد للحركة الإعرابية وتبرير وجودها في كل تركيب، فالجملة تنتقل من بنية أولية محايدة إلى بنية عميقة بأن يدخلها عنصر من عناصر التحويل، وبذا يعطى المؤلف القيمة الحقيقية لنظام ترتيب الكلمات في الجملة بحثاً عن المعنى، وكذلك الزيادة، وكل زيادة في المبنى تعطي زيادة في المعنى، وكل زيادة تفتضي حركة إعرابية تؤخذ من الباب الذي نسمي الكلمة له ممثلاً صرفياً له، ويبقى الحكم باسم الجملة كما كان في صدر أصلها وهي بنية سطحية ولكنها محولة، وبالحذف استطاع المؤلف أن يبين الغرض البلاغي الذي امتازت به العربية على كثير من اللغات.

وإن محاولة تطبيق هذا المنهج بهذه الرؤية في التحليل اللغوي في النصوص الأدبية الرفيعة الأسلوب يمكن للباحثين من تدوين تراكيب العربية، ومن وضع بلور نظرية نقدية لا يتعد كثيراً عن جوهر التراث، بل تضع التراث في ثوب جميل ولئيم، نسج خيوطه عبد القاهر الجرجاني وابن جني والفراء ومن قبلهم الخليل وسيبويه. ومع قلة المؤلفات التي سطرت في التراكيب اللغوية في اللغة العربية، فإنني أرى أن كتاب «في نحو اللغة وتراكيبها» يمثل نقطة هامة في التحليل اللغوي ومنهجاً رائداً في ربط المعنى بالمعنى، وبحثاً طريفاً في إبراز القيمة الدلالية للظواهر التي يجيء عليها التركيب بعامة والحركة الإعرابية بخاصة، فهو منهج لا يتكرر للتراث، بل يخدم الصالح منه ويبرزه. أمام القائلين بعدم صلاحيته في عصر أخذت النظريات اللغوية الحديثة بعقول الباحثين يربقها فانصرفت بهم عنه، ولعلي لا أبالغ إن قلت إن هذه الرؤية وهذا المنهج يقف سامقاً أمام النظريات المعاصرة، بل ويقوم على استيعاب عميق لها لخدمة العربية وتراثها.

بعد أن صدر كتاب «في نحو اللغة وتراكيبها» للدكتور عمارة كنت أنتظر أن أرى من مؤلفه تطبيقاً على أبواب المعنى في النحو العربي، فجاءت تلبية هذا التطلع في صنو هذا الكتاب، في الكتاب الذي نكتب هذه السطور تقدماً له سلسلة «في التحليل اللغوي»، جاءت تلبية تطبيقية تحليلية تبين أن بلور المنهج يمكن أن تأتي بشمار يانة ناضجة. فطبقتها المؤلف على أسلوب التوكيد، وأسلوب النفي وأسلوب الاستفهام، وهي أكثر الأساليب شيوعاً في الاستعمال اللغوي قديمه وحديثه، فتناول الكتاب أهم الأنماط التي يأتي فيها كل من هذه الأساليب وحللها تحليلًا يجعلها تتدفق حيوية وحياة، مبيناً قيمة الكلمة في التركيب، وموضحاً المعنى فيه، وبدأ فإن هذه ثروة لإعادة تصنيف أبواب النحو العربي التحقيق المعنى، والمعنى - كما هو معلوم - غاية الغاية بين المتكلم والسماع، فيحقق بها المؤلف ما كان يصبو إليه كثير من الباحثين، ثأثيه لإعادة وينساق له التصنيف خطوة خطوة في سلامة رائدة.

ونعل من أبرز ما يميز هذا المنهج الوصفي أن صاحبه قد أدرك أبعاده

فساقه عبارة قوية بعيدة عن وعوية القلم وعن سقطات المحدثين،
مستوعباً للقديم والحديث استيعاباً يشير إليه توظيف المحيث للخدمة بالقديم.
وإن تطبيق ذلك على عدد كبير جداً من آيات كتاب الله المبين، وهو أرفع
أسلوب بياني عرفته البشرية، وتطويع هذا المنهج لوصف كلمات كل آية
وارتباطها بموقعها في التركيب ومعناه، فهو أكبر دليل على صحة المنهج
وسلامته، وهو منهج لو أتبع التعامل لأهل الكوفة بمنهجهم الذي نهجوا في
القرن الثاني للهجرة ولو أصبح التعامل به، ربما وصل إلى شيء من مثل هذا
التصنيف.

ولي أمل كبير أن نرى تحليلاً لبقية أبواب النحو العربي يجمع فيها
المؤلف شتات أبواب المعنى في مكان واحد، فلا تختل الحركة الإعرابية،
ولا تضعف قيمتها الدلالية، ولا تذهب الكلمات خدماً للقاعدة منصرفاً عن
المعنى، فيجمع فيه ما يفيد الشرط، والنداء، والدعاء، والرجاء، والاستثناء،
كل باب وما فيه من مبان، ثم يحللها تحليلاً وصفيًا، معتمداً على المعنى
وطرائق تحليلية وسبل الوصول إليه، مراوفاً بين الوصف والمعياري، وبين
القاعدة وما جاء في لغة القوم الذين وضعت القاعدة لتعين من شاء أن يحذو
حذوهم على ذلك.

فتعتبر الدراسة الجادة التي أنجزها الأخ الدكتور خليل عمايرة - في
رأبي - من النوع الذي نحتاج إليه، فهي تضع القارئ أمام تصورات عميقة
لدراسة اللغة تستند في جذورها إلى تراث راسخ وتستقصي الجديد من
مصادره الأساسية. وفي الحقيقة أنها أكثر من نقل لنظرية قديمة أو حديثة،
إنها تفاعل مع كليهما ومحاولة جادة للإضافة، وهذا الأمر واضح من خلال
هذا الكتاب والكتاب السابق له وفي نحو اللغة وتراكيبها، وإننا بحاجة ماسة
لدراسة تحليلية متفحصة عميقة تنير الدرب للباحث المتخصص والطالب
الجاد والقارئ المطلع في هذه المرحلة من حياتنا الثقافية، نحن بحاجة إلى
اجتهادات علمية في مختلف الميادين وغير محصورة في رأي واحد قديم أو
حديث، وكما هو معروف، من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ
فله أجر.

فالمؤلف قد خبر هذا التراث خبرة واضحة من خلال المراجع العديدة
التي يستشيرها موافقاً أو محاوراً أو معدلاً أو رافضاً، وكذلك فإنه قد استوعب
الحديث بشكل جلي، مع أنه في تراكم مستمر سريع، مدرسة تلد مدرسة
وباحث ينجب باحثين مساندين أو معارضين.

أكرر إعجابي وتقديري بجهود الأستاذ خليل عمارة، وأمل أن يستمر
هذا العطاء، وأن يفيد منه الباحثون الآخرون.

والله الموفق

الدكتور سلمان العاني
أستاذ علم اللغة واللغة العربية
جامعة أنديانا
أمريكا

مقدمة

لقد أرسى الخليل بن أحمد والغيورون من علماء العربية القدماء - رحمهم الله ورضي عنهم وأرضاهم - دعائم الدرس اللغوي في أصواته وصرفه ونحوه ودلالته ومعجمه لتيسير تعليم هذه اللغة الشريفة (العربية) وتعلمها حرصاً منهم على أن تبقى على ألسنة الناطقين بها سليمة خالية من اللحن، وليحذو من ليس بعربي حذو العرب في لغتهم فينطق كما ينطقون ويعبر كما يعبرون.

ولكن القواعد التي وضعها الرعيل الأول من العلماء الصالحين والمنهج الذي ساروا عليه أصبح - في ما بعد - حرفة احترفاً من كان يريد لهذه اللغة ما أراح لها النفر الصالح من العلماء القدماء، ومن لم يكن كذلك، قد دخلت فيها زيادات فيها الفث ومنها السمين.

واستمرت المحاولات لتجديد القواعد القديمة تتابع إلى الأربعينات من هذا القرن تقع في إطار واحد تقريباً، هو إطار العامل، تأييداً له أو ثورة عليه.

وكأن من هذه المحاولات آراء معدودة في ظواهر لغوية محدودة، كما جاء عن تلميذ سيويه قطوب (محمد بن المستور) وأخذ قسم آخر منها صيغة المنهج المتكامل في النقد ولم يمهله قدره ليضع منهجه في البناء متكاملًا كما كان في النقد ويمثل هذا بوضوح ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، أحد علماء المذهب الظاهري في القرن السادس الهجري). وقسم آخر من العلماء صرف همه لمخارجة الحركة

الإعرابية فوجهوا جهودهم إلى مناصرة العامة لتعلو على القسحى، يدثرون دعوتهم ونارة بالرغبة في التيسير النحوي، وأخرى بالتيسير في الإملاء والمخط، وثالثة بالإيهام بدفع الأمة (المتخلفة) إلى مدارج الأخذ بالحضارة وأسبابها بالتخلي عن كتابة العربية بالحروف العربية والانصراف إلى الحروف اللاتينية.

وما أن صدر كتاب ابن مضاء القرطبي - الرد على النحاة - في طبعته الأولى، بتحقيق الدكتور شوقي صيف، حتى أخذت الرغبة في التأليف في التجديد النحوي تتوالى، يعتمد أصحابها على ما جاء في هذا الكتاب إلى أن انصرفوا عنه إلى الأخذ بالمنهج اللغوية الحديثة التي قامت في أوروبا وأمريكا وبلغت شأواً بعيداً.

كان من أبرز المحاولات التي قامت لتيسير العربية محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه: (إحياء النحو)، والمحاولات التي وجهت إليها وزارة المعارف من مصر بدعوى تيسير النحو، وما أثارته هذه المحاولات من ردود يُعَدُّ من أبرزها المنهج الذي رسمه عبد المتعال الصعيدي في حلقات متتابعة جمعها أخيراً في كتاب أسماء: النحو الجديد، وجمع فيه بالإضافة إلى محاولات وزارة المعارف محاولة الأستاذ أمين الخولي - وقد نشرت في كتابه مناهج تجديد - ومحاولة محمد عرفة، ومحاولات أخرى.

وربما كانت محاولة إبراهيم أنيس في كتابه: (من أسرار اللغة) لا تقل قيمة عن غيرها من المحاولات الأخرى، وإن كانت صلتها بما جاء في إحياء النحو كبيرة، أو فلنقل: الصلة بين المحاولتين تكاد تبدو واضحة في أطرها الرئيسة، وإن كانت صلة الدكتور أنيس بالمناهج اللغوية الحديثة، ومحاولة الإفادة منها في الأصوات واللهجات أجود وأقوى.

ولعل أنضج محاولة - بل المحاولة التي تمثل حجر الأساس في بناء المجددين في بلاد الشام وفي مصر - هي تلك التي سطرها شيخ اللغويين المعاصرين الدكتور تمام حسان في كتابه: (اللغة العربية مبناتها ومعناها)، فتركت هذه المحاولة - لما فيها من عمق الصلة بالتراث العربي القديم وقوة

الاطلاع على المناهج المعاصرة في مقامها عند الغربيين - أثراً بارزاً في مؤلفات زملائه من أساتذة الجامعات فضلاً عن الطلاب في قاعة الدرس.

وقد كان أمراً طبعياً أن يقف في وجه المجددين عدد من أنصار القديم الذين يحرصون أشد الحرص على التمسك بالمنهج القديم في عرض المادة اللغوية وبخاصة ما يتعلق منها بالتراكيب وما يتصل بها من قواعد تبرير الحركة الإعرابية، فقد قضوا زمناً ليس باليسير ولا بالقصير يتفقون أنفسهم بهذه الطريقة أو تلك، فإن تخلّوا عنها فإن ذلك يدفع خيالهم إلى أن ينسج لهم حكاية تختلف ألوان حيوطها وتعدد ومضمونها واحد.

(إن في ما يأتي به ربائب الخواجات!!!! ما يقطع علينا السبيل الرزق!) فيحاول كل منهم الاعتماد على مقالة منشورة في صحيفة يومية، أو في مجلة أو حتى على ما يشيع على لسان الناس ليتهموا من يكتب في علم اللغة بأنه جاهل، أو سخي، أو مغرض، أو ريبية مستشرق، أو حتى خارج على الدين مارق!!!!

وتبدو في أيامنا هذه فئة أخرى تقف على الطرف الآخر فتري في إنتاج أعلام الغرب ما لا يأتيه الباطل... فيرفضون ما جاء في مؤلفات علماء العربية الأفاضل، ويقدسون ما قال به سوسير وسابير وبلومفيلد وتشومسكي وغيرهم. تناصر هذه الفئة فئة رعناء - ونحمد الله إنها قليلة - رعناء هوجاء كانت قد اطلعت على شيء يسير مما جاء عند العرب القدماء، وعلى التزوير اليسير مما جاء في مصنفات الغربيين، فأخذت تهاجم كل جديد وتجد من نفسها عدواً أرعن لا يرد عن القاء التهم مبدأ ولا يصدهم عن تلفيق التهم إيمان، وذلك كله لأن ما يجود الله به على غيرهم لم يكن قد هدام له.

وها نحن نحاول هنا أن نقدم تحليلاً لعدد من أساليب العربية، نجمع فيه بين المبنى والمعنى، فلا نغفل الحركة الإعرابية ولا سبل تبريرها، ولكننا نحاول أن نقدم لها تبريراً نعتد فيه على المعنى أكثر من اعتماد فكرة العامل، وإن كنا لا نغفلها، فقد أوردنا نظرية العامل عند القدماء مستقاة من

مصنفات أعلامهم وأساطينهم، ثم أعقبناه بآراء العلماء الذين رفضوا نظرية العامل.

لقد كان منهجنا في هذه المحاولة استكمالاً لما جاء في كتابنا وفي نحو اللغة وتراكيبها، وتطبيقاً للأسس الرئيسية فيه وتعديلاً لما وجدناه بحاجة إلى تعديل استناداً إلى الحد الذي نراه ناقعاً للغة العربية من المنهج الوصفي الذي قدمنا له بإيجاز في صدر هذا البحث.

ولا نبالغ إذا قلنا بأن أهم المراجع التي استقينا منها مادة هذا البحث، كانت كتب نحاة العربية القدماء وأهم ما جادت به أقلام علماء اللغة في الغرب، وما توصلنا إليه من مناقشة هؤلاء العلماء في الغرب والشرق بالاتصال الشخصي.

وأود هنا أن أكتب كلمة مودة نابعة من القلب إلى نخبة نابغة من طلابي، صلتهم بالترابط تمثل جذوراً عميقة بعيدة الغور، يدرسون وينقبون ويمحصون، وأخذهم من الحديث يشير إلى إدراك بعيد الأبعاد لما يأخذون وما يدعون، فأكتب إليهم كلمة مودة صارعاً إلى الله أن ينفع بهم، فيقفوا موقف العطاء، إنهم أقلام واعلة حقاً، إلى من هم في مقام أبنائي، إلى: عاطف فضل محمد خليل، وحسين قزق، ومصطفى منجدون، وبلال فتحي سليم، والباحثات الجادات: نسرين محمد فائق، وقريال حسين حسن وميسون محمد سالم.

اللهم إنا نسألك السداد في القول والعمل

أبو معاذ

أريد - الاثنين ١٢ / ربيع الأول / ١٤٠٦ هـ

٢٥ / تشرين الثاني / ١٩٨٥

دليل الرموز الواردة في هذا البحث

←	=	تؤدي، أو تتحول إلى.
∅	=	رمز المجموعة الخالية.
=	=	كلمة محذوفة من الجملة التوليدية، حذف توليدي أو تحويلي.
	=	Zero Morpheme
✓	=	عنصر توكيد.
و	=	عنصر نفي.
ض	=	ضمير.
م	=	مبتدأ.
خ	=	خبر.
ف	=	فعل.
فا	=	فاعل.
فا ✓	=	فاعل متقدم لغرض التوكيد.
مف	=	مفعول به.
مف ✓	=	مفعول به مقدم لغرض التوكيد.

⊂ = تتضمن

الجملة النواة = الجملة التوليدية = الجملة الأصل = الجملة المنتجة

ض = ضمير عائد للتوكيد

↗ e

┐ = رأس السهم يشير إلى الكلمة التي ترتبط بها الكلمة التي صدر منها السهم

البؤرة = الفعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ في الجملة الاسمية

الجملة التحويلية = الجملة التوليدية + عنصر من عناصر التحويل

= المعنى العميق

= المعنى المقصود أو الدلالي

A, B, C, ... = مجموعات

⌊ = تجزئة

R = رمز العلاقة

⌈ = الإطار الكلي للجملة = الاستغراق الكامل

⌋ = الإطار الجزئي

⊥ = رمز الفرضيات على الشمال يؤدي النتيجة على اليمين

≠ = لا يساوي

U = التلازم أو الانحداد

الكتاب الأول
منهج وصفي
في
التحليل اللغوي

Handwritten text, possibly a signature or a small note, located in the center of the page.

الجليل بن أحمد وعمل النحو

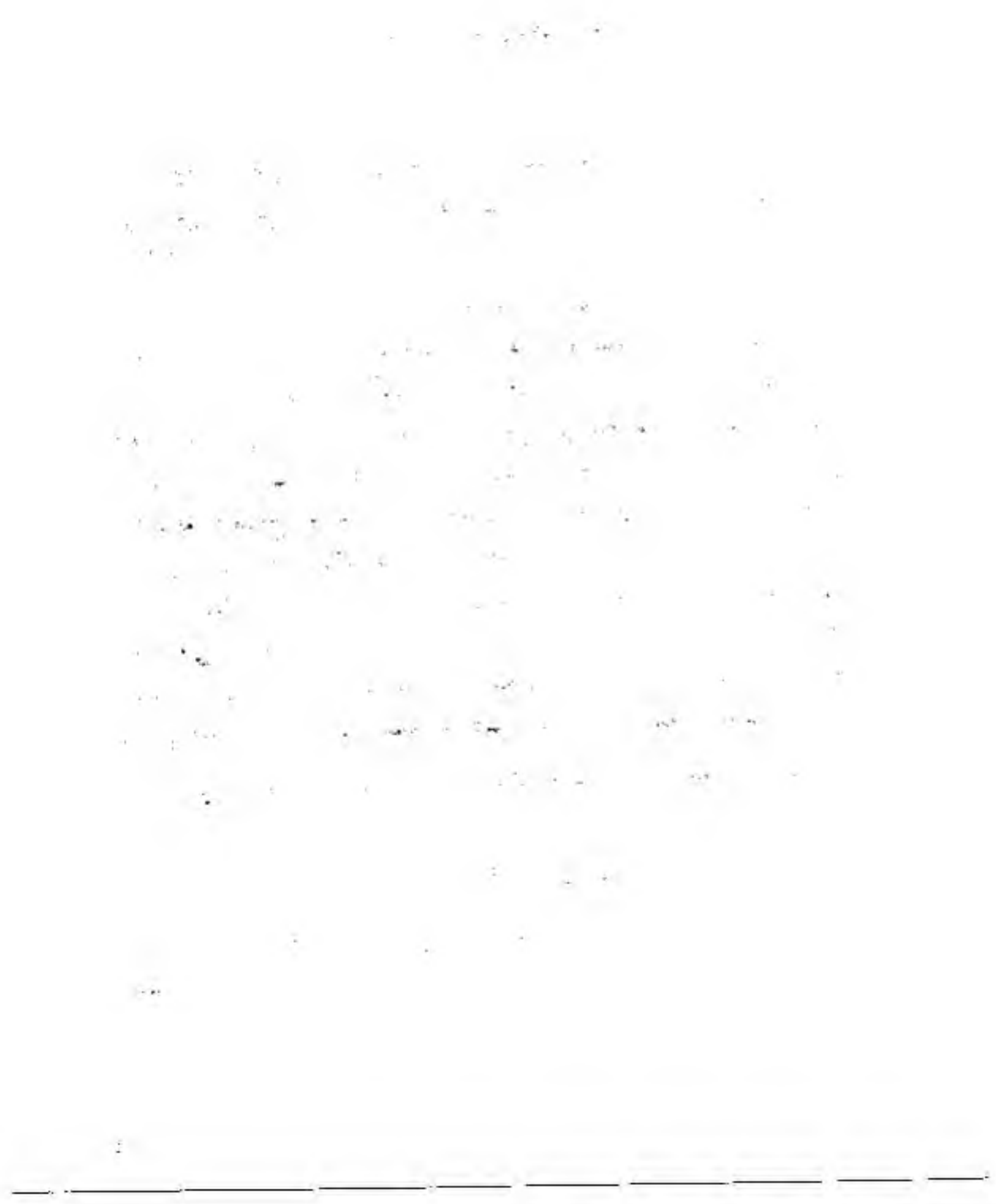
«وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد - رحمه الله - سئل عن العمل التي يعمل بها في النحو، فقل له: عن العرب أخلتها أم اخترعتها من نفسك؟

فقال: «إن العرب نطقت على سجيها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علمه، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي، أنه علة لما علمته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجبية النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعملة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العملة. إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن منح لغيري علة لما علمته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها».

يقول الزجاجي: «وهذا كلام مستقيم وانصاف من الخليل رحمه الله عليه».

الابيضاح في عمل النحو من ٦٥ - ٦٦.

ونقول: وهذا كلام عالم من علماء العربية القدماء، عسى أن يتدبره علماء العربية المحدثون، فيجدوا فيه معنى من معاني تواضع أحد أساطين العلم من السلف الصالح، جعلنا الله على دربهم.



فصل في أصول النظم النحوي

اللغة نظام من الرموز الصوتية الاعتبارية التي يتم بواسطتها التعارف بين أفراد المجتمع^(١) وتخضع هذه الأصوات للوصف من حيث المتخارج أو الحركات التي يقوم بها جهاز النطق، ومن حيث الصفات والظواهر الصوتية المصاحبة لهذه الحركات النطقية. وبهذه الصفات تتميز لغة عن أخرى^(٢). وتكون هذه الأصوات في نشأتها الأولى اعتبارية في ارتباطها بغيرها لتكوين اللبنة الرئيسة في اللغة (المبنى الصرفي) أو المورفيم، فالصوت المفرد لا دلالة له في نفسه في معزل عن الأصوات الأخر التي يتحد معها لتكوين الكلمة، فالصوت «راء» في الكلمة «ركض» لا قيمة له ما لم يتحد مع بقية الأصوات في الكلمة، وهو فيها ذو قيمة دلالية رئيسة، إذ بغيره لا تحمل الكلمة مدلولاً عرفياً اجتماعياً يشير إلى ما تشير إليه الكلمة «ركض». ويكون اتحاد هذه الأصوات وتواليها في تشكيل صوتي [Phonological system] اعتبارية كذلك. فلو كان المتكلم الأول قد جعل من صوت الصاد في الكلمة «ضرب»^(٣) في آخرها بدلاً من أولها، أو لو جعل صوتاً آخر غير صوت الراء يلي صوت الصاد، أو جعل بدلاً آخر لصوت الباء، وأطلقها كإشارة إلى معنى حدث الصفء، لما كان في ذلك ضمير أو فساد. ولكننا نستعمل نحن ثم نستعمله المستعمل الأول سابقاً. وبعد هذا الاتحاد الاعتباري يرتبط هذا

(١) Block and Traeger, out line of Linguistic analysis, ١٠

(٢) ما يقرب من ١٠٠٠ لغة في العالم، واللغة العربية واللوصية من ١٠٠٠ لغة.

(٣) يعطى دلائل لإعجاز : محمد نظام الحرجاني، ص ٩٢

المبنى بمعناه الذي يشير إليه ارتباطاً عرفياً اجتماعياً قابلاً للانتقال في معناه،
فيشير إلى معنى أصل (معجمي) وآخر مجازي أو سياقي، غير قابل للخروج
على النمط الصرفي الذي استقر بفعل الاستعمال. وتحددت لصيغة موازين
معينة، يحكم على من يخالفها إما بالخروج على عرف الأمة في لغتها، أو
بالخطأ الذي يحتاج إلى تصويب، وإن كان هذا كثير الورد في الاستعمال.

يتكون معجم اللغة عادة من مجموع الألفاظ فيها، ومما تشير إليه من
دلالات أخذت حدودها من الواقع الاجتماعي العرفي لهذه الألفاظ وصيغها
واشتقاقها وتصريفها. وتتكون اللغة عادة من المعاني التي نصل إليها من
اتحاد هذه الألفاظ في استعمالات حقيقية أو مجازية. ويكون هذا الاتحاد في
إطار يقصد به نقل معنى بحسن السكوت عليه، ويخضع لمجموعة كبيرة من
القواعد والقوانين الصوتية والصرفية والمعجمية والتركيبية والدلالية، التي تعمل
في آن واحد وفي إطار واحد، للوصول إلى المعنى المقصود، الذي يسمى
«المعنى الوظيفي»، وأصغر إطار له هو الذي يسمى «الجملة» وقد شغلت
دراسة الجملة، للوصول إلى ما فيها من معنى دلالي، النحاة والمناطق
والفلاسفة وأصحاب الكلام قديماً وحديثاً. فمنهم من نهج منهجاً معيارياً
اعتمد فيه على استقرار عدد من الشواهد في اللغة التي يريد دراستها ثم
أخذوا بوضع القواعد والقوانين لهذه اللغة كما جاءت في ما درسوه من
الشواهد، ومنهم من حاول الوصول إلى ما في أعماق نفس المتكلم وتفسير
النصوص استناداً إلى ذلك، في حين ذهب قوم إلى الأخذ بظاهر النصوص
للوصول إلى المعنى القريب فيها. ومنهم من شارك الفريق الأول في مرحلة
من مراحل البحث، وهي جمع الشواهد والنظر فيها ورصد المتعائل منها، لوضع
قاعدة نحوية تنطبق عليه وعلى ما جاء مقيساً عليه، ولكنهم اختلفوا عنهم في
كيفية تناول تلك النصوص والشواهد اللغوية ودراستها، فقد انصرف الفريق
الأول إلى دراسة المتعائل من الشواهد لوضع قاعدة عامة تنطبق عليها جميعها،
أو على قسم كبير منها، وما جاءهم مخالفاً لتلك القواعد عدوه خارجاً على
القاعدة، شاذاً، فأخذوا يقيسون ما يردهم على ما وردهم ووضعوا له قاعدة،
ويعللون الكيفية التي تأتي عليها الكلمات في السياق الجملي بقواعد يقيسون

عليها ما كان في اللغة مثلها. فقادهم فلك إلى ضرورة إيجاد مبرر لكل كيفية تكون عليها الكلمة فكانت نظرية العامل، وكان القول بالأدوات المختصة وغير المختصة، وعمل كل من هؤلاء وكلف القول بالتأويل في ما يعجز العامل عن إعطاء المبرر المقنع لهم. فقالوا: مفعول لفعل محذوف وجوباً أو جوازاً، وقالوا: منصوب بأنه مضموع بعد.

وقالوا: فاعل لفعل محذوف إذا كان بعد أداة الشرط مرفوعاً وإذا السواء انشقت^(١)، ومفعول به محذوف يفسره المذكور بعده إن كان الاسم بعد أداة الشرط منصوباً مثل: إن زيداً لم يمت فأكبره من غيره.

أما الفريق الثاني، فقد أخذ يصف الظواهر اللغوية كما هي، ويستعمل قاعدة مرتبة تعتمد على الشواهد التي تصل إليها فارتضوا أن يتقدم الفاعل وأن يتأخر كما يتقدم المفعول به وتأخره وأن يلي الأداة مرة اسم ومرة فعل، من غير إصراف في اللجوء إلى القياس والتعليل أو التأويل، وربما كان ذي سوسير من أوائل الباحثين المتحدثين الذين وجهوا البحث نحو محاولة وصف الظواهر اللغوية في زمان معين ومكان معين، ذلك بعد أن كان مايتيوس قد وجه اهتمام الباحثين له بولكنه لم يفتح فيه ما يمكن أن يتعد وجهة نظر أو نظرية تعتمد في التحليل اللغوي. فأراد سوسير أن يدرس ظاهرة لغوية معينة في بيئة زمنية ومكانية معينة، إلا أنه انصرف عن أي من نقطتي التجديد هاتين. يبعد للباحث عن الدقة في النتائج لأنها تقوم على انبساط قوة، فلم حصل اختلاط بين عنصرين للقبائل، فإذ ذلك يعني دراسة ظاهرة مختلطة متشعبة وليست ظاهرة واحدة بنية. ولو حصل اختلاط زمني، لأدى ذلك إلى دراسة ظاهرة معينة بصرف النظر عما يجوي عليها من تطويع.

ولما كنا ندرس الظواهر اللغوية في اللغة العربية، والظواهر التي وصلت إلينا عن العرب القدماء، مختلطة زماناً ومكاناً. فقد وصلت الشواهد اللغوية عن العرب من قيس واسد ونعيم وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ومن

(١) الإنشاق : ١

مجهولين لا يعرف إلى أي القبائل ينتمون، ووصلتنا الشواهد مختلفة من
الجاهلية وصدر الإسلام والعصر الأموي وبعض من عاشوا في عصر بني
العباس، لما كانت الشواهد التي ندرسها مختلفة كما ذكرنا، فإنه ليس من
المهام اليسيرة أن يقوم باحث بتقنينها زماناً أو مكاناً، وعليه أنه يتجه للراستها
كما هي، وأن يصف كيف ترد في العربية، وأن يربطها بالمعنى من غير إسراف
في تعليل أو تأويل أو قياس.

لذا فإننا نوجه هذه الدراسة لدراسة اللغة العربية - أو لدوائمه قسم منها،
يمكن أن يكون منهجاً لدراسة بقية ما فيها من أساليب بصرف النظر عن
العمل والتعليل والتأويل. فنبتغي في المنهج الوصفي على النظر إلى
المكونات الرئيسة في الجملة على أنها مبانٍ صرفية تجسد أبواباً نحوية رئيسة
في ذهن المتكلم، وأما المكونات الفروع في الجملة فإنها تمثل أبواباً نحوية
فروية جاءت لإضافة معنى معين على الجملة. وإن لكل من المكونات الرئيسة
موقعا أصلاً في الجملة يمكن أن يتحول عنه لمعنى في ذهن المتكلم. وقد
يكون الوصول إلى الغرض الذي يريده المتكلم عن طريق أحد العناصر
الرئيسة في الجملة، أو التعبير في تنقيصها، أو عن طريق الحركة الإعرابية^(١).

ويقتضي المنهج الوصفي - في ما نراه - أن ننظر إلى الحركة الإعرابية
المذكورة على أواخر الكلام في الجملة، فنصفها ونبين نوعها في المعنى
والمبنى. أما ما لا يذكر منها في موقع معين لسبب معين فلا حاجة بالبحث
ولا بالباحث ولا بالمتكلم ولا بالسامع له. نقول مثلاً: أكرم المعلم التلميذ.
فلا نستطيع معرفة من قام بالحدث، ولا من وقع له الحدث، إلا بوضع الحركة
الإعرابية، إذ بوضعها يمكن أن يقدم المتكلم الفاعل على المفعول أو يؤخره
دون أن يفسد في المعنى، فتكون الحركة الإعرابية ذات قيمة دلالية بغيرها لا
يستقيم المعنى.

ونقول : علي مجتهد

محمد رسول

(١) فصلنا ذلك في الفصل الثالث من كتابنا وفي نحو اللغة وتركيبها.

ثم تدخل عليها أحد النواصب فتصبح بعد

كان علي مجتهداً

إن مجتهداً رسولاً

فلا يكون للمحركة الإعرابية دور في المعنى، ولكنها ذات دور رئيس في مبنى الجملة، عندئذ تكون حركة اقتضاء لكان، على الخبر في الجملة الأولى، وحركة اقتضاء على المبتدأ في الثانية. تكون أن يتغير واقعها مستنداً أو مستنداً إليه. ف (علي) هو المستند إليه و(مجتهداً) هو المستند في الجملة الأولى، و(محمداً) هو المستند إليه و(رسولاً) هو المستند في الجملة الثانية. وما تغير أسماء هذه الألفاظ في الجمل ذاتها إلى اسم كاف وجوها، واسم إن ونحوها، إلا انصراف إلى المبنى على حساب المعنى. وإلى المعيار من غير احتكام بالوصف. إذ إن الجملة أصلاً للأخبار، فدخلت عليها (كان) في الأولى لتبطل الخبر إلى الزمن الماضي، الذي يفهم منها ضمناً نفيه عنه في الحال. أما في الثانية فقد نقلت الجملة إلى درجة من درجات التوكيد. بأن ونقول

هذا مجتهد

كان هذا مجتهداً

إن هذا مجتهد

فلا تظهر حركة إعرابية على (هذا)، ولكنا نعمد إلى تقديرها خضوعاً للقوانين المعيارية التي تنص على أن المبتدأ يكون مرفوعاً، وعلامة الرفع الضمة في المفرد، ولما لم تظهر عليه هذه العلامة ظهرت تحقيراً للقاعدة. وهكذا في الكلمة ذاتها بعد (إن) وجب أن تنصب، وعلامة النصب في المفرد هي الفتحة. فقدرت اللفظة (هذا) في محل نصب. ونقول

إن تدرس تنجح

تظهر السكون على آخر الفعلين (فعل الشرط وجواب الشرط) ونقول

إن تدرس فأنت ناجح

فتظهر الحركة الإعرابية على الفعل ولا تظهر على الجملة الاسمية التي
يقدر أنها وقعت موقع الجواب في الجملة السابقة.

ومما هو واضح من الأمثلة السابقة، أن الحركة الإعرابية تكون ذات أثر
واضح في المعنى ولها وجود حسي في المعنى، وهذا النوع من الحركات لا
يد من الأخذ به وعده ركناً من أركان اللغة العربية بغيره لا تستقيم^(١).

وتكون ذات وجود حسي في الجملة ولكنها لا تحمل قيمة دلالية،
وهذه يجب الأخذ بها وعدها من أركان سلامة المعنى قياساً على ما جاء في

(١) أشاع بعض أنصاف المتعلمين من المتسلفين الذين لا يثورون عن نهش أهراض التلصص
للوصول إلى عرض رخيص، وعرض خنوي حقير. أنا نادم بالتخلص من الحركة الإعرابية
في اللغة العربية، وأنا على يقين أنهم رأوا أننا عقدنا فصلاً كاملاً للحركة الإعرابية وقسمنا
الدلالة في كتابنا وفي نحو اللغة وتراكيبها ولكن عسى البصيرة دفعهم إلى ما يترتب عليه ما
يظن بأنه عسى البصر، وصدق رب العز إذ يقول:

﴿فإنها لا تعنى الأبصار ولكن تعنى القلوب التي في الصدور﴾
فهذه قضية بالنسبة لنا تتصل بعقيدتنا التي لا نفخر في هذه الدنيا بشيء فخرنا عند تطبيق جزء
يسير جداً منها فضلاً عن الحفاظ على كتاب الله ولغة التنزيل، ولكن سيؤول عجبنا وعجب
القاريء إن علمنا أن هذا النظر المتسلق قد عد كبار العلماء من السلف الصالح كابر تبعية ومن
هم في مستواه عددهم من عصاة السامية ومن الكافرين!!! وعد (الوهابية) رديفاً
للبهائية!!!

ولمزيد من التوضيل في القصة الدلالية للحركة الإعرابية أرجع إلى مؤلفنا وفي نحو اللغة
وتراكيبها، الفصل الثالث، ونرى أن نقبس شيئاً يسيراً مما أثبتناه هناك: ... فالحركة
الإعرابية في اللغة العربية ظاهرة موجودة على أواخر كلماتها في تراكيبها، وفي أقدم النصوص
المعروفة فيها، وكان لهذه الحركات مكان في نفس العربي المتحدث العربية على سجيته، ولم
ينقل عنه شيء من اهتمام الغلل التي جاء بها النحلة فيما بعد لأغراض تعليمية في بداية الأمر
ص ٩٥٠.

ونقول في ص ١٥٤: ... فالحركة الإعرابية موجودة في اللغة، وما كان عمل النحاة إلا
محاولة لتبرير هذه الحركات، وليس كما يزعم بعض الباحثين من أن الحركات كانت من وضع
النحاة.

وجاء ص ١٥٥: ... الحركات الإعرابية موجودة في اللغة العربية فونيمات أصيلة فيها،
ينطق بها العربي ليفيد معنى، ثم يغيرها ليفيد الفونيم الجديد معنى جديداً، وليس كما
يرى بعض الباحثين ... فقد كان عمل النحاة الأول وضع وصف هذه الحركات وكيف
تنطق بها العرب.

لغة ثنائى العرب، ولا يجوز استعملها إلا فى صيغة واحدة لركن رئيسى من أركان المنهج الوصفى، وهو القياس، اللغوى، أى القياس على ما جاء من أصح المطرقة اللغوية المتبعة.

وغالباً ما يكون هذا النوع من التحركات، تحركات انقضاء للكلمات تدخل على الجملة التوليدية، كما فى التواضع (ما يسمى بالأفعال والمخروقات) وأفعال المقاربة والشرع والزجاء، والجواز، وغيرها من عناصر التحويل بالزيادة^(١).

أما النوع الثالث من الحركة الإعرابية، وهو الذى لا وجود له فى الواقع المحسى للجملة، فإن القول به تصرف من الترفق الفكرى، وانصراف عن تحقيق المعنى إلى شيء لا يند منه المعنى طبعاً، ويقتضى المنهج الوصفى - فيما نرى - أن ننظر إلى الجملة المنطوقة على أنها المادة المحسوسة أو الموصلة لفكرة فى الذهن، ولما لم يكن من السير وصف الفكرة فى الذهن، فإننا نرى أن نصفها من الجملة المنطوقة بوصف ما يجرى فى الدوال للتعبير عما يراد أن تكون عليه المخلوقات، والدال والمخلول يكونان فى جملة أصل وأخرى فرع، وقد تكون الجملة الأمتل جملة فرعية النموذج اللغوى المراد تحليله، ونصل إلى بقية فى الوصف (وصف المعنى)، نرى أن الجملة لها بنية رئيسة تسمى الجملة النواة أو التوليدية، ولها معنى معين ولها أطر معينة، فإذا ما جرى عليها تغيير، ويكون التغيير بأحد عناصر التحويل، أو بأكثر من عنصر، وكل تحويل لا بد أن يكون له دور فى المعنى. فإن كانت الجملة التوليدية ترتبط بالبنية السطحية، وهذه ترتبط بالمعنى القريب وتخضع لقواعد الأطر الرئيسة فى البناء الجملى، أو فى بناء الجملة، والتي نسميها قواعد التوليد، فإن الجملة بعد أن يدخلها

(١) منفصل القول فيه بعد قليل، ولعل من الضليل انظر للفصل الثالث من كتابنا فى النحو اللغة وتراكيبها.

عنصر من التحويل تصبح جملة تحويلية، وتربط بالبنية المعينة، وهذه ترتبط بالمعنى الذي يود التمكن أن يصرف بناء الجملة له، وتخضع لقواعد التحويل وقواعد التحويل، تبرز فيها بدرجة رئيسة وصف الحركة الإعرابية ذات المعنى وذات الاقتضاء، طبقاً لما يسمى بالقياس اللغوي، وهو القياس على ما جاء عن العرب لتأخذ الجملة اسمها من الوضع الأصل الذي يجب أن تكون عليه اسمية أو فعلية، ليشي رصداً ما يجري فيها من تحويلات بتقديم أو تأخير أو زيادة أو حذف... تتصل بالمعنى^(١).

(١) أشاع بعض النصارى المتعلمين من لا يزيد علمهم على مجموعة من الشكوك، ومن نساى الله أن يرد عليهم صوابهم، فنزلت فتقد في كتابنا وفي نحو اللغة وتراكيبها نظرية تشومسكي ونهاجها ولكنا عند التطبيق نتبع خطوات تشومسكي لنسير عليها حرفاً وحرفاً وكلمة وكلمة. ولم نأت بكلمة واحدة تختلف عن تشومسكي. فلا غرابة في هذا أن عرفنا أنه يصدر عن جهلاء بما يقوله تشومس وما نقوله نحن. ولا نغني بذلك أن من لا يعرف هذا وذاك جاهل، وبما أن يكون منا ما يشير إلى شيء من هذا، ولكن الجهل يكمن في أن يتصدر المرء للحديث أو قل للتدريس وإعطاء الرأي!!!!!! في شيء بجهل تاماً، ولم تكن له معرفة بشيء من آراء العالم الأمريكي إلا ما كتبه في الفصل الثاني من كتابه المذكور!!!!!! وترى هنا أن نبين قسماً رئيساً من الفرق بين وجهتي نظرية وأن كنا نغفر على أننا نكتب آراء نحمل الخطأ كما نحمل الصواب، وما الكمال إلا الله الواحد الأحد. ونرى أن من المفيد أن نضع هنا ما كنا قد أثبتناه في كتابنا تحت عنوان «مستطيلات لا بد من توضيحها» لتبين الفرق بين ما نراه وما يراه تشومسكي، وإن كنا قد أخذنا مما خالفه هذا العالم الأمريكي، وقد نظرنا اعترافاً بذلك في مكانه. ولكن لنرى لمفارقة من الأسوار، علمه الشكوك، وطبعه العلوان، وخلقه نهش أعراض الناس، ودينه الغرور والتخريب، وقوته التبعج... أمر له أن يفهم هذا!!!!!! أي له أن يفهم هذا وعلمه لا يزيد على كلام (مهوش) جمعه من مقالات لا صلة لها بالتحصيل كما يصرحون هم أنفسهم بذلك!! وما نحن نبين شيئاً مما بيننا من فروق:

فروق وتوضيح

بيننا فيما سبق ما نقصده بالجملة التوليفية أو النواة أو النتيجة، وقلنا: بأنهد الحد الأدنى من الكلمات التي نحمل معنى يحسن السكوت عليه، وبيننا الأطر الرئيسة للجملة النواة، والمعنى الرئيس الذي تنظم له الكلمات في جملة نواة، اسمية أو فعلية، وفصلنا القول في أن أي تغيير في الجملة النواة يحول الجملة إلى جملة تحويلية، وبيننا عناصر التحويل التي تدخل الجملة فتؤدي إلى تحويل في المعنى يتفق مع التحويل في المعنى الذهني، وفصلنا القول في =

= كل عنصر، وفي تداخل العناصر وتعاديلها للوصول إلى المعنى الدلالي التي تفيها الجملة، ويختلف هذا للمعنى باختلاف التركيب، وقلنا بأننا نرى في وضع هذا المعيار القائم على الوصف ما يجنبنا البحث عن قصد المتكلم الذي يقفه تشومسكي نقطة رئيسة في نظريته - كما أوضحناه في موضعه - فمضى تشومسكي أن على السمع أن يجتهد للوصول إلى حدس المتكلم الذي يعد ركناً أساسياً في الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة، في حين إننا إذا وضعنا سبيلاً نعين فيه تحول المعنى من جملة إلى أخرى متأخراً من ألفاظه وقياساً على ما جاء فيها على السنة المتحدثين بها سابقة، فإن ذلك سيخفي عن البحث عن حدس المتكلم الذي ليس من السبيل الوصول إليه إن لم يكن من المستحيل، وقد عمل سابر *Sapir* - جاعداً للبحثين الطرز أو تعبئتها للوصول إلى ما في ذهن المتكلم، ولكنه لم يتمكن من ذلك، وكانت هذه النقطة بخاصة من أهم ما أثر عليه زميله بلومفيلد *L. Bloomfield*، حيث أن البحث عما في نفس المتكلم يترج بالبحث في كثير من قضايا علم النفس التي لا تقبل البحث الفيزيائي، بل تعتمد كثيراً عن الوصول إلى المعنى الكامن في الجملة، والذي يمكن أن يؤخذ منها اهتماماً على ما فيها من أصوات وميلان صرفية تنظم في تراكيب نحوية، ونرى بعد ذلك أن علينا أن نوضح ارتباط كل من الجملة التوليدية والتحويلية بالمعنى الدلالي، أو أن تبين المعنى الذي يكون في كل منهما، وصلت بالصورة اللغوية الكاملة في ذهن المتكلم.

ترتبط الجملة التوليدية بالصورة الذهنية الأولى للمعنى الذي يرمي إليه المتكلم أو يقصده، فمجرد عنها جملة يمكن أن تدرج في أحد الأطر الرئيسة للجملة التوليدية - التي أوضحناها سابقاً - وتكون جملة غيرية بسيطة لا تركز فيها على شيء وإنما يهلك منها المتكلم أن يتقل عبراً يوجهه إلى السامع، وهذا لأن الجملة التوليدية ترتبط بها البنية البسيطة للفكرة، ودعنا نسمي هذه خلافاً لما قصده تشومسكي *S.S. Surface Structure* البنية السطحية ولا يقصد بالسطحية التركيب الظاهر أو الوجه المنطوق من الجملة، بل هو تعبير يقصد به قرب المعنى وعدم دخوله في التركيب الجملي الذي يشير إلى معنى محوّل من المعنى البسيط - أو إلى المعنى المركب، وفي هذا نقطة اختلاف جذري عما يلعبه إليه تشومسكي، فالجمل:

علي مجتهد

محمد رسول

يجتهد علي

بلغ محمد رسالته

جمل توليدية تحمل عبراً أو معنى قريباً *S.S.*، ولكنها إن دخلها عنصر من عناصر التحويل، فإنها تتحول في مبنائها إلى جملة تحويلية وفي معناها إلى معنى آخر غير المعنى الذي كان لها سابقاً بزيادة عليه أو حذف منه أو... فنقول:

إن علياً لمجتهد

والله إن علياً لمجتهد.

محمد الرسول.

علي يجتهد.

..... الخ

فنقل المعنى إلى معنى مركب هو التوكيد في جزء من أجزاء الجملة أو قياها كلها. وهكذا يجب أن يفهمها السامع، فلو سمع السامع مثلاً: علي يجتهد، فإنه يدرك أن المتكلم يقصد بتقديم الفاعل عنابة واعتماً به، وإن لم يكن المتكلم يرمي إلى ذلك، فإنه قد اختار ترتيباً كان ينبغي أن يختار غيره، وهكذا لو نطق أحد الجمل في المجموعة الأولى (التوليدية أو النواة أو المستجدة) بنغمة صوتية صاعدة فإنه قد نقل الجملة إلى الاستفهام أو الإنكار أو... وهذا ما يجب أن يفهمه السامع، فإن ذلك من شأنه أن يقنن المعاني ويضعها في قوالب يتفهمها المتكلم ولا يضل في طريق الوصول إليها السامع، ولا نحتاج معها إلى البحث عن حدس المتكلم intuition، ويكون المعنى التحويلي الجديد الذي تضعه الجملة التحويلية هو المعنى العميق، ونقصد بالمعنى العميق D. S. Deep Structure المعنى الذي يرمي إليه المتكلم ويهدف الوصول إليه أو يهدف توصيله إلى السامع بعبارة يحلّل أن يرتب كلماتها من جديد، لو أن يخطئ منها، أو أن يزيد عليها أو أن يغير في الحركات الأصل التي كانت لها، لو أن ينطقها بنغمة صوتية جديدة تغيد المعنى الجديد. ومما هو جدير بالذكر أن الجملة التوليدية المتضمنة S.S. تخضع لقواعد وقوانين النحو التوليدي التي هي علامات سلامة البنية الشكلية، فإن قال القائل:

أحضر الولدين الكتابان

فإن هذه ليست بجملة، لأنها لا تراعي قواعد سلامة البنية الشكلية في اللغة العربية، وربما كان ما جاء به ابن مضاء القرطبي في قبول العلل الأول تعليلاً سليماً مقبولاً لما يقبل من الحركة الإعرابية ودورها في سلامة البنية الشكلية. فإن كانت الجملة سليمة في معناها، فإنها يجب أن تمر بمنطق القياس اللغوي، ونقصد به أن يكون للجملة بعد التحويل نظير فيما نطق به العرب، فلو قال قائل:

بلغ محمد الرسالة

لكانت جملة توليدية تحمل معنى يقصد بها الإخبار عنه، ولكن إذا غير المتكلم ترتيب

الكلمات هكذا:

أ (محمد بلغ الرسالة.

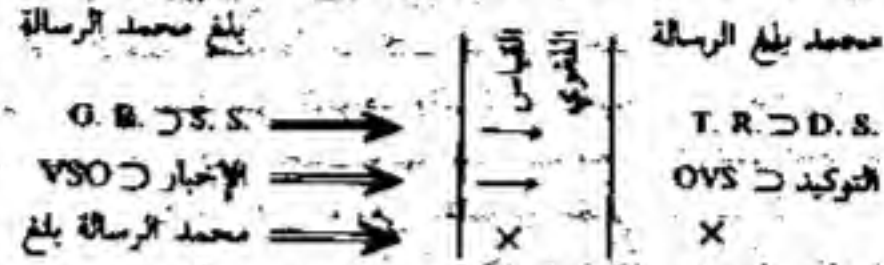
ب (بلغ الرسالة محمد.

ج (الرسالة بلغ محمد.

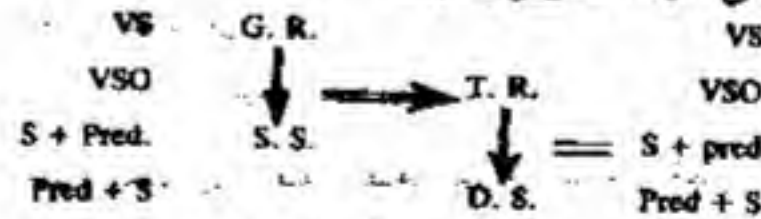
د (محمد الرسالة بلغ.

فإن لكل معناها العميق الذي في نفس المتكلم ويفهمه السامع، أما الجملة الأخيرة (د) فعلى الرغم من أن السامع يدرك أن قياها معنى، إلا أنها لا تعد جملة لأنها لا تحقق القياس اللغوي، فترد لأنه لم يرد في لسان العرب ما يمكن أن يقاس عليه هذا الترتيب - إلا =

= قياساً على عمل اسم الفاعل - أما إن جاز الترتيب كما في الأمثلة (أ، ب)، جزم فإن الجملة تخرج من منطقة النحو التوليدي وقواعده Generative Rules لتدخل في منطقة النحو التحويلي Transformational Rules الذي له قواعده وقوانينه ومفاته، وتمثل هذه الدورة كما يلي:



المبني اسم الجملة بعد التحويل كما كان قبله، ولكن كلمة التحويل تشير إلى أن معنى جديداً قد انبثقت إليه، ويبقى الاسم أو الوصف الذي أعطي لكل كلمة في تركيبها التوليدي هو فقيه في تركيبها التحويلي، وهنا تبرز قيمة المعنى في التحويل، فكل تحويل يكون لمعنى، فالجملة: الرسالة بلغ محمد تكون فيها كلمة الرسالة هي المفعول به المقدم لغرض التوكيد والاضافة. وفي الجملة: محمد بلغ الرسالة، تكون كلمة محمد هي الفاعل ولكنه مقدم لغرض التوكيد، وفي كل منهما معنى عميق تضمنت جملة تحويلية فعلية. وبذا تكون البنية السطحية S. S. هي البنية التي تكون في الجملة النواة التي تضبطها القوانين والقواعد التي تتحكم في نظم الكلمات الرئيسة الظاهرة في تلك الجملة G. R. أما البنية العميقة D. S. فهو المعنى الذي تضمنته الجملة التحويلية الخاصة بقواعد النحو التحويلي T. R. والتي تهدف تحقيق المعنى المراد التحول إليه أو التركيز على جانب من جوانبه معطلاً في معنى صرفي من مباني الجملة، وما لم تكن هناك حاجة للتفسير في مواقع الحكم أو السليبي الصرفية لأمر يتعلق بالمعنى، فإن المستويين يطابقان،



فإن كانت تلك هي الحالة، فإن في الجملة عدداً من الكلمات، تعدد الأركان الرئيسة فيها، وعليها تقوم قواعد بناء الجملة في الأصل، تلحق بها بقية كلمات الجملة، فتأخذ مواقعها في ضوء قواعد النحو التحويلي^(١)، وقد يسأل سائل عن الأسس التي نعتد بها في الحكم بأن ما نسميه تركيب الجملة التوليدي هو الأصل وأن الجملة التحويلية هي جملة ناتجة، فنقول بأن النحاة العرب القدماء قد وضعوا الجملة العربية في قسمين: إسمية وهي التي تبدأ باسم مرفوع =

(١) وانظر: N. Chomsky, Aspects of theory of syntax, M. I. T. Press, 1978, PP. 10, 16 - 188, 139.

(٢) وانظر: J. F. Smail, Word order in sanskrit and Universal grammar, Holland, FF. 1967, P. 8.

= أو بما يقوم مقامه، وفعلية وهي التي تبدأ بفعل، ويكون ترتيب كلمات الجملة في هذين القسمين غالباً مطابقاً للنظامين VSO, SVO على حد سواء، وهنا يأتي سؤال آخر: أي النظامين إذاً يحقق البنية التحتية، وأيضاً يمثل البنية السطحية؟ للإجابة، لا بد من اتباع طريقة الإحصاء لمنع عدد كبير من الجمل، وهذه هي الخطوة الأولى في الدراسات اللغوية، والتي تقوم على إحصاء الشواهد من أفواه الناطقين باللغة (أو من كتب التراث في حالتنا هذه)، ثم تكون الخطوة الثانية بدراسة المناسبات التي قيلت فيها الشواهد والتركيب اللغوية لبيان الغرض المقصود من كل تركيب، ثم وصف الكيفية التي انتظمت عليها المباني الصرفية في التركيب لتحقيق ذلك الغرض، ومن ثم تأتي المرحلة الثالثة من الدراسة وهي المقابلة بين نظامي التركيب الواحد VSO, SVO، اللذين يشيران إلى المعنى ذاته مع الإشارة إلى الاختلاف في درجة التوكيد أو الإفصاح أو الاهتمام أو العناية...، وأخيراً تأتي مرحلة استنباط القواعد النحوية والقوانين اللغوية التي يتم في ضوءها ترتيب الكلمات في كل تركيب لتحقيق المعنى المقصود، فالجمل التي تشير إلى تغير في ترتيب الكلمات لتغير في المعنى هي التركيب التي تمثل البنية التحتية أو العميقة D. S، فتطرح منها مجموعة القواعد النحوية والقوانين اللغوية التي تمت الجملة الأولى في ضوءها R: القائمة تتم ملاحظة ما يطرأ على هذه الجمل من تغير في مواقع كلماتها وما يلحق بها من حذف أو إضافة... فتوصف كل حالة وصفاً دقيقاً، ثم تتم دراسة هذا الوصف لرصد مجموعة قواعد وقوانين النحو التحويل (1) T. R.

يرى تشومسكي أن الركن الرئيسي الذي يجب أن تحققه النظرية اللغوية عند البحث في البنية التحتية هو تحديد الغرض (حتمس المتكلم) من التركيب اللغوي وإظهاره من العلاقات النحوية القائمة بين الأبواب النحوية التي تنتمي إليها كلمات التركيب (2)، ولذا فإن القول بأن اللغة العربية تسير في بناء تراكيبها الأصل على النظام SVO يتعد بدراستها عن المنهج الوصفي القائم على تتبع المعنى ووصف الكيفية التي تنتظم عليها المباني الصرفية للتعبير عن ذلك المعنى، وينحصر بها نحو التحليل القائم على:

$$S ? \rightarrow \text{sub}(S) \text{ NP} + \text{Pred}$$

ولا مبرر لهذا التحليل إلا الوصف الظاهر السريع لكثير من الجمل شائعة الاستعمال في العربية المعاصرة: علي قدم من المدرسة، محمد سافر أمس، خالد قابلني في السوق...، فيكون تحليلها كما يلي:

$$SVO = S(\text{NP}) + \text{Pred} (\text{VP})$$

وهذا يقتضي البحث عن مجموعة من القواعد التحويلية التي يتم في ضوءها نقل الفعل =

(1) أنظر J. Greenberg, Some Universals of Grammar With Particular reference to the order of Meaningful elements, P. 180 FF.

N. Chomsky, Aspects of theory of Syntax, p. 38 ff., 54 -- 55 .

(2) أنظر

= الرئيس في الجملة (بؤوتها) . . ونظراً إلى الاسم المتكلم فيها، إلى موقع آخر للوصول إلى المعنى المراد، وإعادة هذين الركنين الرئيسين إلى موقعيهما الأصليين في الجملة، فإن المعنى يبدو أقل تأكيداً في ذلك الركن منه في الجمل في تركيبها الحالي. ويبدو كذلك أن مجموعة القواعد التحويلية التي تلزم في هذا التحليل تشتملها قواعد التحليل الأول VSO، وتبقى بحاجة دائمة إليها، فيكون تحليل الجملة التالية مثلاً:

محمد بلغ رسالته

$$SOV = S(NP) + V(VP) \supset V + S(Pron) + O$$

في حين يكون تحليل الجملة ذاتها طبقاً للمنهج الأول كما يلي:

$$VSO = VP \supset NP + O$$

ولو افترضنا منهجاً ثالثاً لتحليل مثل هذه الجملة كما يلي (١):

$$? \rightarrow VP + NP$$

لكل تحليل الجملة في ضوءه كما يلي:

$$? \rightarrow VP(VS) + NP(O)$$

وهذا يعني أنها تدير طبقاً للمنهج الثالث المذكور سابقاً، يوضحه بالرسم التالي:

$$? \rightarrow VP + NP$$

وهذا يقتضي مجموعة كبيرة من القواعد والقوانين التحويلية التي يتم طبقاً لها نقل S من موقعه ليفصل بين الركنين الرئيسين المتبقين في الجملة V.O، ولكن هذا المنهج وإن بدا فيه الاعتماد على المنهج الوصفي، إلا أنه يبقى قاصراً عن الوصول إلى البنية العميقة للتركيب إلا باستخدام مجموعة معقدة من قواعد التحويل لا تزيد البحث والباحث إلا بعداً عن اليسر في الوصول إلى المعنى.

ولنرى البنية العميقة وارتباطها بالجملة التحويلية، والبنية السطحية وارتباطها بالجملة النواة أو التوليدية، ننظر في الجمل التالية:

أ/أ - جاء علي VS

ب - مات علي VS

ج - قابل علي خالد VSO

SV [S (Pron)]

أ/ب - علي حضر

SV [S (Pron)]

ب - زيد مات

ج - علي قابل خالد SV [S + (Pron) + O]

(١) وانظر - F. Anshen and P. Schreier as locustransformations of modern Arabic language, 1966, pp. 44, 292.

فإن الجملة (أ/٢، ب، ج) طبقاً لمنهج أهل البصرة تكون من الجمل الاسمية، لأنها تبدأ باسم مرفوع، فالاسم في لولها مبتدأ والجملة بعده خبره، ومرتبطة به وجوباً يربط يعود عليه وهو الضمير المستتر، وقد وضعناه بين قوسين (Pron)، وعرب فاعلاً للفعل، الفعل الذي هو في حقيقة الأمر موضع الحدث الذي قام به الاسم المتقدم^(١) كما هو الحال في (أ/١، ب، ج) وإنما كان التقديم لأمر يتعلق بتوكيد جزء من أجزاء الجملة، يقول ابن يعيش: (....) وذلك نحو قام زيد وسبقه زيد، وهل يقوم زيد، فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث إن الفعل مستند إليه ومقدم عليه، سواء فعل أو لم يفعل، ويؤكد اعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قدمت الفاعل فقلت: زيد قام، لم يبق عندك فاعلاً وإنما يكون مبتدأ أو خبراً معرضاً للمواويل اللفظية^(٢)، فإذا تابعنا التحليل في ضوء هذا النظام فإننا سنجد أن النظام اللغوي الذي جاءت به العرب^(٣) من مبتدأ وخبر، وفعلية مكونة من فعل وفاعل مقدر ومفعول به. وهذا التحليل SVO هو وصف التركيب المنتج أو التوليدي الذي يضم المعنى الأول للصورة الذهنية عن المتكلم Surface Structure ليس غير، في حين أدرك النحاة القدماء، معظمهم، البنية العميقة والتحول في المعنى الذي يتم له التحول في المعنى، Deep-Structure، يقول الجرجاني: ولا يتصور أن تعرف اللفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوغل في الألفاظ من حيث هي الفاظ ترتيباً ونظماً، وإنك تتوغل في الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك^(٤)، فيكون ترتيب الكلمات في تركيب جملي معين بطريقة معينة ليحقق معنى يريد المتكلم، وهكذا يجب أن يفهم السامع، فيقدم ويؤخر معاني التركيب ليصل إلى ما يريد من معنى! ويقول رايت Wright: إن الفرق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية في اللغة العربية، هو أن الأولى تصف حدثاً، أما الثانية فتصف شخصاً أو شيئاً، ويكون ترتيب الكلمات فيها بطريقة تحقق ذلك، إلا إذا كانت هناك رغبة في تأكيد قسم من أقسام الجملة، فإن هذا يكفي لأن يكون سبباً للتغيير في مواقع الكلم^(٥)، وهذا تبقى الجملة جملة واحدة تضم معنى يختلف في أهمية أجزائه وتوكيدها عما كان عليه قبل هذا التقديم.

وإذا أعدنا دراسة الجملتين (أ/١، ج) نبين أنها تنطبقان على المنهج الأصل VS، وتحققان المعنى الذي يرمي إليه المتكلم من النظم بين الفعل (جاء) والاسم (عليه)، وبين الفعل (فعل)، (قابل) والاسمين (علي، خالداً)، فانطبقتا بذلك على قواعد الجملة التوليدية G. R، أو أن قواعد التوليد هي التي استعملت لبناء كل من الجملتين للتعبير عن المعنى القريب أو البنية

(١) وانظر S. Smith and D. Wilson, Modern linguistics, the result of Chomsky's revolution, Indiana Univ. Press 1979, p. 101 ff.

(٢) شرح المفصل ٧٤/١.

(٣) دلائل الإعجاز: ص ٩٣.

(٤) W. Wright, A grammar of the Arabic Language, 3rd ed. Cambridge University Press, Vol. 2, p. 25.

السطحية S.S. ولكنها في (١/٢، ج) نحولنا إلى SVO بمعاملة قوانين التحويل T.R. تتضمن معنى جليداً D.S. بتقديم الفاعل على الفعل أو بتقديم الجزء الذي يراد العناية به، وإذا احتاج الشكلم إلى مزيد من التوكيد وضع بقداً الفعل ضميراً يعود على الاسم المتقدم يزيده حثاية وتوكيداً، وحرب توكيداً لفظياً، بصرف النظر عن القول بأنه الظاهر بلا يؤكده بمضمر أو العكس^(١). ويكون تحليل الجملة:

$$SVO \Rightarrow S(NP) + V(VP) \Rightarrow V + NP(Pron) + O(NP) \Rightarrow$$

$$[S + [pred + [V + Pron + O]]]$$

في حين إن تحليل الجملة في ضوء منهج أهل الكوفة يفتقر مع وجهة النظر اللغوية المعاصرة كما يلي:

$$VSO \Rightarrow SVO \left\{ \begin{array}{l} S + V + O \\ Agent + V + O \end{array} \right\}$$

فالاسم المتقدم هو فاعل الفعل الذي يأتي، ولكنه قد قدم لغرض في المعنى، فهو فاعل مقدم في جملة تحويلية فعلية.

ويمكن أن يرتبط التقديم بعنصر تحويلي آخر، هو النعمة الصوتية، فنقول: طائر يتكلم!؟ VS \Rightarrow SV

$$VSO \Rightarrow SVO$$

عدوك يحترمك؟ فالتركيبان في أصلهما التوليدي يتكلم طائر، يحترم عدوك إياك، ولكن موضع الدهشة والمعجب لا يظهر في هذا النوع من التركيب فيجري تحويل في الجملة بتقديم موضع المعجب والدهشة، ثم تنظر كل جملة بالنعمة الصوتية التي تحقق انتقال الخبر إلى الدهشة، بنعمة صوتية صاعدة بعد أن كانت تنطق بنعمة صوتية مستوية، وقد عبر النحاة عن النعمة الصوتية الصاعدة في مثل هذين المثالين بأنها من الاستعظام مخوف الأداة، والتقدير عندهم: طائر يتكلم!؟ أعدوك يحترمك!؟، ولا ريب، إن المعنى التحويلي العميق مع ما في الجملة من التثنية والنعمة الصوتية واضح مختلف عن المعنى القريب في الجملة التوليدية.

وأما أغراض التحويل فإبراز المعاني المتميزة النهائية التي تؤدّيها اللغة بتركيبتها المختلفة، التوكيد والنفي والإخبار والتوسيع، والإيجاز للفصاحة والبلاغة، الخ، بصرف النظر عن تماثل عناصر الزيادة في الأثر الإعرابي الذي تتركه على الكلمات التي عليها، فيمكن أن يجمع في النفي مثلاً كل الطرق التي تؤدي معنى النفي ولا أثر للحركة فيها في المعنى وهكذا في التوكيد وغيرها، وينظر إلى الحركة الإعرابية على أنها حركة إقتضاء لهذه الأداة أو تلك مع الاهتمام بالمعنى الذي يريده المتكلم بإدخال هذه الأدوات في الجمل، وكذا المعنى الذي يفهمه السامع عند سماع الجمل التي فيها هذه العناصر.

(١) انظر شرح المفصل ١٢/٣، ٩٩، ٧٤/١

وإن كنا نرتضي الانصراف عن الخوض في البحث الطويل الذي قام به النحاة العرب القدماء للتفريق بين الجملة والقول والكلام^(١) إلى البحث في الجملة بحثاً وصفيّاً انطلاقاً من التعريف الذي ترتضيه وتأخذه عن ابن يعيش مع تعديل يسير، بأنها الحد الأدنى من الكلمات التي تجعل معنى يحسن السكوت عليه^(٢) فإن هذه الجملة يمكن أن تتكون من كلمة واحدة مثل الأسد، المروعة، صه، وأف.

و(الله) في الآية: ﴿ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله﴾^(٣). والكلمة (خيراً) في الآية: ﴿ماذا أنزل ربكم قالوا: خيراً﴾^(٤).

أو من كلمتين كما في: هيهات العقيق

حضر زيد

زيد مجتهد

أو من أكثر من كلمتين كما في: أكرم علي خالداً

إن تدوس تنجح

إن تحضر فأنا حاضر

أعطيت زيدا درهماً... الخ

وبدلاً من تفصيل القول في تصنيف هذه الجمل إلى اسمية وفعلية كما فعل النحاة القدماء اعتماداً على تعريف وضعوه لكل من الجملة الاسمية والفعلية وارتضوه (أقصد جلّ نحاة البصرة)، بأن الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم صريح مرفوع أو موزول في محل رفع. أو اسم فعل (عند ابن هشام)، أو هي التي صدرها حرف (غير مكفوف) مشبه بالفعل^(٥)، وبأن

(١) انظر: خليل حمادة، في نحو اللغة وتراكيبها، الفصل الثالث، فقد فصلنا القول هناك.

(٢) وانظر: شرح المفصل، ١٨/١-٢٠، الخصائص ٣٢/١، وكتاب سيوريه ٧/١.

(٣) لقمان ٢٥، الزمر ٢٨.

(٤) النحل: ٣٠.

(٥) وانظر: الفصح ٨٠/١، والمغني: ٣٧٦/٢.

الجملة الفعلية هي التي يتصدرها فعل تام أو ناقص مثل :

حضر علي .
غُربَ المجرم .
كان علي حاضراً .
أدوس (١) .

بدلاً من تفصيل القول في هذا نقول بأن تصنيف الجملة يجب أن يمر
بمرحلتين (٢) :

الأولى : أن تصنف الجملة بحسب انطباقها على التعريف الأول الذي
أخذنا به عن ابن يعيش فتكون «جملة توليدية» ونقصد بالتوليدية : التي
تتكون من عدد من الكلمات الرئيسة فيها . بغير نقص أو زيادة ، فإن نقص
منها جزء اختل معناها ، وإن زيدت فيها جئت عرقي آخر قابله زيادة في
المعنى ، فالجمل التي تقع في أي من الأقسام الكبرى التالية تكون توليدية :

اسم معرفة + اسم نكرة = مسند إليه + مسند

= مبتدأ + خبر

شبه جملة (ظرفية أو جار ومجرور) + اسم نكرة = مسند + مسند إليه .

= خبر + مبتدأ

فعل لازم + اسم = فعل + فاعل

فعل متعد + اسم مرفوع (أو ما يسد مسده ظاهراً أو مقدراً) + اسم

منصوب + اسم منصوب . . . = فعل + فاعل + مفعول به (١) أو (٢)

أو (٣) .

فعل متعد + ضمير + اسم مرفوع = فعل + مفعول به + فاعل

(١) وانظر : السابق .

(٢) نوجز القول فيها هنا ، وقد فصلناه في كتابنا في نحو اللغة وثراكيها ، فليرجع من شاء التفصيل
إلى الفصل الثالث .

فهذه جمل توليدية غايتها نقل الخبر من المتكلم إلى السامع أو المخاطب ليس غير، دون توكيد، أو نفى، أو شرط، أو نداء، أو تحذير، أو فخر، أو تعظيم، أو اختصاص، أو إغراء، . . . الخ. فإن قصد المتكلم أن ينقل للسامع آياً من هذه المعاني أو سواها فإن عليه أن يحول الجملة من إطارها هذا إلى إطار آخر، مستخدماً أحد عناصر التحويل التالية^(١):

١ - الترتيب

٢ - الزيادة

٣ - الحذف

٤ - الحركة الإعرابية

٥ - التنعيم

وتسمى الجملة عندئذ «الجملة التحويلية» وقد يتم تحويل الجملة بعنصر تحويل واحد، أو قد يجمع أكثر من عنصر واحد فيها، وكل تحويل لا بد أن يكون لغرض في المعنى، أو بسبب منه.

الثانية: أن تأخذ الجملة اسمها الثابت في الاسمية أو الفعلية في حال وجودها في مرحلة الجملة التوليدية، كما يقول السيوطي: «والعبرة بصدر الأصل. فيقال إن الجمل:

محمد مجتهد

علي حاضر

في البيت رجل

جمل اسمية ولكنها توليدية، فهي توليدية اسمية ترمي إلى إيصال معنى دلالي هو الأخبار المجرد، وأما الجمل:

حضر علي

أكرم زيد عمراً

أكرمني علي

(١) فصلنا القول فيها في الفصل الثالث من مؤلفنا «في نحو اللغة وتراكيبها».

مفعول توليدية فعلية، توليدية لأنها تكون من الملحقة الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه من غير نقص أو زيادة، فعلية أو اسمية لأن المفعول الرئيسي فيها ما هو في صدرها أصل القوم اسم في الاسم، وفعل في الفعلية. فإن أضفنا أي عنصر في صدر الجمل الاسمية، فإنها تتحول إلى جمل تحويلية، ولكنها تبقى اسمية بصرف النظر عن عنصر التحويل الذي يطرأ عليها، فنقول:

كان علي مجتهداً
إن علياً مجتهداً
ليس علي مجتهداً
..... الخ

هذه جمل تحويلية اسمية جاء عنصر التحويل في الجملة الأولى للإشارة إلى الزمن الماضي، وفي الثانية للتوكيد، وفي الثالثة للنفي والتوكيد الخبر منفيًا. وكذلك الحال في أمثلة المجموعة الثانية، إذ يمكن القول:

- ١ - زيد حطير
 - ٢ - أخضر زيد
 - ٣ - زيد أكرم خالداً
 - ٤ - خالداً أكرم زيد
 - ٥ - أكرم خالداً زيد
 - ٦ - لن يكرم زيد خالداً
 - ٧ - لم يكرم زيد خالداً
- الخ

وتبقى هذه جملاً فعلية، ولكنها أصبحت تحويلية، جاء التحويل في الجملة الأولى لتوكيد الفاعل، كما يقول سيويه «وأبو حيان سوغيرهما من التحلة: هو والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته».

وفي الثانية لتحويل الجملة للاستفهام بعنصر الزيادة، وفي الثالثة لتوكيد

الفاعل (وهذا هو مذهب أهل الكوفة) وفي الزابعة لتوكيد المفعول، وفي الخامسة لتوكيد المفعول على الفاعل، وفي السادسة لنفي لاحتفال وقوع مضمون الجملة. وفي السابعة لنفي وقوع الخبر في الماضي... وهكذا...

وهذا ما يجب أن يفهمه السامع سواء أسار عليه المتكلم أم جاتبه لجهله بأساليب اللغة، فالكلمات تخرج في تركيب جملي معبرة عما في ذهن المتكلم ومطابقة له، يقول الجرجاني: «لا يتصور أن تعرف اللفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وإنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك»^(١). فإن كانت الجملة التوليدية تضم المعنى السطحي، والسطحي هنا يعني الفكرة الإخبارية في أبسط صورها، فإن الجملة التحويلية تتضمن المعنى العميق، والعميق هنا هو المعنى البعيد في التركيب الجملي زيادة على المعنى الأصل أو مخالفاً للمعنى الذي كان في الجملة التوليدية التي هي الجملة الأصل أو الجملة المحايدة^(٢).

وليكون تحليل الجملة تحليلاً تاماً يوصل إلى المعنى الدلالي لا بد من أن تتحدد مستويات التحليل اللغوي اتحاداً تاماً في نظرة تحليلية متكاملة، فالمستوى الأول، وهو مستوى التحليل الصوتي-الفونولوجي تحدد فيه الفونيمات المكونة للمورفيمات في الجملة، وفونيمات الصوائت وفونيمات الصوائت عليها، ليتم في ضوءها تحديد الباب الصرفي الذي ينتمي له المورفيم، وهنا يكون البحث في المستوى الثاني وهو المستوى المورفولوجي، فيحدد مبنى الكلمة؛ أي فعل مضارع أم ماض أم...، أو هي اسم فاعل أم مفعول أو صيغة مبالغة أم...

وهل هي مفرد أم مثنى أم جمع، وإن كانت جمعاً فهل هي سالم أم

(١) دلائل الإعجاز، ص: ٩٣.

(٢) انظر تبريرنا لأن تعدد الجملة المحايدة هي الأصل في الفصل الثالث من كتابنا وفي نحو اللغة وفراكيها، وانظر رأي الدكتور داود عيدة في مقاله: «البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية» مجلة الأبحاث، كلية الآداب - الجامعة الأمريكية - ١٩٨٣.

تكسيره. وهل هي مؤنث أم مذكرة. الخ.

وبعد ذلك يأتي محور المستوى الثالث وهو المستوى التركيبى. ويتم فيه:

أولاً: تحديد حاجة الكلمة الأولى في الجملة إلى الكلمة التي تليها ثم التي تليها ثم... إلى آخر الجملة، فإن كان الفعل لازماً مثلاً احتاج إلى فاعل (إلى اسم مرفوع بعده) أما إن كان متعدياً فإنه يحتاج إلى مفعول بعده أو بعد الفاعل، فإن كان مؤنثاً أخذ الفاعل مطابقاً له، وإن كان مبنياً للمجهول احتاج إلى ما بعده على غير حاجة اللازم، وكذلك لتحديد اللاصقة التي تحتاجها الكلمة في ضوء ما تقدمها أو جاء بعدها في الإطار الجملي المتكامل، فيقال مثلاً:

أنا + فعل مضارع

ولا يقال أنا ي + فعل مضارع

ويقال: الطالبان يدرس + أن

ولا يقال: الطالبان يدرس أو

يدرس + ون.

وهكذا في: نحن ندرس، بلاصقة متقدمة بمعنى النون وليس الياء أو التاء أو غيرهما.

وثانياً: يتم فيه تحديد الحركة الإعرابية التي تأخذها كل كلمة في الجملة. ولتحديد الحركة الإعرابية، فإننا نرى أن الكلام الذي نطق به، قبل أو كثر به هو تجسيد لأبواب نحوية، فنية مجردة في الجملة، فيما نرى، مجموعة من الأبواب النحوية، تبقى بمثابة في ذهن غير مجسدة إلى أن تجسد بمعنى صرفي. كما قد لا تتحقق بمعناه التصاقاً اعتبارياً في بداية أمره، ثم أخذ طابعاً اجتماعياً عرفياً يقتضي من المتكلم أن يستعمله، ومن السامع أن يدرك ماذا يريد به، فإن الخطأ المتكلم في اختيار المثل الصرفي المناسب للباب النحوي الذهني الذي يريد التعبير عنه، عوقب بانصراف السامع عنه أو بسخريته منه.

فالكلمة في الجملة ممثل صرفي ملوم من لباب نحوي ذهني مجرد،
ويمكن أن يتزع الممثل الصرفي ليحل محله ممثل صرفي آخر، ولكنه يجب
أن يتسق مع الممثل الصرفي الذي يليه فيما يحتاجه كل منهما من
لواحق، فنقول:

: فعل ماض

: فاعل

: مفعول به

: حرف جر

: اسم مجرور وهو مضاف

: مضاف إليه.

فيمكن أن تمثل هذه الأبواب بالجملة التالية مثلاً:

كتب الطالب الرسالة بقلمه، أو بالجملة :

أخذ الولد التفاحة بيده، أو بالجملة :

ضرب اللاعبان الكرة بقدميهما، أو بالجملة :

خطط المهندسون العمارة في مكاتبهم، أو بالجملة التي لا معنى لها:

شفا الشافي الشفاء بمشقاته.

أو بآية جملة أخرى من بين آلاف الجمل التي يمكن أن تأتي كل كلمة
فيها ممثلاً للباب النحوي المذكور.

وقد أبدع النحاة في إعطاء حالة إعرابية معينة لكل باب نحوي، ثم
حركة إعرابية لكل حالة إعرابية مأخوذة من واقع الممثل الصرفي، فاللباب
النحوي ثابت، والممثل الصرفي متغير. والحالة الإعرابية ثابتة، أما الحركة
الإعرابية فتغيرة. فإن كان الباب هو المبتدأ كانت حالته الرفع، وكانت
حركته بحسب الممثل الصرفي، فإن كان مفرداً أو جمع فكسير أو جمع
مؤنث سالماً أخذ الضمة علامة للرفع، وإن كان مثني أخذ الألف، وإن كان
جمع مذكر سالماً أخذ الواو، وإن كان من الأسماء الستة أخذ الواو، وإن كان

فعلاً مضارعاً لم يختص به الواو أو الألف أو الياء للمجمع السالم، أو المثني أو المخاطبة تختص الضمة. وإن شئتصق به أي مما ذكر أخذ النون في آخره، وهكذا لو كان الباب النحوي هو للفاعل أو الخبر أو واحد من الأبواب التي تقع في الإطار الكبير الذي عبر عنه النحاة بباب الرفع أو باب الرفع.

أما إن كان الباب مثلاً هو المفعول به، أو المفعول المطلق، أو من أجله أو غيرها من الأبواب التي تعرف في النحو بالمتهويات فإن مثله الصرفي يأخذ محلة النصب بوله حركة معينة طبقاً للمثل الصرفي الذي يمثل، فتكون الفتحة أو الياء أو الألف أو حذف النون أو... الخ.

وإن كان الباب من المجزوات فإنه يأخذ حالة الجوز وتكون علامته بحسب الممثل الصرفي أيضاً، فمن الكسرة إلى الياء إلى الألف ولما كان من المجزوات فإن الحالة الإعرابية هي الجزم، وللجزم علامة السكون، أو حذف النون، أو حذف حرف الجملة... الخ.

فإذا تحدث المتكلم بكلمات مستنداً باب الفعل الماضي وباب الفاعل وباب المفعول به وباب حرف الجر وباب الاسم المجزوز... فإنه يتجه عليه أن يعطي لكل ممثل صرفي حركة حالة الباب الذي يمثل في الجملة، إذ إن العلاقة في الجملة هي علاقة بين أبواب نحوية، أو هي تداخل بين أبواب نحوية ممثلة بمبان صرفية، هكذا:

الحالة الحركة الإعرابية	الرفع : الضمة ثبوت النون	الرفع : الضمة الألف الواو	النصب : الفتحة الياء، الألف، الخ
الممثل الصرفي	يكتب، يركضون يكرم، يكتبان يسبح..... الخ	التلميذان، أبوك الولد، الولدان المهندسون..... الخ.....	الولد، الكتائب الكتب، المعلمين الخ
الباب النحوي	الفعل المضارع	الفاعل	المفعول به

وقد أدرك النحاة العرب القدماء ارتباط الحركة الإعرابية للمعالة الإعرابية بالباب النحوي، فإن كان التمثيل الصرفي يقبل حركة المعالة أعطيها، وأن لم يكن يقبلها قدرت له، ومن هنا ظهر ما يسمى بالإعراب المحلي والتقدير في النحو العربي.

نقول في إعراب الجملة : إن يدرس هذا ينجح،

إن : أداة شرط تجزم فعلين.

يدرس : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهرة على آخره

(فعل الشرط)

هذا : اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل.

ينجح : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون.

فقد أخذ كل من فعل الشرط وجواب الشرط حركة حالة الجزم وهي السكون، أما اسم الإشارة فلا يقبل إلا الحركة التي نطق بها أصلاً (حركة البناء) لهذا قال النحاة: هو مبني في محل رفع، لأن باب الفاعل يأخذ حالة الرفع. أما عندما يقال:

إن حضر زيد يحضر عمرو

أو : إن حضر زيد فأنا مكرمه

فإن الفعل (حضر) لا يأخذ إلا حركة واحدة (الفتحة)، ولما كان كل من فعل الشرط وجواب الشرط يجب أن يأخذ حركة حالة الجزم أصلاً، ولا سبيل لإظهارها على الفعل الماضي الواقع فعلاً للشرط (حضر) ولا على الجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط (فأنا مكرمه) فقد قيل: (في محل جزم).

أما في الجملة :

يا علي

فإن (علي) في الأصل معربة، ولكنها هنا تأخذ حركة واحدة هي الضمة، وهذه حركة من حركات حالة الرفع، في حين إن المعنى هو معنى

أدعوا أو أنادي، وقد عدّ النحاة للياء فيه نائبة عن مبني صرفي آخر (أدعوا أو أنادي)، ولما كان هذا الممثل الصرفي يحتاج إلى مفعول به، والمفعول به يأخذ علامة حالة النصب فقد قالوا: (علي) مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف بدلت مسلة باء النداء، وتقديره (أدعوا أو أنادي).

ولو كانت للجملة:

يا هذا

لاقتضى أن يقال:

هذا: مبني على السكون في محل بناء على الضم في محل نصب

مفعول به لفعل....

وبهذا فإن النحاة قد ساروا على منهج قد ارتضوه في تبرير كل حركة إعرابية على أواخر الكلم في الجملة، وهو نظرية العامل، ولا بد أن تكون عاملاً في غيرها أو معمولاً لغيرها، ومن هنا ظهرت فكرة العامل: اللفظي والمعنوي وظهر الاختلاف الطويل بين نحاة الكوفة والبصرة حول العامل المعنوي بخاصة، وبعض جوانب العامل اللفظي بعمامة، وثبتت هنا جانباً من قول النحاة في العامل، وثبتاً من الاختلاف بين علماء المذهب البصري وعلماء المذهب الكوفي، ثم نشع آراء العلماء المعطتين الذين سافروا في نظرية العامل، وذلك ليكون الفأري على بيت من هذه النظرية التي بني الضحو عليها، وأدت دوراً واضحاً في أبحاث الباحثين، حتى أنك لست بواجد بحثاً واحداً في النحو، عند القدماء أو المعنويين، يخلو من إشارة إليه أو وقوف معه واستقصاء له.

نظرية العامل بين مؤيديها ورافضيها

والنحو صناعة علمية، ينظر لها أصحابها في الفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لحروف النسبة بين صيغة للنظم وصورة الصغرى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى^(١) وهو علم بأقضية تغير فوات الكلم

(١) السيوطي: الإقتراح، ص: ٢٠.

وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب^(١) وهو «مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها»^(٢) وقد تم استقراء كلام العرب لوضع المقاييس التي أراد بها العلماء في القرن الثاني من الهجرة بمساعدة مساعدي الوافدين إلى شبه الجزيرة العربية من الفرس والروم والأقباط وغيرهم ممن دخلوا في الإسلام، ومساعدة من وصل إليهم الإسلام خارج حدود الجزيرة العربية، أو احتكوا بالمسلمين العرب عن طريق التجارة أو الحلف والولاء، مساعدتهم على (انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالثنائية والجمع والتخفيف والتكثير والإضافة وغير ذلك) بليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في القصاحة^(٣).

الأعراب وظهور فكرة العامل

الإعراب وظهور فكرة العامل: كان جل اهتمام علماء القرن الثاني الهجري منصباً على تقويم اللسان فيما يتعلق بالحركة الإعرابية واستخراج القواعد التي تضمن ذلك، واستنباط القوانين التي تحقق لغز العرب إمكان التطق على سمت العرب، فكانت لهم مجموعة من القواعد والقوانين تدور في معظمها حول فكرة «العامل» النحوي، أو تتصل به بشكل مباشر أو غير مباشر في علم يسمى «النحو» ووضعوا لهذا العلم المصطلحات النحوية التي تيسر لهم عملية التعليم، وهي في حقيقة أمرها ألفاظ من اللغة العربية اصطلمحوا عليها وحملوها معاني أخذت الأجيال تحملها - بشيء من التطوير - من جيل إلى جيل دون أن يكون العربي القديم، الذي نطق بالعربية سليقة، على علم بها أو بشيء منها. قال الأصمعي لأعرابي: «انهمز إسرائيل؟ فقال:

(١) السابق: ص ٣٠.

(٢) ابن عصفور: المقرب: ١٥/١.

(٣) السيوطي: الإقتراح، ص: ٢٩ - ٣٠. لنا هنا بصدد سرد الروايات المتضمنة من اللحن في اللغة العربية على السنة الناطقين بها تكراً بدخول غير العرب في الإسلام، فالروايات كثيرة جداً منها ما يشير إلى اللحن في الأصوات ومنها من اللحن في الماني الصرفية ومن المعاني المعجبية ومنها عن الحركة الإعرابية... انظر: عبد الحميد طيب: تاريخ النحو وأصوله ج ١، الفصل الأول.

إني إذا لرجل سوء، وقال له أيضاً أنتج فلسطين؟ قال: إني إذا لقوي^(١).

ويقول الجاحظ: ... وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصططلخوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، قصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف. وقدوة لكل تابع... وكما سمي التحويلات الحال والأطراف وما أشبه ذلك لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات لم يستطيعوا تزييف القرويين وأبناء البلدين علم العروض والنحو^(٢)، فأصبح العامل وما وضع من مصطلحات نحوية علماً لأبواب معينة في هذا العلم، أقوى الأئمة التي سيطرت على تفكير النحاة وتحديد مناهجهم في تناول الظواهر اللغوية والشواهد التي جمعوها. فوضعوا هذه الأبواب في: مرقوعات، ومختصات، ومجرورات، ومجزومات، (وتوابع)، ولكل باب حركته أو علامته الدالة على حالة الإعرابية... المبينة عن معاني اللغة^(٣) بحسب العامل فيه، مؤهناً عوامل للأسماء، وآخر للأفعال مع أن الأصل في الإعراب للأسماء، ولكن لظهور الحركات على الأفعال فإن المنهج التعليمي يقتضي رصد العامل فيها وفي تغير أواخرها. والإعراب: وحكم في آخر الكلمة بوجهه العامل^(٤)، نحو هو والأتو الظاهر أو المقدر الذي يجعله العامل في آخر الكلمة حقيقة أو مجازاً^(٥). ويقول ابن^(٦) السراج: هو أعلم بأن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وإن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعله، ويقول الزمخشري^(٧): فإن حق الإعراب للاسم في الأصل، والفعل إنما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة فالاسم والفعل

- (١) المقصد القوي: ٢٩٩/٢.
- (٢) البيان والبيان: ١٣٩/١ - ١٤٠.
- (٣) الزجاجي: الإيضاح، ص: ٩١.
- (٤) التوطئة، ص: ١١٦.
- (٥) الحدود النحوية، ص: ٨.
- (٦) الأصول: ٥٢/١ - ٥٣.
- (٧) الفصل: ١٥ - ١٦.

يقبلان حركات معينة، دلائل معان معينة يلحق من عمل عامل^(١)، وهذه الحركات تقع على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح، والكسر، والضم والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهم في اللفظ أربعة أصرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف^(٢). وقد كانت هذه المصطلحات للتفريق بين المبني والمعرب. يقول سيويه: «ولما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف^(٣)»، وبهذا يكون سيويه قد صنف كتابه وفي ذهنه فكرة العامل وأثره في أواخر الكلم، ثم تبعه النحلة وصنفوا مصنفاتهم على منهجه وتقسيمه. يقول المبرد: «فإعراب المضارع الرفع والنصب والجزم، فالرفع بضمة حرف الإعراب، والنصب بفتحة، والجزم بحذف الحركة منه^(٤)».

وهذا هو قول سيويه تقريباً، يقول: فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في لواثلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء، والياء والنون^(٥).

فانقسمت الكلمات بحسب قبولها الحركة الإعرابية التي هي أثر لعمل عامل إلى مبني ومعرب وكانت الحالات التي تقع فيها هذه الكلمات حالتين: الأولى: البناء وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سموه بناء لما لزم ضرباً واحداً،

(١) ابن هشام، أوضح المسالك: ٢٨/١.

(٢) سيويه، الكتاب: ١٣/١.

(٣) السابق: ١٣/١.

(٤) المختضب: ٨٢/٤.

(٥) الكتاب: ١٣/١.

فلم يتغير تغير الإعراب من حيث كان البناء لازماً موضعاً لا يزول من مكان إلى غيره^(١) ويقع البناء في الأضرب التالية:

- ١ - البناء على الرفع ويقابله في الإعراب حالة الرفع.
- ٢ - البناء على النصب ويقابله في الإعراب حالة النصب.
- ٣ - البناء على الكسرة ويقابله في الإعراب حالة الجر.
- ٤ - البناء على السكون ويقابله في الإعراب حالة مجيئها.

أما الثانية، فالإعراب: والإعراب لغة: البيان، أما اصطلاحاً: فهو تغير أواخر الكلم بدخول العوامل عليها لفظاً أو تقدير^(٢). وذهب بعضهم إلى أنه الحركات ذاتها على أواخر الكلمات في الجمل مبنية عن معاني اللغة^(٣). ويكون الإعراب في الأضرب التالية:

١ - الرفع: وله علامة أصل وهي الضمة، وعلامات فروع وهي الألف في المثنى والواو في جمع المذكر السالم وفي الأسماء الستة، والنون في الأفعال الخمسة.

٢ - النصب: وله علامة أصل وهي الفتحة، وعلامات فروع، وهي الياء في المثنى وجميع المذكر السالم، والألف في الأسماء الستة، وحذف النون في الأفعال الخمسة والكسرة في جمع المؤنث السالم، والفتحة في المنفرد من الصرفين.

٣ - الجر أو النقص: وهو خاص بالأسماء وله علامة أصل هي الكسرة وعلامات فروع، الياء في الأسماء الستة والياء في المثنى وجميع المذكر السالم.

٤ - الجزم، وهو حالة قطع الإعراب عن الحرف كما يرى الكليات^(٤). يقول ابن منظور: «الجزم: القطع بجزء من الشيء، أو جزمه بجزء من قطعه».

(١) وانظر الخصائص: ٣٧/١ - يفتح الأشجول: ٢١/١. انظر: ٢١/١. (٢) وانظر: التعريفات، ص: ٣١. (٣) وانظر: الإيضاح في علل النحو، ص: ٩١. (٤) لسان العرب مادة جزم.

وجزمت اليمين جزماً: امضيتها، وحلف يميناً حتماً جزماً... ومنه جزم الحرف، وهو في الإعراب كالسكون في البناء... فالحرف المجزوم آخره لا إعراب له^(١). وتكون هذه العلامات الدالة على الحالات الأربعة الرئيسة، (الرفع، والنصب، والجر والجزم) بفعل عامل نحوي ظاهر أو مقدر، أما في حالة البناء فإن الكلمة تأخذ حركتها التي هي عليها بناء، وتأخذ حركة أخرى يقتضيها العامل، وتمنع حركة البناء ظهورها فتكون حركة مقدره يعبر عنها بموقعها من الإعراب المحلي. وقد قسم النحاة العوامل قسمين: لفظية، ومعنوية.

١ - العوامل اللفظية وتنقسم إلى :

١ - الأفعال: وهو أقوى العوامل لأنه لا بد أن يعمل، ومحل عمله الاسم، إذ إنه ليس في اللغة فعل إلا وله معمول هو الفاعل، فهما كالشيء الواحد، اسماً صريحاً كما في: جاء زيد، أو ضميراً متصلاً مثل: حضرت، أو مستتراً كما في: علي ذهب. ولأنه يعمل في الاسم متأخراً عنه (إلا الفاعل المتقدم عند الكوفيين) فيعمل في مجموعة المفاعيل وفي الحال والتمييز إذا تقدم أي منها عليه. ولقوة الفعل في العمل تحمل عليه الاسم الذي يتضمن معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل والمصفة المشبهة، وأسماء الأفعال. وكذلك تحمل عليه في العمل لقوته ما يماثله من الحروف فالحروف المشبهة بالفعل «إن وأخواتها» تحمل على الفعل مع تغيير في مواقع المعمولات، لأنها ماثلت للفعل وتضمنت معناه^(٢): أكدت، ونميت وترجيت واستدركت وشبهت، ومائلته أيضاً في بناء من حيث الوزن والبناء على الفتح وحاجتها إلى الاسم وقبولها نون الوقاية.

ويضيف الكوفيون إلى حجج البصريين في بيان قوة الفعل في عمله، أن الفعل يعمل متقدماً كما يعمل متأخراً، فكلمة «علي» في الجملة «علي ذهب» هي الفاعل عمل فيه الفعل المتأخر. ويسوقون الشاهد التالي:

(١) السابق.

(٢) انظر الانصاف مسألة: ٢٢.

ما لم يجرسك مشيها وتبدا . فجنسها لا يحصل لم يحصلها^(١)
فكلمة (مشيها) فاعل للصفة «وتبدا» وقد تقدم عليها، فإن كانت الصفة
هي فرع على الفعل تعمل لتماميتها إليه، قد عملت في القائل المتقدم،
فالأولى أن يعمل الأصل وهو الفعل، ولا يحتاج حينئذ إلى فاعل مستر يعود
على المتقدم الذي أصبح إعرابه مبتدا عند البصريين.

ويلحق الكوفيون اسم الفاعل بالفعل ويعتونه قسماً من أقسام الفعل^(٢)
فالفعل عندهم: ماضٍ ومضارع ودائم. أما الأمر فهو فرع على المضارع معرب
مثله، ولكن إعرابه بالجزم، وعمل الجوزم في اللام المحذوفة، لأنه مأخوذ من
المضارع المقترن باللام. يقول القراء في تعليقه على قوله تعالى:

﴿فعل بفضل الله ورحمته فبذلك فأنزلنا قولك﴾^(٣) هذه قراءة للعلامة، وقد
ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ (فبذلك فأنزلنا قولك) وقول زيد إنها في قراءة أبي
(فبذلك فأنزلنا قولك) وهو البناء الذي خلقه للأمر خاصة في كلامهم فحذفوا التاء
من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقمان إلا على الفعل الذي
أوله الياء والتاء والنون والالف (يقصد الفعل المضارع)، فلما حذفت التاء
ذهبت باللام، وأحدثت الألف في قولك: أضرب، وأفرح، لأن الضاد ساكنة،
فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن فادخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء^(٤).

ذكرنا أن الكوفيين يعدون ما يسميه البصريون واسم الفاعل، فعلاً
يسمونه الفعل الدائم، ويعمل عمل الفعل على أنه قسم من أقسامه. جاء في
مجالس العلماء^(٥): «قال ثعلب: كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري
فقال: كان القراء يناقض يقول: قائم فعل. وهو اسم لدخول التنوين عليه،

(١) معجم شواهد النحو الشعرية - حنا حداد، شاهد رقم ٣٣٢٦.

(٢) وانظر معاني القراء: ١٦٥/١، ١٨٥، ١٧٩/٢، ٨١، ٨٠، ٨٩، مجالس ثعلب: ٩٧/١، ٢٣٠،
٣٨٨/٢، الجمع ٧/١، الإيضاح: ١٥٣-١٥٦، الصاخي: ٢٧٣.

(٣) سورة يوسف، آية: ٥٨.

(٤) انظر: معاني القرآن: ٤٦٩/١، ٤٧١.

(٥) مجالس العلماء، ص: ٣٤٩.

فإن كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان اسماً فلا ينبغي أن تسميه فعلاً فقلت:
القرأ يقول: «فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب
فيقال: قائم قياماً. وضارب زيداً، فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها
فعلاً. والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً ويقول ثعلب:

«ولا يحال بين الدائم والاسم بـ (ما): طعمك ما أكل زيداً»^(١).
ويقول: «ما غلام أقبل، تسقط الياء منه، وما ضاربي أقبل، لا تسقط الياء
منه، وذلك فرق بين الاسم والفعل»^(٢).

ويرى الكوفيون أن ما يسميه البصريون «أسماء أفعال»^(٣) وتعمل عندهم
حماً على الأفعال، هي أفعال أصلية في العمل»^(٤).

ويحصل الفعل لأن كان لازماً في فاعله، أما إن كان متعلماً فعلى ثلاثة
أضرب^(٥):

- ١ - متعدد إلى مفعول واحد: نصرت زيداً.
- ٢ - إلى مفعولين ثانيهما غير الأول. أي إلى مفعولين ليس أصلهما
المبتدأ والخبر، أعطى وكسا، ومنع، وألبس وسأل. مثل: أعطيت زيداً
درهماً.
- ٣ - إلى مفعولين الأول عين الثاني، أي أن أصلهما مبتدأ وخبر، ظن
وأخواتها، مثل: حسبت زيداً عالماً.
- ٤ - إلى ثلاثة مفاعيل مثل: أعلمت زيداً عمراً فاضلاً. وقد يقام
المفعول مقام الفاعل إذا بني الفعل للمجهول.

(١) مجالس ثعلب: ٢٧١، وانظر معاني القرآن: الفراء ١٦٥/١.

(٢) انظر مجالس ثعلب: ٣٨٨.

(٣) انظر الكتاب: ٢٤١/١، المختضب: ٢٠٢/٢.

(٤) وانظر شرح الأشموني: ١٢٨/٣. شرح التصريح: ١٩٥/٢، الجمع: ١٠٥/٢. وهذه المادة

مضطربة عند الكوفيين فتارة هي أسماء، وأخرى أفعال، وثالثة خالفة ولكنها تعمل فيها بعدها.

انظر معاني الفراء: ١٢١/٢، ٣٢٢ - ٣٢٣، ٣٣٥/٢.

(٥) وانظر المطرزي، المصباح، ص: ٦٤.

ويعمل الفعل كذلك في التمييز لحياتاً وتسمى بمفعولة الخاص (١) كما
في: طاب زيد نفساً، وتصيب الفرس عرقاً.

ويحتل أيضاً في الخبر المنطوق مكاناً في كان وأخواتها وظن وأخواتها.
ويعمل الفعل أيضاً في المصدر (المفعول المطلق) مثل: ضربته
ضرباً، وضربته ضربتين. وفي (المفعول فيه، الزمان والمكان): مرت يوماً،
وصليت خلف إمام المسجد.

وفي (المفعول له): نحو: ضربته تديباً له. وفي (المفعول معه) نحو:
استوى الماء والخشب. وفي (الحال) نحو: جاءني زيد راكباً وراكباً جالساً.

٢ - الأسماء

وهي عوامل أضعف من الأفعال لأنها تعمل في مواقع ولا تعمل في
مواقع أخرى. والأسماء منها المشتق ومنها الجامد. فالمشتق:

١ - اسم الفاعل: وهو اسم اشتق لذات من فعل، ويعمل عمل ما
يجري عليه نحو: زيد ضارب عتراً (٢).

٢ - اسم المفعول: وهو اسم اشتق لذات من وقع عليه الفعل، ويعمل
عمل فعله، نحو: زيد مكرم أصحابه، كما تقول: ويكرم أصحابه. وقال
تعالى: ﴿ذلك يوم مجموع له الناس﴾ (٣).

٣ - الصفة المشبهة: وتدل على الثبوت والاستقرار فتعمل عمل فعلها
حمله على اسم الفاعل، نحو: زيد كريم أبلاً، وشريف وجهه، وحسن
وجهه.

٤ - المصدر: وهو الاسم المشتق من الفعل على رأي الكوفيين، له
إن الفعل مشتق منه على رأي البصريين (٤)، ويعمل عمل الفعل الذي صدر

(١) الطبرزي في الصريح: لقد بعت بطة بطة.

(٢) وقد فصلنا القول في اختلاف البصريين والكوفيين فيه فيما مضى.

(٣) هود: ١٠٣.

(٤) انظر الانصاف في مسائل الخلاف، مسألة: ٥.

عنه إذا كان منوناً. نحو: عجبت من ضرب زيدٍ عمرًا، أو اظلمت في يومٍ ذي مسغبة يتيماً... (١)

أما الأسماء الجاملة مثل: هو جاري بيت بيت، فيرى البصريون أن كلمة (جاري) قد عملت النصب في (بيت بيت) وكقولهم: عندي عشرون كتاباً، فقد عملت عشرون في التمييز، وكما هو الحال في الترفع بين المبتدأ والخبر في مثل: هذا أخوك، أخي خالد.

وفي الحالات التي يعمل فيها الاسم فيما بعده حالة الإضافة فيجر الأول الثاني ويسمى الأول مضافاً بأخذ حركته يعمل عامل متقدم عليه، ويسمى الثاني مضافاً إليه قد أخذ علامة الجر بأثر من الاسم المضاف، والإضافة نوعان:

١ - لفظية: وهي إضافة اسم الفاعل إلى مفعول، والصفة المشبهة إلى فاعلها مثل: ضارب زيد، حسن الوجه.

٢ - معنوية: أي أنها تفيد معنى في المضاف فتعرفه أو تخصصه، وتكون غالباً بمعنى (من) أو (اللام) مثل: غلام زيد، وخاتم فضة.

ومن الأسماء العوامل التي تعمل في الأفعال بعدها أسماء الشرط فتترك أثراً على فعلها وعلى جوابها إن كان الفعل مضارعاً فيقبل هذا الأثر، وهو علامة الجزم، وإن كان غير ذلك حمل على المحل.

٣ - الأدوات:

والأدوات عوامل أضعف من الأفعال، لأنها تعمل أحياناً وتعطل عن العمل أحياناً أخرى، وهذه الأدوات تقسم إلى:

١ - أدوات مختصة بالدخول على الأسماء، وهي أدوات الجر، تدخل على الأسماء، أصيلة أو زائدة، فتؤثر فيها جرّاً لفظاً أو محلاً، وهي أدوات

(١) سورة البلد، آية: ١٤، ١٥.

اختلف الكوفيون والبصريون في بعضها وفي تناولها في المعنى^(١).

٢ - أدوات مختصة بالدخول على الأفعال، وهي أدوات النصب أولاً،
تدخل على الفعل المضارع فتصبه بنفسها أو بحرف مختص به^(٢)،
وأدوات الجزم ثانياً، وهذه عنها ما يعمل في فعل واحد ومنها ما يعمل في
فعلين^(٣) كما يرى البصريون، أو أنها تعمل في الأول ويجزم الثاني على
الجوار^(٤).

٣ - أدوات غير مختصة، فتدخل على الأسماء تارة وعلى الأفعال
أخرى، فالحروف التي يسميها البصريون «مشبهة بالفعل» تعمل في المبتدأ
والخير عند البصريين وتعمل في المبتدأ ويبقى الخبر مرفوعاً على الأصل عند
الكوفيين، وتدخل على الفعل إذا ما التصقت بها ما الكافة.

ومن هذه الأدوات لا النافية للجنس، وكذلك ما التي تعمل عمل ليس
فتدخل تارة على الأسماء وتطعنه أو ترفعه وتدخل على الفعل فلا تدخل فيه
وتجعله يفيد النفي، وتشارك العوامل المتابقة كلها، الأفعال والأسماء والحروف
في نقاط اتفق عليها جمهور علماء البصرة والكوفة، مع اختلافات يسيرة بينهم
أهمها:

١ - الأصل أن لا يجتمع عاملان على معمول واحد، وإن اجتمعا فلا
بد من الإعراب التقديري والمحلي، مثل: «كشيت عليهم بمسيطر» فإن كلمة
(مسيطر) مجرورة بحرف الجر، ويحتاج إليها الفعل الماضى الناقص ليعكون
خبراً له، فالحرف زائد، والكلمة مجرورة لفظاً منصوبة محلاً على أنها خبر
لليس.

وإن تنازع عاملان معمولاً واحداً جاز أعمال أيهما، واختار الكوفيون

(١) انظر تفصيل ذلك في الإنصاف، مسألة: ٨٣، ٩٧، ١٢١، وشرح الفصل: ١٧/٨. الجني

الداني: ٥٤٢، شرح التصريح: ١٣/٢ - ١٥، الجمع: ٢٩/٢، مغني اللبيب: ١٣١/١.

(٢) انظر شرح التصريح: ٢٣٠/٢، الإنصاف، مسألة: ٣٠، شرح الأشعرى: ٢٨٢/٣.

(٣) انظر الإنصاف، مسألة: ٨٤، ٨٦، وشرح التصريح: ٢٤٨/١.

(٤) السابق.

أعمال الأول لتقدمه، واختار البصريون الثاني لقربه من المعمول، ويعمل
الفعل الذي لم يعط معمولاً (الأول أو الثاني) معمولاً ضميراً يعود على
المعمول الظاهر مثل: قام وقعد زيد.

٢ - العمل في الأصل للأفعال فهي عوامل قوية فلا يسأل عن السبب في
إعمالها إذ إنها عاملة دائماً. أما الأسماء والحروف فأنها عوامل ضعيفة والعمل
فيها ليس بأصل، فإن وجدت عاملة مثل عن السبب في أعمالها.

٣ - يترك العامل أثراً واحداً على آخر المعمول ولا يكون له أثران في
أن واحد.

٤ - يمكن أن يكون للعامل أكثر من معمول واحد.

٢ - العوامل المعنوية:

وهي العوامل التي يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل ولا
وجود لها في ظاهر القول. وهذه العوامل موضع اختلاف كبير بين نحاة
البصرة والكوفة. وتقع عند أهل البصرة في شيئين زاد عليها الأخفش^(١) نقطة
ثالثة:

١ - رافع المبتدأ. ويرى البصريون أن العامل فيه الإبتداء، والإبتداء
تعريف الاسم من العوامل اللفظية، مثل: زيد منطلق، ولكن أهل الكوفة
يرفضون هذا العامل، بحجة أنه لو كان حقاً عاملاً لوجب أن يرفع الفعل
الماضي الذي يقع في أول الجملة، مثل: حضر زيد، وذهب عمرو^(٢).

(١) وانظر المصباح، للمطري، ص: ١٢١. وانظر معاني القرآن للأخفش: ...
(٢) وانظر الكتاب ط بولاق: ٢٧٨/١، والمص: ٩٤/١، والانصاف، مسألة: ٥. ومن النحلة
البصريين من يرى أن المبتدأ مرفوع بالإبتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ وخبره. ومنهم من يرى أن
كلا من المبتدأ والخبر مرفوع بالإبتداء. ومنهم من يرى أن المبتدأ مرفوع بالإبتداء ولما الخبر
مرفوع بالإبتداء والمبتدأ. وقرئ أخيراً منهم يرى أن المبتدأ والخبر يترافعان فيعمل كل منهما في
الآخر. وانظر شرح الفصل: ٦٦/١، وشرح الكافية: ٣١/١، وأوضح المسالك: ١٣٧/١،
والأشمون: ٩٠/١.

والصرف أيضاً عامل معنوي يعمل النصب في الاسم المنصوب بعد واو المعية، مثل: استوى الماء والخشبة، فالخشبة منصوبة بعامل معنوي هو الصرف إذ إنه صرف عن المعنى الذي كان له أصلاً بحركة الرفع^(١).

وربما كان العامل المعنوي الآخر الذي يسميه الكوفيون الخلاف، مما يمكن أن يدمج مع هذا العامل (الصرف) إذ إنهما يؤديان معنى واحداً وإن كانوا قد استعملوه في عدد آخر من أبواب النحو، فهم يرون أن العامل في الظرف الواقع خبراً للمبتدأ عامل معنوي هو الخلاف، إذ الأصل أن يكون الخبر هو نفسه، ولما وقع الخلاف بوقوع الظرف خبراً نصب^(٢)، وعاموا (أفعل) في جملة التعجب بمعاملتهم الظرف الواقع خبراً في أن العامل فيه هو الخلاف، فهو (أفعل) عندهم اسم وموقعه خبر المبتدأ (ما) وقد نصب على الخلاف^(٣).

ويكون الخلاف عاملاً معنوياً في المستثنى: لأن المستثنى موجب له الحكم بالإثبات بعد نفيه عن المستثنى منه، فنصب لمخالفته إياه^(٤).

والخلاف عامل معنوي عمل النصب في الحال الواقع خبراً للمبتدأ المصدر، وهو قول الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان^(٥)، فانت عندما تقول:

ضربي زيدا قائماً، قد (ضربي) مبتدأ أضيف إليه فاعله، و(زيداً) مفعول به له، و(قائماً) حال خالفت المبتدأ ولم تكن في المعنى المبتدأ عينه، لذا نصبت على الخلاف.

(١) وانظر معاني الفراء: ١٣٤/١، والانصاف مسألة: ٣٠. وهناك آراء كثيرة في ناصب الاسم بعد واو المعية، فقل هو الظرفية وقيل هو الواو نفسها، وقيل هو فعل مقدر تقديره لأبس... انظر هذه الآراء في الانصاف، مسألة: ٣٠، وشرح الأشموني: ١٤٥/٢، أصول ابن السراج: ١٩٨/٢.

(٢) انظر الانصاف مسألة ٢٩.

(٣) انظر شرح التصريح ٨٨/٢، الجمع ٩٠/٢، الموق في النحو الكوفي ص ٨٥.

(٤) انظر الجمع ٢٤٤/١، ومعاني الفراء ١٥/٢.

(٥) الجمع ١٠٥/١.

ومن أهم العوامل المعنوية عند الكوفيين الاستناد أو الفاعلية، فقد جعلوا للكسائي وقع للفاعل بعد للفعل لكونه داخل في الوصف أو متلبساً بالفعل. وعمل هشام - وقيل خلفه - رفع للفاعل، فاستند الفعل له، أو هو معنى الفاعلية. وليست الحركة على آخره بأثر من الفعل وإنما العامل فيه معنوي، هي استناد الفعل له، أو كونه متلبساً به، أو هو للمعنى المستند على قبله به، وهو الفاعلية^(١).

ويمثل هذا العامل قول تخلف الأحمر في تاصب المفعول به، فهو عنده عامل معنوي وهو معنى المفعولية، أي وقوعه مفعولاً بـ، ولا دور للفعل أو للفاعل في الحركة على آخر المفعول به بعد الفعل والفاعل^(٢).

ومن العوامل المعنوية عند الكوفيين المصدرية في مثل:

طلع زيد بغتة، فكلمة بغتة حال مؤولة عند البصريين، وهي منصوبة على المصدرية عند الكوفيين^(٣).

ومنها التقريب في مثل قولهم: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قائماً، وهذا القمر طالماً. فـ (قائماً) و(طالماً) منصوبتان على التقريب، لأن ما بعد اسم الإشارة واحد في حقيقته (القمر)، أو في سياقه، فلا يحتاج إلى إشارة أو تنبيه إليه^(٤).

على الرغم من أن فكرة العامل تعد الفكرة الرئيسية في النحو العربي، وفي ضوئها قامت التصنيفات النحوية فيما ألفه النحاة من سيويه إلى أيامنا هذه، إلا أنه قد ظهر في مسيرة الدرس النحوي من رفض فكرة العامل وخرج عليها، وقد كان رفضهم بين رفض جزئي عبّر عنه أصحابه في كلمات قليلة

(١) لمزيد من التفصيل انظر الجمع ١/ ١٥٩، الأشموني ٢/ ٤٣، الأشياء والنظائر ١/ ٢٢٩، الانصاف مسألة: ١١.

(٢) لمزيد من التفصيل انظر المراجع السابقة.

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٦٣٢.

(٤) انظر معاني القراء ١/ ١٢، ٢٣، ومجالس ثعلب ٤٤، ٣٥٩.

وأراء نجدها مشورة في بطون الكتب، إذ إنها لم تجمع في مكان واحد، كما جاء في آراء تلميذ حيويه محمد بن المستير (فطرب)، ورفض كلي لفكرة العامل النحوي السائد عند النحلة، ودعوة لاستبدال عامل آخر به هو المتكلم، وذلك فيما جاء في آراء ابن جني، ولكنه لم يلتزم به عند التصنيف، ورفض كلي للعامل ودعوة إلى إرساء منهج نحوي آخر لا يقوم على العامل، وهذا ما جاء به ابن مضاء من القدماء، وإبراهيم مصطفى، وإبراهيم أنيس، وعبد المتعال الصعيدي وتمام حسان من المحدثين.

وسنحاول هنا عرض آراء هؤلاء العلماء في العامل:

١ - محمد بن المستنير (قطرب)

يرى محمد بن المستنير (قطرب) أنَّ لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي (الحركات الإعرابية) على أواخر الكلم في التركيب الجملي، وإن هذه الحركات قد كانت بأثر صوتي، ويمكن أن تعلل هذه الحركات تعليلاً صوتياً، يقول: «إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لمكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يطلقون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليحتدل الكلام»^(١).

وبذا فإن (قطرب) يخرج على ما كان عليه غيره من النحاة، وبخاصة استاذه سيويه الذي كانت الحركات الإعرابية عنده أثراً للعامل ولها قيمة دلالية، فيرى قطرب أن المتكلم يعمد إلى الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل، ولعل لهذا الرأي الذي ذهب إليه قطرب بعض الجذور في ما قاله استاذ استاذ الخليل بن أحمد، حيث يقول: «إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ومن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به»^(٢) ولكن الخليل يرى إن الحركات تؤدي وظيفة أخرى بالإضافة إلى دورها في المعنى، وهي إحياء المتكلم على وصل الكلام، إلا أنها بأثر عامل إن كانت على أواخر الكلم، وربما كان دور التخفيف في وصل الكلم للحركات في بنية الكلمة وليس في آخرها.

(١) الزجاجي: الإيضاح في علل النحوص ٧٠.

(٢) الكتاب ٣١٥/١.

مثل قطرب مرة: فهلا لزموا حركة واحدة؟ فقال: «لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، والا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة^(١)، فيحاول أن يرد كل ما يتعلق بالحركات الأعرابية إلى التوسيع على المتكلم في نطقه والتخفيف عليه وإعطائه فرصة الاختيار بين عدد من الحركات، فلا يقتصر على حركة واحدة، وتكون أمام المتكلم فرصة الاختيار والمراوحة بين الحركة والسكون، إذ إن العرب ينتقلون من السكون إلى الحركة، يقول: «ألا نراهم بنوا كلاماً على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون ويذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان^(٢)»، فالحركات - كما يبدو لها وظيفة صوتية ليس غير، وهذا أمر يرفضه واقع الاستعمال اللغوي، فالحركات تحمل قيماً خلافية ودلالات لا يتضح المعنى بغيرها، ولو كان الأمر - كما يرى قطرب - للتخفيف في الوصل عند الكلام، فمنع الحركات المتكلم من الإبطاء وتكبح جماحه عند السرعة، لكانت هناك حركة واحدة في كثير من الأساليب، في مثل:

الأسد

المروءة

نحن العرب.....

كم كتاباً.....

لا نأكل سمكاً وتشرب.....

ولما كانت هناك حاجة إلى أن تُنطق تارة بالضممة أو الكسرة (في تمييزكم الخبرية) وأخرى بالفتحة، فتشير الفتحة إلى معنى يختلف عن المعنى السابق، وقد يترتب على هذا الفهم تصرف سلوكي يقوم به المخاطب أو السامع.

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٧١.

(٢) السابق ص ٧١.

رأي ابن جني :

من الواضح أن فكرة العامل كانت قد استقرت في أذهان العلماء القدماء، وشغلت حيزاً كبيراً من اهتمامهم، فعلى الرغم من أن قسماً منهم لم يقتنعوا به، إلا أنهم لم يرفضوه جملة، بل حاولوا أن يستبدلوا غيره به، وكان ابن جني واحداً من هؤلاء. يرفض ابن جني فكرة العامل النحوي كما جاءت عند سيويه ومن جاء بعده على منهجه؛ ولكنه لم ينكر وجود عامل في اللغة، وهو عنده المتكلم، فهو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة؛ الأفعال والأسماء، وما نسبة العمل إلى الفعل إلا لأمر تعليمي، يقول: وإنما قال النحويون:

«عامل لفظي، وعامل معنوي، ليردك أن بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالإبتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ»^(١) ولكن ابن جني لم يثبت على هذا الرأي، وربما لم يكن يمثل عنده نقطة رئيسة في تفكيره اللغوي، لأنه عند التطبيق أخذ بفكرة العامل النحوي المعهود عند سيويه وأصحابه من بعده، ولو كان المتكلم عاملاً بديلاً لحظي في مصنفات ابن جني بقسم يزيد على هذه الأسطر القليلة التي نراها تضم قولاً لابن جني عن العامل بمعنى يختلف عن معنى (العامل) في المصطلح النحوي ونراه يقصد به أن المتكلم لوضع الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلم طبقاً لما جاء عن العرب في لغتهم قياساً عليها. ولو كان ابن جني يقصد بالعامل المتكلم المعنى المطلق لهذه العبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة، ولا نرى ابن جني وهو العالم الفذ، صاحب الحس اللغوي، والقدرة الفائقة، والبراعة العالية في

(١) الخصائص ١٠٩/١ - ١١٠.

تصنيفه في اللغة وخصائصها، يدعو إلى شيء من هذا.

ومما يشير إلى أن ابن جنى قد أخذ بفكرة العامل النحوي الذي جاء عند سلفه من النحاة البصريين، كثير من الأمثلة التي يعلل فيها ابن جنى الظواهر اللغوية، ومن ذلك قوله: «ومن ذلك قولنا: كان يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع (زيد) (بكان... ويكون) (يقوم) خبراً مقدماً عليه. فإن قيل: ألا تعلم إن (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتداً وخبراً، وأنت إذا قلت: يقوم زيد، فإنما الكلام من فعل وفاعل، فكيف ذلك؟ فالجواب إنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قولنا:

كان يقوم زيد، وإن زيدا مرتفع بكان...^(١) ويقول في موضع آخر: «... يدل على صحة ما رآه (سيويه) من هذا (تشبه الأصل بالفرع) وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه: من أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهما لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأصربوه تميموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه»^(٢).

ويبدو أن القول بأن ابن جنى قد رفض فكرة العامل قول تنقصه الدقة العلمية، وربما كان مصدره قول لأحمد أمين: «ومن لغات ابن جنى الجليلة فهمه أن النحو القديم مؤسس على العامل... فهم ابن جنى هذه القضية»^(٣) ويقول: «والناظر في نحو الخليل وسيويه يرى أنه موضوع على أساس العامل، وظل كذلك... وجاء ابن جنى يريد تأسيس نحو آخر، ولكن - مع الأسف لم يجد سميعاً»^(٤) وهذا إدعاء لا يدعمه شيء في تصنيفات ابن جنى، بل إننا نجد كما ذكرنا أن ابن جنى لم يخرج على

(١) الخصائص ١/ ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٢) الخصائص ١/ ١١٠ - ١١١، ٣٠٤/١، وانظر لمزيد من الأمثلة ١/ ١١٠ - ١١١، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٩٦. وإذا ما نظرنا في كتاب المنصوح فإننا نجد في تخريج القراءات التي يتم فيها تغيير الحركة الإعرابية، يعتمد على فكرة العامل النحوي - أحياناً كلياً. وانظر: سر الصناعة

١/ ٢٧٢، ١٣٩.

(٣) ظهر الإسلام ٢/ ١١٧.

(٤) ظهر الإسلام ٢/ ١١٨.

منهج سيويه في فكرة العامل، وإن يكن قد اختلف معه في عدد قليل من القضايا المتعلقة بتطبيق فكرة العامل وظهور أثره على أواخر الكلم في الجملة^(١)، فإن كان الأستاذ أحمد أمين قد اعتمد في تصوره للنحو الآخر الذي هم ابن جني بتأسيه ولم يجد سمياً على كلمات ابن جني بأن العامل هو المتكلم، فماذا عساه يقول لابن جني وهو يقول:

«ألا ترى أنك إذا قلت قام بكر، ورأيت بكرأ، ومررت بكر، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل»^(٢). وقوله: «وإنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل»^(٣). وقوله: «إن أصل عمل النصب إنما هو للفضل وغيره عن النواصب مشبه في ذلك الفعل»^(٤).

ويبدو أن من النحاة من استحسن القول بالعامل المتكلم كما نوه ابن جني، ولكنها بقيت كلمات لم تقدم منهاجاً يذكر في تبرير الحركة الإعرابية، فالرضي، مثلاً، يقول بهذه الفكرة موضحاً إياها، ولكنه عند التصنيف لا يلقي لها بالاً، يقول: «الموجد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ولكن النحاة جعلوا الآلة كأنما هي الموجدة للمعاني، وعلاماتها... فلهذا سميت الآلات عوامل»^(٥).

رأي ابن مضاء القرطبي

عقد ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) فصلاً في كتابه المشهور «الرد على النحاة» عن الغاء العوامل، صدره بقوله: «فصلي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنه على ما اجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك إدعائهم أن النصب

(١) انظر مثلاً الخصائص ٣١٥/١، ٢٨٧، ٢٥٣/٢، ٢٧٨، المع ١٨٠/١، ٢١٥/١، ٢٣٣.

(٢) الخصائص ٣٧/١.

(٣) الخصائص ٣٩١/٢.

(٤) الخصائص ١٠٣/١.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٥/١.

والخفص والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعيروا عن ذلك بصيغاتهم في قولهم لا يضرب زيد عمراً إن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما يحدثه (ضرب)، ألا ترى أن معيونه - رحمه الله - قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجاز، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبقى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه؟ فظاهر هذا إن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفسلفة^(١).

وبعد أن أفكر ابن مضاء على النحلة قولهم: إن العمل يعود في الجملة السابقة إلى الفعل (ضرب)، حاول إن يدعم رأيه بما يقوله ابن جني، يقول: «وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله: لا لشيء غيره، وهذا قول المعتزلة وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى. وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية^(٢) ويضيف «وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع^(٣)».

ويرى ابن مضاء أن الفعل - وهو الأحداث - يكون على نوعين، وترتب على ذلك الوصف الذي يطلق على العامل، فهو عامل بالإرادة أو عامل بطبعه، ولا يندرج العامل النحوي في أي من التوحيين السابقين، فإن قال النحاة بأن عاملهم عامل معنوي وليس كما يتوهم بأنه عمل فعلي كما في البندين السابقين، فإن اجماع النحويين - على بكرة أبيهم - وإن اختلفوا،

(١) الرد على النحلة ص ٨٥ - ٨٦، ط ١، ١٩٤٧، دار الفكر العربي.

(٢) السابق ص ٨٦ - ٨٧.

(٣) السابق ص ٨٨.

فقال بعضهم: العامل في كذا كذا، وبعضهم يقول: العامل فيه ليس كذا، إنما هو كذا، فإن إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم^(١).

ويرى عبد الهادي الفضلي^(٢) أن مرد ذلك عند ابن مضاء يعود إلى أن عبارات النحاة توهم اعتقادهم بالعلية الحقيقية للعوامل النحوية، وإن المسألة في العامل خلافية عند النحاة، فمنهم من عده المتكلم ومنهم من عده غير ذلك، وكانت له على ذلك ملاحظات، من أهمها أن ابن مضاء اعتمد التوهم لبناء النقد الذي وجهه للعامل، والتوهم أمر مرفوض علمياً ومنهجياً، وأنه اعتمد كذلك على القسمة الفلسفية القائلة بأن الفاعل إما أرادي أو طبيعي، وأخرج الألفاظ ومعانيها من دائرة هذين النوعين.

والذي نراه أن نص ابن مضاء الذي اعتمد فيه على رأي ابن جني، يمكن أن يذهب به إلى إن المتكلم - في الحقيقة - لا يرفع وينصب ويجزم ويجبر من غير قانون أو قيد، وإلا لوقع ما يخشاه كل باحث غيور على هذه اللغة، وهو ما يسمى بقوضى اللغة، ولأخذ كل متحدث يرفع وينصب ويجزم ويجبر كما يريد، بل لأخذ تارة يرفع وأخرى ينصب أو... في تركيب جملي واحد، ولذا فنرى أنه يقصد أن المتكلم في نيته ومكتون نفسه وعقله يعرف أنه يريد معنى معيناً فينطق بالكلمة التي تؤدي هذا المعنى، ثم يعطيها الحركة المناسبة لها أخذاً مما جاء في أقوال النحاة ذاتهم بناءً على استقرار لغة العرب، إذ لو كان ابن مضاء يرفض كل ما جاء عن النحاة وعاملهم لما أخذ بالعلل الأول ورفض العلل الثواني والثالث، فالتوهمان الثاني والثالث فلسفيان بعيدان عن التحليل الوصفي للظواهر اللغوية، يقول: «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رقع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطق به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر^(٣)».

(١) وانظر السابق ص ٩٣ - ٩٤.

(٢) دراسات في الإعراب ص ٥٤ - ٥٥.

(٣) الرد على النحاة ص ١٥١.

فقوله: كذا نطقت به العرب، يعني إن هذا هو المنهج الوصفي للظاهرة اللغوية، ولا يجوز أن يخرج عليها المتكلم أو أن يغيرها، في أي عصر كان وأنى وجد، فقد ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر.

فالمتكلم يعرف أنه يقصد الاختيار عتقاً بقول:
دين الله حق.

فيرفع (حق) وليس له غير ذلك، إذ إن كلمة (حق) هنا جاءت ممثلاً صرفياً لباب نحوي مجرد في ذهن المتكلم، وهو الخبر، والخبر في ما ثبت بالاستقراء من الكلام المتواتر يُرفع، فوجب أن يحقق المتكلم ذلك، وإذا سئل عن سبب الرفع قال هو خبر مرفوع، كذا نطقت به العرب.

فإذا أراد المتكلم ممثلاً صرفياً لباب نحوي ذهني مجرد آخر يؤكد الجملة المتقدمة عليه، وجب أن يقول:

دين الله حقاً.

فيعبر بذلك عن المعنى الذي يريد، وهو الذي رفع في الأول ونصب في الثاني، مدركاً أبعاد المعنى في الحالتين، فتكون الجملة الثانية:

$$\emptyset + \text{دين الله} + \checkmark$$

$$= (\emptyset + \text{خ}) \checkmark$$

= جملة تحويلية اسمية قائمة على الحذف والزيادة، ولكن إذا أراد المتكلم المعنى الذي ورد في الجملة الثانية واستعمل الأولى، أو العكس، فإنه قد تجاوز الصواب ولم يصل إلى هدفه، فاللغة مضبوطة لا تقبل العبث في ظواهرها الأصل، والحركة الإعرابية ظاهرة لغوية رئيسة في اللغة، وجب أن تراعى كما كانت تنطق بها العرب، وكما جاء في الاستقراء الثابت بالتواتر. فلا نطق إن طوداً شامخاً مثل ابن مضاء - فضلاً عن ابن جني، وهو العلم الشامخ في الدراسات اللغوية - يمكن أن يقع في ما يؤدي إلى فوضى اللغة، بالرفع والنصب والجر والجزم كما يريد المتكلم، أي متكلم.

آراء المحدثين

إبراهيم مصطفى:

تأثر إبراهيم مصطفى برأي كل من ابن جني والرضي في القول بأن العامل هو المتكلم، وتأثر برأي ابن مضاء في رفض العلل، يقول في تعليقه على منهج النجاة في فلسفة العمل: «رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاضطراب، فقالوا عرض حادث لا بد له من محدث، وأثر لا بد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدثاً هذا الأثر، لأنه ليس حراً فيه يحدثه متى شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً وعلة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعدوها هذه العوامل ورسوموا قوانينها»^(١)، فيرفض أن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل لفظي، أو معنوي، ظاهر أو مقدر، يقول: «علني أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته»^(٢) ويرى أن يربط هذه الحركات بالمعاني التي تشير إليها في الجملة، يقول: «ونحن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى... ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى»^(٣). ويقول: «وإذا وجب أن

(١) إحياء النحو ص ٣١.

(٢) إحياء النحو ص ٤١.

(٣) السابق ص ٤١ - ٤٢.

ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معاني، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة في الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وروبط الكلام^(١).

ولذا فقد أخذ إبراهيم مصطفى يبحث عن المعاني التي ترتبط بها هذه الحركات، فجعل الضمة علماً للإسناد، ودليلاً على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها. أما الكسرة فإنها علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما في : كتاب محمد، وكتاب لمحمد.

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة^(٢)، فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثرًا لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام^(٣).

وهذا الرأي في حقيقة الأمر هو رأي صاحب المفصل ورأي شارحه؛ وذلك لأن كتاب المفصل وشرحه لابن يعش كانا من مصادر الأستاذ مصطفى في كتابه «إحياء النحو» (انظر هوامش الصفحات، ١، ٦، ١٠٤، من إحياء النحو). ولكنه لم يشر إلى ذلك، ولا أدري لماذا؟

ولعل السبب في عدم ذكره الزمخشري في عداد الأئمة الذين تأثر بأرائهم لأنه أجرى شيئاً من التعديل - فيما أظن - على قول الزمخشري فخرج به من حدود التبيين والاختيار إلى اعتباره قولاً خاصاً به^(٤).

(١) السابق ص ٤٩.

(٢) السابق ص ٥٠.

(٣) إحياء النحو ص ٥٠.

(٤) انظر عبد الهادي الفضلي، دراسات في الإعراب ص ٦١.

يقول ابن يعش في شرح المفصل :- قال صاحب الكتاب (يعني الزمخشري) :

هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معين، فالرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره، وخبر إن وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس واسم لا وما المشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب. وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أخرب: المفعول المطلق والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه والمفعول له، والحال. والتمييز والمستثنى المنصوب، والخبر في باب كان والاسم في باب إن، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس، وخبر ما ولا المشبهتين بليس، ملحقات بالمفعول، والجر علم الإضافة. وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتوابع... (١).

فمن الواضح أن بين الرايين تقارباً كبيراً، حتى إننا نرى أن الرأي اللاحق يعد فرعاً على السابق، والأصل أقوى وأمن من الفرع، فقد جعل إبراهيم مصطفى الفتحة علامة الحقة، تقابل القول القائل في آياتنا هذه «سكن تسلم» وجعلها الزمخشري علماً لعدد من الأبواب النحوية وما تشير إليه من معانٍ، شأنها في ذلك شأن الضمة علم للفاعلية وما الحق بها، والكسرة علم للإضافة، وهذا يقرب إلى تعليل الظواهر اللغوية من ذلك، فضلاً عما في ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من ضعف في تخريج قولهم مثلاً: أصبح الطالب مجتهداً، ولا في مثل: إن الطالب مجتهد، فهل تعد الضمة علماً للإسناد في هذين المثالين أم أنها علم له تلوقة متنجية عنه أخرى.

وبعد هذا العرض، نتساءل عن الجديد في محاولة (إحياء النحو) في ميدان النحو، إن كان الجديد في القول بأن العامل هو المتكلم فقد أوردنا هذا الرأي لابن جني وغيره من القدماء، وإن كان الجديد في إتكاف العامل، فالقول الذي تقدم عند ابن مضاء أقدم وأقوى، وأما إن كان الجديد في هذه

(١) شرح المفصل ٧١/١. وانظر: عبد الهادي الفضلي، دراسات في الإعراب ص ٦٢ - ٦٥.

المحلولة هو جمع هدد من الأبواب للنحوية المشتركة في حركة إعرابية واحدة في باب واحد هو باب المسند إليه^(١)، ليكتفي بهذا في إعراب كل واحد منها، فيقال في إعراب المبتدأ: إنه مسند إليه ويقال في إعراب الفاعل إنه مسند إليه، ويقال في إعراب نائب الفاعل إنه مسند إليه، فإن هذا أمر قد تنبه إليه أصحاب علم المعاني في البلاغة. وإن كان لهذا الرأي... نصيب من التجديد، ولكنه عكر عليه بما حاوله من إنكار الفرق بين أحكام هذه الأبواب الثلاثة... فالفرق بين أحكام هذه الأبواب بحيث لا يمكن إنكاره^(٢).

«(٣) ولكن هل يصح إن تجمع تلك الأنواع الثلاثة في علم النحو تحت اسم المسند إليه كما جمعت في علم المعاني من علوم البلاغة، لا شك أن الجواب على هذا يكون بالنفي لا بالإثبات. وهذا لأن علم المعاني يبحث عن أشياء مشتركة بين هذه الأنواع الثلاثة، من الذكر والحذف والتعريف والتذكير، وما إلى هذا مما يشترك أكثره بين هذه الأنواع الثلاثة، ولا يكاد حكم واحد منها يختلف فيها عن الآخر، ولا تكاد المعاني المقصودة من هذا العلم تختلف فيها، لأنها معان ثانوية تتعلق بالذكر والحذف وغيرهما بقطع النظر عن كون المحذوف مبتدأ أو فاعلاً أو نائب فاعل.

أما النحو فإنه يبحث عن المعاني الأصلية للتراكيب وهي تختلف كثيراً في هذه الأنواع الثلاثة، والإعراب له علاقة وثيقة بهذه المعاني، لأنه لا يراد منه إلا الكشف عنها ليعرف أمرها كل المعرفة... فلا بد أن يعرب المبتدأ على أنه مبتدأ ليعرف بهذا معنى جملة الاسمية، ويعرف ما تفيد وتمتاز به عن الجملة الفعلية. ولا بد أن يعرب الفاعل على أنه فاعل ليعرف بهذا جملة الفعلية ويعرف ما تفيد وتمتاز به عن الجملة الاسمية، ولا بد أن يعرب ما يسمونه نائب الفاعل على أنه ليس بمبتدأ ولا فاعل، ليعرف بهذا

(١) وانظر عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد ص ٧٩ - ٨٠.

(٢) النحو الجديد ص ٧٩.

(٣) السابق ص ٩٠.

معنى جملته الفعلية، ويعرف الفرق بين معناها مع الفاعل ومعناها مع ما
يسمونه نائب الفاعل.

ولسنا ندري بعد هذا ما الذي يراه الدكتور طه حسين من تجديد للنحو
والأدب العربي في هذا الكتاب يدفعه للقول: «وأشهد لقد وفق إبراهيم إلى
إحياء النحو... فانظر في هذا الكتاب فسترى أن إبراهيم لا يعرض عليك
علماً ميتاً وإنما يعرض عليك علماً حياً يبعث الحياة في الذوق، ثم ستري إن
إبراهيم لا يعرض عليك مسائل جامدة هامدة، ولكنه يفتح للنحويين طريقاً إن
سلكوها فلن يحيوا النحو وحده، ولكنهم سيحيون معه الأدب العربي
أيضاً»^(١).

ومما يجدر ذكره أن تلميذ إبراهيم مصطفى الدكتور مهدي المخزومي
قد تبني منهج استغفه في كتابه: «في النحو العربي: نقد وتوجيه» وفي النحو
العربي قواعد وتطبيق: يقول: «وقد اعتنيت للعربية بالضممة والكسرة
اعتداداً خاصاً، فجعلت الضمة علماً للإستاد، والكسرة علماً للإضافة. أما
الفتحة فعلم علماً ليس بالإستاد ولا إضافة ويتدرج فيه موضوعات كثيرة يتميز
بعضها من بعض بما تزد به الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية»^(٢)، ويقول في
موضع آخر: «والقول بأن الضمة علم الإستاد لا يشير بحال إلى للعامل، ولا
يزعم وجوده، والواقع أن الضمة ليست أثراً لعامل لفظي ولا معنوي، وإنما
هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية»^(٣).
ولعل أبرز الأمثلة التي تبين اقضاء التلميذ أثر الأستاذ قوله: «ليست
الفتحة علماً لشيء خاص، ولكنها علم على كوني الكلمة خارجة عن نطاق
الإستاد أو الإضافة، ويتدرج في هذا موضوعات كثيرة كالحال والتمييز
والمفاعيل وغيرها، والفتحة هي الحركة الحقيقية المستحبة التي يهرع إليها
العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً»^(٤).

(١) إحياء النحو، التقديم ص ٣.

(٢) في النحو العربي: نقد وتوجيه ص ٦٧.

(٣) السابق ص ٧٠.

(٤) السابق ص ٧٦.

رأي إبراهيم أنيس

لا نرى بأن مناقشة رأي إبراهيم أنيس الذي أورده في كتابه (من أسرار اللغة) في فصل بعنوان قصة الإعراب، وفيه فصل صغير بعنوان ليس للحركة الإعرابية مدلول، لا نراها تحتاج إلى مناقشة طويلة، ويكفي أن نورد رأيه بأقواله ليظهر مدى تأثيره بقطرب (محمد بن المستنير، ت: ٢٠٦ هـ)، وبأن العربية ترفض مثل هذا الرأي رفضاً لا يخفى على الشادين فضلاً عن العلماء. يقول إبراهيم أنيس: «لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض»^(١)، ويقول: «ويكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبراً صغيراً في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أي نوع من الاتصال، فسرى أنه يفهم معناه تمام الفهم بهما تمهدنا المخطط في إعراب كلماته برفع المنصوب ونصب المرفوع أو جره»^(٢). ويقول: «فليست حركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها سواء في هذا ما يسمى بالمينية أم المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا، ورغم هذا، واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً»^(٣). ويقول قطرب: «إنما أعربت (العرب) كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وامكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكنين، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة

(١) من أسرار اللغة ص ٢٢٥ وما بعدها.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

يستعملون، وتسحب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقيب الإسكان^(١).

ويعتمد إبراهيم أنيس لتحديد معنى الفاعلية والمفعولية في كلمات الجملة على موضع الكلمة التي تحمل المعنى المراد، وهذا أمر يعود إلى نظام الجملة. وعلى السياق الذي يحيط بانشاء الجملة وظروف قولها.

ولا نريد أن نطيل القول في مناقشة هذا الرأي لسبيين: أولهما: إن الأخ الكريم والصديق الرفي الباحث السعودي الدكتور عبد الهادي الفضلي قد ناقش آراء إبراهيم مصطفى مناقشة علمية عميقة^(٢).

وثانيهما: إن قضية ارتباط الحركة الإعرابية بالمعاني في اللغة العربية أمر لا يخفى على أحد من الطلاب فضلاً عن الباحثين، فالقائل: أكرم خالداً محمد، يعني أن الفاعل محمد، وإن تأخر. والمفعول خالد رغم تقدمه، وهذا ما يدركه السامع أيضاً. وفي حال اختفاء الحركة الإعرابية لسبب صوتي، فإن الترتيب يقف قرينة وحيدة تشير إلى الفاعل والمفعول، ففي المثل:

أكرم موسى عيسى

وجب أن يكون الفاعل هو الأول والمفعول هو الثاني، ولا نظن إن أمر الحركة الإعرابية وقيمتها الدلالية كان يخفى على الأستاذ أنيس، في الأمثلة التالية:

نحن العرب	نحن العرب	(على الاختصاص)
الأسد	الأسد	(على التحذير)
أخاك / الكتاب	أخوك / الكتاب	(على الأغراق)
كم كتاباً	كم كتاب	(على الأخبار والتكثير)
استوى الماء والخشب والخشب	(على المعية)

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص ٧٠.

(٢) دراسات في الإعراب ٦٥ - ٨٦.

ويمكن في الرد على إبراهيم أنيس وإبراهيم مصطفى ومهدي
المخزومي في هذا المقام أن نورد عدداً من أقوال النحاة العرب القدماء التي
تشير إلى أدراكهم التام ما للحركة الإعرابية من قيمة دلالية: يقول الزجاجي:
«إن الأسماء لما كانت تعتبرها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافاً
إليها، ولم تكن في صورها وابنتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت
مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا:
(ضرب زيدُ عمرو) ، فدلوا برفع (زيد) على أن الفعل له، وينصب (عمرو)
على أن الفعل واقع به... وقالوا: (هذا غلامُ زيد) فدلوا بخفض (زيد) على
إضافة (الغلام) إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل
عليها ليتصوروا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند
المعالجة إلى تقليده، وتكون الحركات دالة على المعاني»^(١).

ويقول ابن فارس: «إن الإعراب هو الفارق بين المعاني ألا ترى أن
القاتل إذا قال: (ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا
بالإعراب»^(٢).

ويقول ابن الخشاب: (...) وفائدته أنه يفرق بين المعاني المختلفة
التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني
التبت»^(٣).

فالضمة والفتحة والكسرة علامات معاني وقرائن تدل على أبواب نحوية
ودلالية. وليست للإسناد والإضافة فقط، ولا الفتحة منها للخفة كما يرى
الباحثان: إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس.

رأي الدكتور تمام حصان

يعتمد الدكتور تمام المنهج الوصفي في معالجة العلاقات بين الكلمات

(١) الإيضاح ص ٦٩.

(٢) الصاحبي ص ٦٦. وانظر ص ٧٧.

(٣) المرجل ص ٣٤.

في الجملة للوصول إلى المعنى الدلالي فيها، فالتعليق وهو المصطلح الرئيس في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وإن فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للمقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية^(١). وكان الدكتور تمام قد رفض فكرة العامل في عمل سابق له، يقول: «الحقيقة أن لا عامل، إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تنسج إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فلذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلان العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جداً أن يكون الفاعل منصوباً، والمفعول به مرفوعاً، لو أن المصاحفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرحه عليه^(٢)». فأخذ تمام حسان من عهد القاهر الجرجاني فكرة التعليق ورأى بأنها تتضمن إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية، موجهاً إلى ذلك قول الجرجاني: «يأخذ بعضها بحجز بعضه وقوله: وهذا هو السبيل فلمست بواجب شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً أو خطؤه إن كان خطأ إلا إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة فازيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساد أو وصف بجزئية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وتلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه، فيرى أنه في الجملة عدداً من القرائن هي التي تعمل على نقل

(١) اللغة العربية: معناها ومبناها ص ١٨٩.

(٢) اللغة بين المبالغة والوصفية ص ٥١.

المعنى الدلالي بين المتكلم والسماع، وهذه القرائن تقع في ثلاثة أطر:

١ - القرائن المادية.

٢ - القرائن العقلية.

٣ - قرائن التعليق.

وتقسم القرائن العقلية إلى ذهنية ومنطقية، وقرائن التعليق تنقسم إلى: مقالية وحالية، والمقالية تنقسم إلى معنوية ولفظية، وتضم المعنوية: الإسناد والتخصيص والنسبة والتحية والمخالفة، ولها اللفظية فتضم: الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنظيم. ولكل من هذه القرائن علاقات سياقية صغرى أو كبرى يحسب القسم الذي هي منه، ففهرسة التخصيص علاقة سياقية كبرى بها تتحد مجموعة من الأبواب النحوية التي تقوم على هذا المعنى في إطار القرينة الكبرى (التخصيص) التي هي أعم منها وتشملها جميعاً وتعتبر القرائن للصغرى المتفرعة عنها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة في الجملة^(١).

فإذا قلت مثلاً: ضرب زيد عمرو، فإن إسناد الضرب إلى المسند إليه كان مخصصاً بوقوعه على عمرو، أي إن الوقوع على عمرو كان قيداً في إسناد الضرب إلى من إسند إليه، وكان أيضاً جهة في الضرب حالت بينه وبين أن يفهم على إطلاقه، فطرحته لأن يفهم من جهة وقوعه على عمرو.

وإذا قلت^(٢): آتيت رغبة في لقائك، أو كي ألقاك... الخ فإنك قد إسندت الإتيان إلى نفسك مقيداً بسبب خاص وهو قيد الغائية. وفي القول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن فإن هناك قرينة معنوية وهي قرينة معنى المعية وهي التي تفيد المعنى وتفيده^(٣).

والظرفية قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه بمعنى الإقتران

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩٤ وما بعدها.

(٢) السابق ص ١٩٥.

(٣) السابق ص ١٩٥.

الزماني أو المكاني^(١). وتعد قرينة التحديد والتوكيد وتعزيز المعنى الذي يفيد الحدث في الفعل بإيراد المصطلح المشترك مع الفعل في ملته، لأن المصدر اسم الحدث، تعد قرينة معنوية دالة على المفعول المطلق^(٢). وتوقف قرينة الملازمة للهيئات قرينة معنوية دالة على الحال^(٣).

وتفسير الأدوات قرينة معنوية دالة على التمييز، ولا تكون هذه إلا عند الحاجة إلى إيضاح المبهم في الاستناد مثل: طاب محمد نفساً، أو في التعدية: زرعت الأرض شجراً. أو في الاسم المفرد الدال على مقدار مبهم، مثل: اشترت مترين حبراً^(٤). وعلاقة الإخراج قرينة دالة على باب المستثنى^(٥) والمخالفة قرينة تشير إلى الاختصاص وهناك عدد من القرائن اللفظية^(٦) تمثل الحركة الإعرابية واحدة منها، أما بقية القرائن اللفظية فهي الرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام، والأداة والنغمة. ويقصد بالرتبة ما قصده النحاة بالترتيب وما قصده البلاغيون بالتقديم والتأخير. ومن الرتب ما هو محفوظ كما هو بين الموصول والصلة والصفة والموصوف والمعطوف نسقاً والمعطوف عليه وكذلك الحال في بقية التوابع والتمييز وفعله والأدوات التي لها الصدارة والجار والمجرور... الخ ومنها ما هو غير محفوظ كما هو بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر والحال والمفعول به...^(٧). وأما الصيغة فإنها قرينة لفظية تدل على الباب الذي تنتمي له، كما في الاستفهام والنفي وفي صيغة الفعل أو الصفة^(٨)...

أما المطابقة فميدانها الصيغ الصرفية والضمائر، ولا مطابقة في

(١) السابق ١٩٦.

(٢) السابق ١٩٨.

(٣) السابق ١٩٨.

(٤) السابق ١٩٩.

(٥) السابق ص ١٩٩.

(٦) السابق ص ١٩٩.

(٧) السابق ص ٢٠٥ وما بعدها.

(٨) السابق ص ٢٠٧ - ٢٠٩.

الأدوات ولا في الظروف، فتكون المطابقة في الحركة الإعرابية والشخص والعدد والنوع والتعريف، وقد تزال المطابقة في بعض التراكيب ويبقى المعنى قائماً اعتماداً على قرأتين آخر.

أما الربط فيتم بربط أحد المترابطين كما بين الفصلة والموصول والابتداء والخبر، والحال وصاحبه المنعوت ونجته والقسم وجوابه والشرط وجوابه... الخ ويتم الربط بالضمير المائد أو بدخول أحد المترابطين في الآخر، أو بحرف كما في الفاء الواقعة في جواب الشرط^(١).

ويتم التضمين على وجهين: أولهما: يتم بالطرق الممكنة في وصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديماً وتأخيراً وفصلاً ووصلاً وهو ما يسميه المتوارد.

وثانيهما: يتم بأن يستلزم أحد العنصرين في التحليل النحوي العنصر الآخر فيما يسمى «التلازم» أو في تنافيه معه فلا يلتقي به فيما يسمى (التنافي). وبها يمكن تخريج استعمال عدد كبير من الأدوات والتعابير أو الجمل الفرعية^(٢).

أما الأداة فهي قرينة لفظية هامة في الاستعمال اللفظي، والأدوات على نوعين، منها ما يدخل على الجمل ومنها ما يدخل على المفردات وهي تحمل قيمةً أخلاقيةً تتضافر مع غيرها من القرائن اللفظية لتحقيق المعنى^(٣). وأخيراً النغمة الصوتية، وهي الإطار الصوتي الذي تقال فيه الجملة وهي تقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة ووظيفة أخرى هي توضيح المعنى الدلالي. وتكون النغمة قرينة دالة على كثير من الأبواب النحوية، الانفعالية منها بخاصة^(٤).

ويرى الدكتور تمام إن تضافر هذه القرائن يغني عن القول بفكرة العامل

(١) السابق ص ٢١٣.

(٢) السابق ص ٢١٦ وما بعدها.

(٣) السابق ص ٢٢٤.

(٤) السابق ص ٢٢٦ وما بعدها.

النحوي الذي قال به النحاة، والذي يرى بأنه جاء لتوضيح قرينة لفظية واحدة^(١) وهو قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية فتأتي فكرة القرائن لتوزع اهتمامها بالقسطاس بين القرائن النحوية اللفظية والمعنوية لتوصل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس وتنفي التفسير الظني والمنطقي لظواهر السياق، وتصرف عن الجدل في مناهات العامل وأصالته أو ضعفه أو قوته، وتبعد عن التاويل والتعليل.
رأي الدكتور خليل عمايرة^(٢):

يبدأ الدكتور عمايرة من تعريف يرتضيه للجملة، فيرى بأنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وهذه تعد عنده الجملة التوليدية أو النواة، وتقع الجملة التوليدية في إطارين كبيرين: الاسمية والفعلية، وبذا فإنه يرى أن القول بأن الجملة اسمية أو فعلية (أو ظرفية كما يرى ابن هشام) هو إمساك بالحلقة الثانية من التسمية. فهي إما توليدية اسمية أو توليدية فعلية. ولكن إذا ما طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل التي يحصرها في خمسة عناصر^(٣). فإنها تصبح جملة تحويلية، ولكنها تبقى كما كانت، اسمية أو فعلية؛ لأن العبرة بصدر الأصل. وتكون الجملة التوليدية لغرض الأخبار^(٤)؛ أما التحويلية فإنها تكون لمعنى جديد تحوّل عن المعنى الذي كان للجملة التوليدية، إذ إن التحويل لا يكون إلا لغرض يتعلق بالمعنى.
تقع الجملة التوليدية في إطارين كبيرين رئيسين:

١ - توليدية اسمية:

أ - اسم معرفة + اسم نكرة

ب - شبه جملة + اسم نكرة.

(١) السابق ص ٢٣٩.

(٢) ستذكرها فيما بعد. وانظر في نحو اللغة وتراكيبها من ص ٨٦ - ٨٨.

(٣) إلا في الاستفهامية القائمة على الخبر الذي له صدر الكلام والمبتدأ المؤخر، وهذا موضع نظر، سنناقشه في فصل أسلوب الاستفهام.

(٤) كان هذا الفصل قد أعد ليكون في كتاب آخر مع د. حداد.

٢ - توليدية فعلية :

- أ - فعل + اسم مرفوع (أو ما يسد مسده)
ب - فعل + اسم مرفوع + اسم^(١) + اسم^(٢) + اسم^(٣)
ج - فعل + مفعول به ضمير + فاعل
أما عناصر التحويل فهي :

١ - الترتيب: وهو في هذا البند أخذ برأي الجرجاني في دلائل الإعجاز وبرأي أهل الكوفة، ويستند فيه إلى ما جاء في كتاب سيونه وأبي حيان في البحر المحيط من أن العرب إن أرادت العناية بشيء قدمته، فالمورفيم المتقدم وحقه التأخير في الجملة، يعني أنه تقدم للعناية والتوكيد، وبذا فإنه يعتمد رأي أهل الكوفة في أن الجملة:
محمد بلغ الرسالة.

جملة تحويلية فعلية، جاء التحويل فيها بتقديم الفاعل للعناية والأهمية، أو للتوكيد، فهي تستغل عنده من جملة تحقق بنية سطحية Surface Structure إلى جملة تحقق بنية عميقة Deep structure لا يخضع المعنى فيها للظن أو للتفسير الذي يعتمد فيه على «الحدس»، وهو بهذا يخالف العالم اللغوي الأمريكي تشومسكي. ويضع قاعدة لتحقيق المعنى يفهمها السامع ويحققها المتكلم^(١). ويسوق عدداً من الآيات مبيناً أهمية التقديم:

إياك نعبد وإياك نستعين.

فإياي فاعبدون.

والله أخرجكم من بطون أمهاتكم...

والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً.

نحن نرزقكم وإياهم.

الله يعلم ما تحمل كل أنثى.

الله يسط الرزق لمن يشاء...^(٢).

(١) في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٧٨ وما بعدها.

(٢) السابق ص ٩٤ - ٩٦.

٢ - الزيادة: ويقصد بالزيادة إضافة مورفيمات جديدة إلى الجملة التوليدية لتصبح جملة تحويلية. والزيادة تكون في صدر الجملة وغالباً تؤدي إلى تغيير في الحركة الإعرابية في الكلمات بعدها، ولكن هذا التغيير ليس بعمل من المورفيم الذي زيد في الجملة، وإنما هو اقتضاء سليقي في أوله، قياسي فيما بعد^(١). ولا بد لكل كلمة تزداد في الجملة من أن ترتبط ببورتها. فإن كانت تحويلية فعلية فبورتها الفعل، أما إن كانت تحويلية اسمية فبورتها المبتدأ، ويكون ارتباط الكلمات بالبويرة ارتباطاً يحقق المعنى ويشير إلى الباب التحوي الذي جاء المعنى الصرفي الذي زيد ممثلاً له وأخذاً حركته، هكذا^(٢):

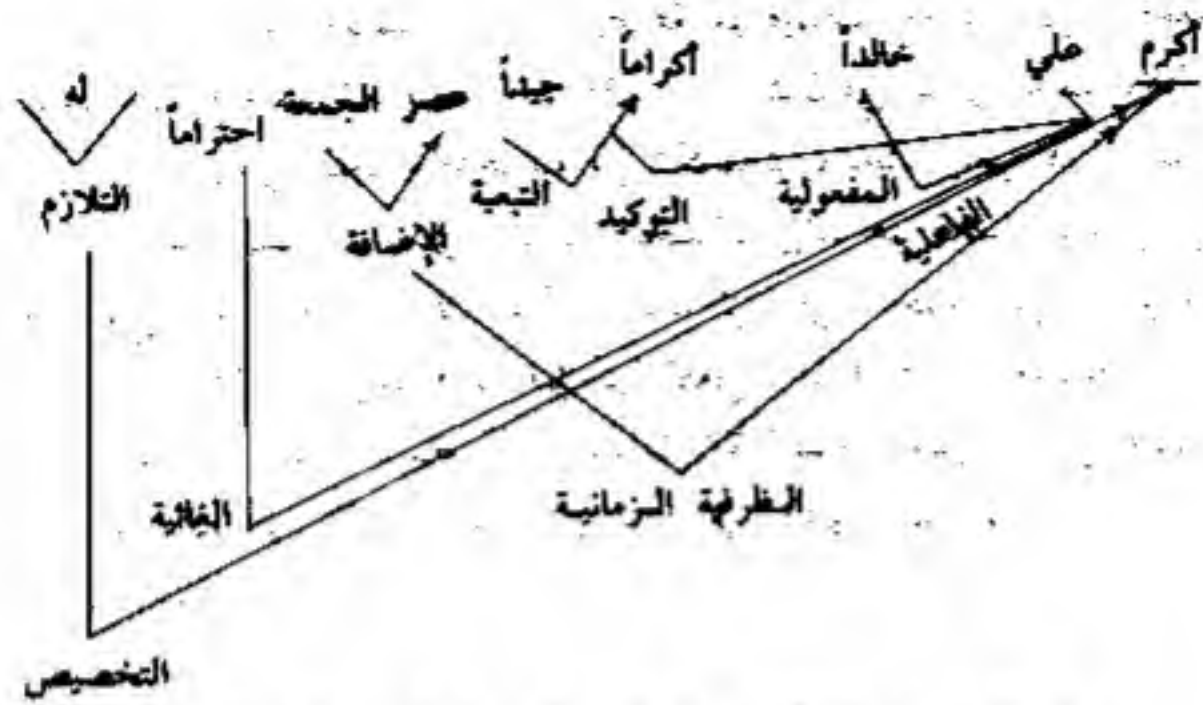
حركة الباب التحوي	الرفع C الضمة والتون	الرفع C الضمة الألف، الواو	النصب C الفتحة، الألف الياء	النصب
الباب التحوي	الفعل المضارع	الفاعل	المفعول به	المفعول له
الممثل الصرفي	يكتب، يدرس، يلعب	علي، خالد، المهندسون هذا، هو، ..	الدرس، إياك، المهندسين	إجلالاً، احتراماً، تكريماً، عقاباً

ويكون ارتباط الكلمات بالبويرة كما يلي: ^(٣)

(١) السابق ص ٩٦.

(٢) السابق ص ٩٨.

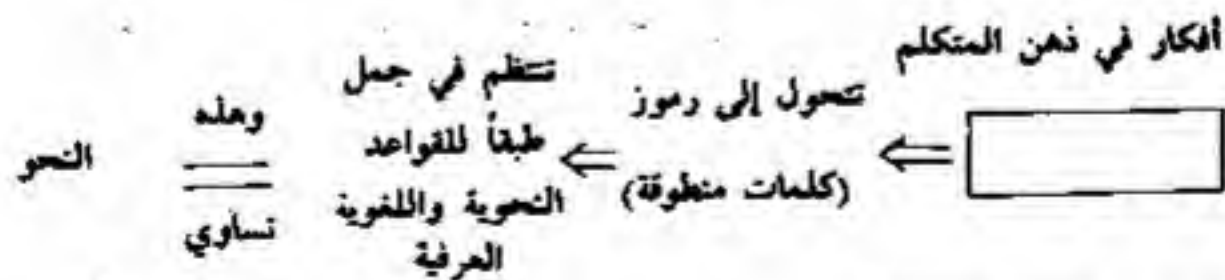
(٣) السابق ص ٩٩.



ويرى إن هناك عدداً من الأبواب النحوية تقوم على فكرة التلازم، فما جاء فيها من المورفيمات يعد بمثابة الكلمة الواحدة وهذه الأبواب هي: (١).

- ١ - الفعل والفاعل
- ٢ - المضاف والمضاف إليه.
- ٣ - الجار والمجرور.
- ٤ - الموصول والصلة.
- ٥ - النعت والمنعوت (والتابع والمتبوع)

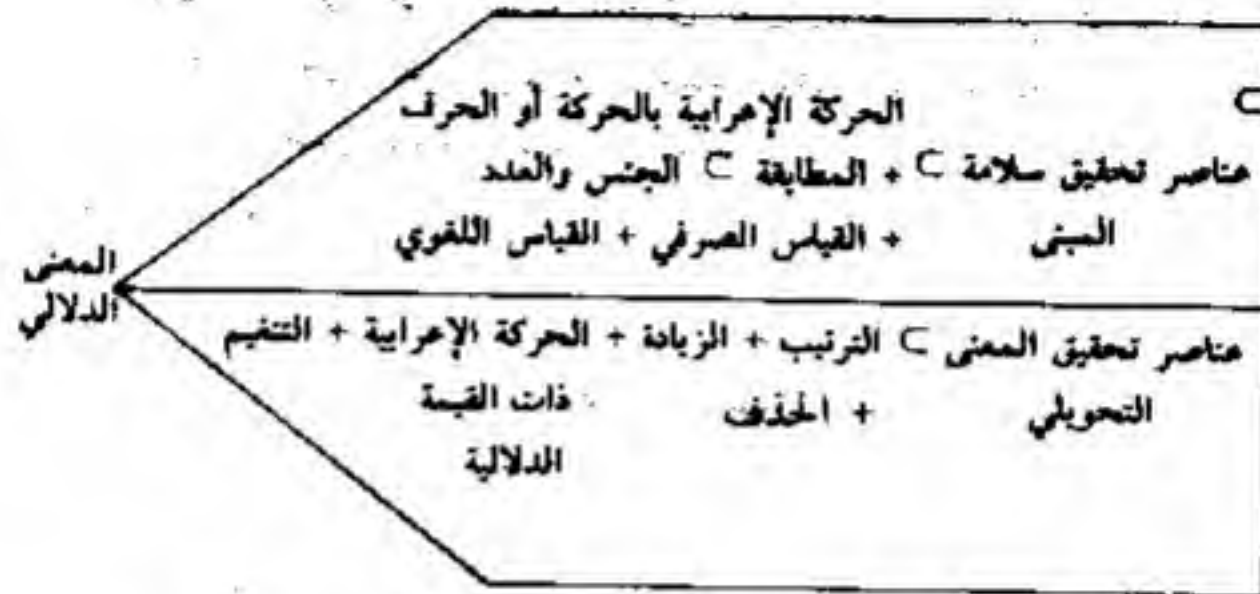
وليجمع العناصر التي تحقق المبنى (الحركة الإعرابية وما تجيزه قواعد اللغة وقوانينها) والمعنى الذي هو غاية المتكلم: يضع الرصم التوضيحي التالي (٢).



(١) السابق ص ١٨٩.

(٢) السابق ص ١٧٥.

وهذا
يسوي
قوانين النحو
وقوانين اللغة
تضمن



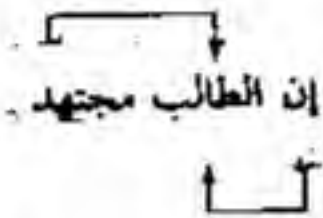
ويرى أن القياس اللغوي من أهم لأمس التي تحقق سلامة المعنى،
ويضع لها الرسم التوضيحي التالي^(١):

G.R. \supset S.S \Rightarrow	القياس \rightarrow اللغوي	T. R. \supset D. S = O V S
V S O \supset الأخبار \Rightarrow	\rightarrow	T. R. \supset D. S = S V O
محمد بلغ الرسالة	\times	\times
SVO \Rightarrow		

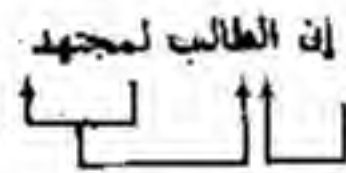
ويرى أن ما يسمى بالحروف المشبهة بالفعل، والأفعال الماضية
الناقصة وأفعال الشروع والمقاربة والرجاء وأفعال المدح والذم (نعم،

(١) السابق ص ١٨١.

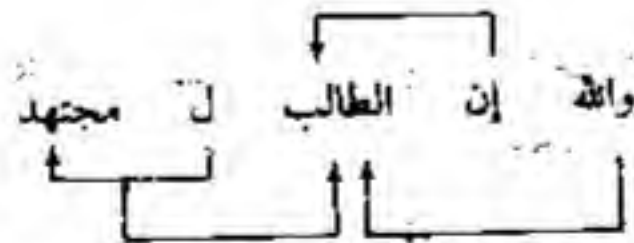
ويشعر، وحبذا) عناصر زيادة تنقل الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية اسمية لتحقيق غرضاً بعينه هو التوكيد أو التمني أو الترجي أو الاستمرار أو للزمن الماضي أو الشروع أو ... الخ، وما يظهر على الكلمات التي تلي آيئاً من هذه الكلمات فإنه ليس بآثر منها، وإنما هو القياس اللغوي الذي يوجب أن يأخذ المبنى الصرفي حركة الباب النحوي الذي يمثل مشيراً إلى علاقة نحوية تركيبية، وهي المعنى الذي يراد نقل الجمل التالية إليه. وهذه الحركة ذات قيمة كبيرة في تحقيق سلامة المعنى قياساً على ما جاء عن العرب، ولكنها لا تحمل قيمة دلالية، نقول مثلاً:



٥ (المسند إليه + المسند) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد واحد.



٥ (مسند إليه + ٥ (مسند)) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد والمسند فيها مؤكد بمؤكدين.



٥ ٥ (مسند إليه + ٥ (مسند)) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكدين، والمسند فيها مؤكد بثلاثة مؤكدات.

(١) ٥ تعني عنصر توكيد.

وهو يرى أن الحركة التي لا تظهر (الإعراب التقديري) فلا قيمة له وما كان الدافع له إلا القول بنظرية العامل. فإن قلت مثلاً:

إن يدرس علي فهو ناجح.

فلا وجود للحركة الإعرابية على (فهو ناجح)، لذا لا حاجة إلى القول بها، إذ إن القياس اللغوي لا يقتضيها، ولا دور لها في المعنى، والقول بها ضرب من العبث،

وفي هذا البند (بند الزيادة عنصر من عناصر التحويل) يقترح تخريجاً لبابى الاشتغال ولما يسمى «لغة أكلوني البراغيث».

ففي الاشتغال، يعد الاسم المتقدم مرفوعاً كان أم منصوباً أو مسبوقاً بأداة، هو مفعول به مقدم لغرض التوكيد، والضمير العائد عليه هو توكيد له من قبيل التوكيد اللفظي واستبدال الاسم بالضمير، خلافاً للقول بأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر.

وفي ضوء هذا الذي توصل إليه يقدم تخريجه للغة أكلوني البراغيث، فالواو أصلاً هي البراغيث كررت ثانية وقدمت على المفعول لكونه ضميراً، وكان تكرارها للتوكيد ليس غير^(١).

٣ - الحذف: ويأخذ سنده في قوله في هذا البند مما جاء عند كل من ابن جني وعبد القاهر الجرجاني، ويرى أن الحذف يكون في ركن رئيس في الجملة التوليدية فتتحول إلى تحويلية ولكنها تبقى على ما هي عليه من حيث الفعلية أو الاسمية. ويكون تقدير الركن المحذوف لتكتمل الجملة التوليدية ويتحقق الجزء الرئيس في تعريفها «الحذف الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى بحسن السكوت عليه» ويكون الحذف للبلاغة في القول والإيجاز فيه، أو للتنظيم أو التحقير... الخ.

ويرمز للركن المحذوف بالإشارة ⓪ التي ترمز إلى ركن محذوف، وهو عنصر تحويل.

(١) لمزيد من التفصيل في تحليل جملة الشرط وجملة القسم وجملة النداء وجملة المدح والذم، انظر السابق من ص ١٠٠ - ١٢٦.

٤ - الحركة الإعرابية : ويرى أنها هنا تكون ذات قيمة دلالية كبيرة وبها يتم تحويل الجملة التوليدية عن أصل افتراضي كانت عليه للأخبار وحركته حركة الرفع إلى جملة تحويلية ذات معنى آخر. وهذا يكون في جملة التحذير، والإغراء، والاختصاص، والفعل أو الاسم المنصوبين على المعية، وحركة النصب في الاسم بعد كم الاستفهامية محولاً عن حركة الجر بعد كم الخبرية، فلا أثر للعامل ولا حاجة كتقدير عامل، وما القول بالعامل في هذه التعابير إلا اعتماد للبحث في المبنى والحركة الإعرابية وتبريرها، وإهمال للمعنى الذي جاءت الجملة أصلاً له؛ يقول راداً على ابن يعيش وابن السراج والأشعوني في قولهم في الإعراب بأنه أثر ظاهر أو مقدر بجلبه العامل في محل الإعراب^(١).

يقول: ولهؤلاء نقول: إن الحركة الإعرابية، شأنها شأن أي فونيم في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى، فيكون تغييرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه، فإذا قال المتكلم: الأسد (بالضمة) فإن السامع يدرك أنه قد أراد نقل خبر ليس غير. ولكنه إن قال: الأسد (بالفتحة) فإن المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد أن يفصح عنه ولا يستطيع تغيير أي فونيم في الكلمة غير هذا الفونيم، فإنه أن غير فونيمياً آخر في الكلمة، تغيرت الصورة الذهنية التي ترتبط بها الكلمة بسبب، فلا سبيل إذاً إلى التغيير إلا في فونيم الحركة الذي يؤدي إلى صورة ذهنية جديدة، ولكنها تتصل بالأولى بسبب، فما كان التغيير في الحركة إلا نتيجة للتغيير في المعنى... وليست الحركة نتيجة لأثر عامل كما يرى النحاة^(٢).

٥ - التنغيم:

يفرق الدكتور عمايرة بين النبر الصرفي الذي يرى أن العربية لا تعبره اهتماماً، بمعنى أن النبر فيها لا يقوم بأي دور في نقل المبنى الصرفي إلى مبنى

(١) وانظر المجمع ٤٢/١، وشرح الأشعوني ١٩/١.

(٢) في نحو اللغة ونواكيبها ص ١٥٦ - ١٥٧.

صرفي آخره أو من باب إلى باب صرفي آخره والنبر الدلالي الذي يرى بأن العربية تشارك غيرها في الإعتماد عليه^(١).

ويرى أنه يمثل عنصر تحويل رئيس ينقل الجملة التوليدية من معنى الإخبار إلى جملة تحويلية (اسمية أو فعلية) فيها معنى الاستفهام أو التقرير أو التعجب أو التهكم والسخرية أو ... الخ.

ولكن لما لم يكن للتلمعة الصوتية دور في الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة، فإن النحاة العرب القدماء قد أهملوها إلى حد كبير.

فيرى الدكتور عمايرة أن هذه هي العناصر الرئيسة التي تنقل الجملة من توليدية، فيها معنى سطحي، إلى تحويلية فيها معنى عميق، أما وجود الحركات الإعرابية - عنده - على أواخر الكلم، فإن لم تكن عنصر تحويل فهي اقتضاء قياسي ليس غير.

هذه أهم الآراء في فكرة العامل قديماً وجديماً بين مؤيد ورافض، وهناك آراء لعدد آخر من الباحثين ولكنهم لم يضعوا بدلاً له، أو إنهم وضعوا بدلاً لا يظهر أثره في تعليل الظواهر اللغوية بشكل عملي فأعرضوا عن شرح محاولاتهم في هذه الدراسة.

والذي يراه، أن الحركة الإعرابية تكون اقتضاء لقياس لغوي جاء عن العرب الأول، ورصد النحاة القدماء له أبواباً نحوية أعطوا لكل باب نحوي حالة إعرابية ولها حركة معينة، وقد تتغير الحركة الإعرابية اقتضاء لعنصر من عناصر التحويل كالزيادة أو الحركة التي تنقل معنى الجملة من الخبرية إلى معنى التحذير أو الاعراء أو الاختصاص أو المعية أو إلى معنى الاستفهام بعد (كم) تفريقاً لها عن الخبرية. فالجملة:

محمد مجتهد

إذا دخلت عليها (كان) مثلاً اقتضت أن يكون الخبر منصوباً حولاً إلى

(١) السابق ص ١٧٣ وما بعدها

الزمن الماضي، في حين إذا دخلت عليها (إن) مثلاً اقتضت أن يكون المبتدأ منصوباً محولاً إلى حالة التوكيد، والجمل:

لم يحضر خالد
لن يقرأ عليّ الصحيفة
لا تلعب وقت الدرس
لا رجل في البيت

فقد حصل تغير في الحركة الإعرابية على الممثل الصرفي للباب النحوي في الجمل اقتضاء لعنصر التحويل بالزيادة، ففي الأول انتقلت الحركة من الضمة على الفعل المضارع إلى السكون اقتضاء للحرف (لم) وتحويل الجملة في معناها إلى الزمن الماضي، في حين إن عنصر الزيادة في الثانية (لن) اقتضى فتحة وتحويل معنى الجملة إلى المستقبل، أما في الثالثة فاقتضى عنصر الزيادة (لا) السكون وتحويل الجملة إلى معنى النهي، وأما في الجملة الأخيرة فقد اقتضى عنصر الزيادة (لا) الفتحة على المبتدأ، ونقله عن موقعه الأصل (المؤخر) في الجملة الأصل: في البيت رجل، واقتضى عنصر الزيادة أيضاً نفي الخبر. أما في الجمل:

المروءة
الضلال
نحن العرب
لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً
سرت والنيل
كم كتاباً قرأت

فإنه يرى أن كلاً منها محولة من أصل كانت فيه في حالة الرفع باستثناء الجملة الأخيرة التي جاءت محولة عن أصل كانت فيه في حالة الجر، فكانت الفتحة عنصر تحويل نقل الجمل من معنى الجملة الخبرية إلى معنى الإغراء والتحذير والأختصاص والجمع أو المعية أو إلى معنى الاستفهام، وليست الكلمات المنصوبة فيها معمولات لعوامل محذوفة تارة جوازاً، وأخرى وجوباً

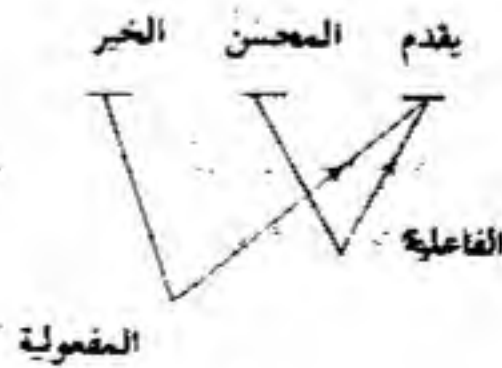
يألفها تنقل الجملة من باب إلى باب آخر.

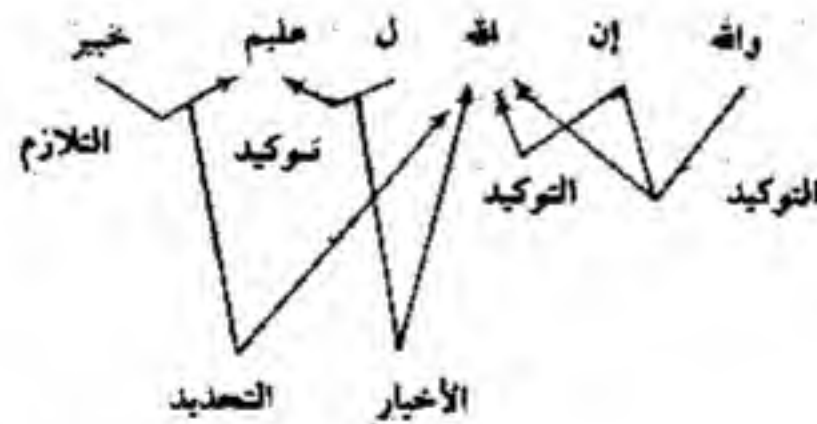
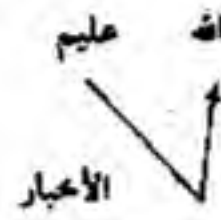
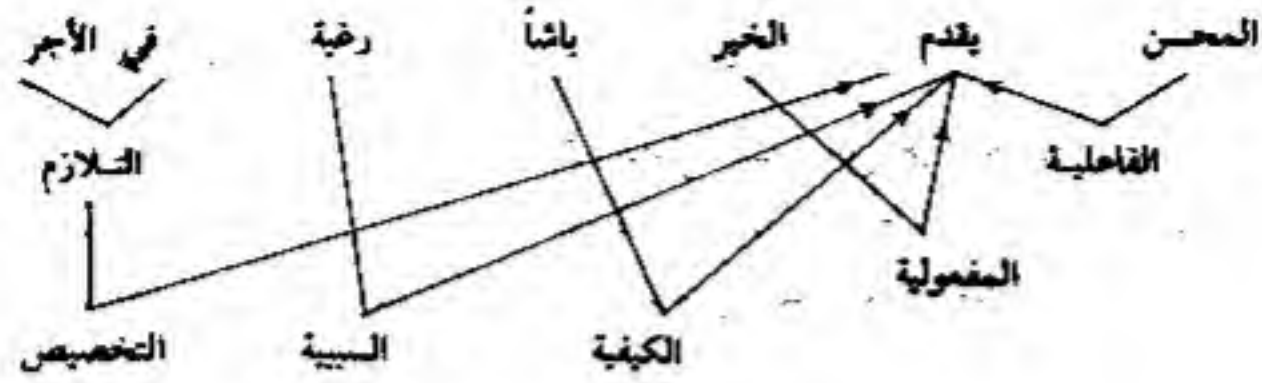
فليست الحركة الإعرابية بأثر عامل البتة، بل هي حركة اقتضاء إما
لكلمة أو لحرف جاء زيادة على الجملة التوليدية كما في المبتدأ بعد (أن) أو
الخبر بعد كان أو الفاعل بعد أفعال الشروع والمقاربة والرجاء في مثل:

أخذ علي يدرس

حيث اقتضى تقدم الفاعل على الفعل للأهمية، وليس لأنه كان مبتدأ
فتحول إلى اسم آخر. أو هي حركة اقتضاء لمعنى جديد تنصرف إليه الجملة
بكاملها كما في التحذير والأغراء والاختصاص والمعية... الخ، وليست أثراً
لعامل ظاهر أو مقدر، وما كان تقدير النحاة لعامل، وهو فعل متعد، إلا تبريراً
للمحركة الإعرابية التي هي فتحة، ولو كانت الحركة ضمة لكان الفعل المقدر
يحتاج إلى الاسم المرفوع فاعلاً له، كما جاء في قول عضد الدولة لأبي علي
الفارسي، ما الذي نصب (علياً) في قولهم: جاء القوم إلا علياً، فأجاب
الفارسي: امشني. فقال عضد الدولة، لم لم يكن امتنع فرفعت.

فإذا اتخذنا لكل جملة بؤرة ترتبط بها بقية الكلمات في الجملة، أو
تتصل بها بسبب من المعنى الذي يترتب عليه تغيير في المعنى، واتخذنا من
الفعل بؤرة للجملة التوليدية الفعلية، ومن المبتدأ بؤرة للجملة التوليدية
الاسمية، فإن كلمات الجملة الأصل في الجملة التوليدية وكلمات الزيادة في
الجملة التحويلية ترتبط بالبؤرة تقدمت عليها، أو تأخرت عنها، وهذا الارتباط
هو الذي يحدد المعنى الذي جاءت له الكلمة في الجملة، هكذا:





وكنّا قد أوضحنا إن هناك كلمات تعامل في العربية كأنها كلمة واحدة
فتكون العلاقة بينها علاقة تلازم، كما في: الفعل والفاعل
والجار والمجرور

والمضاف والمضاف إليه

والموصول والصلة

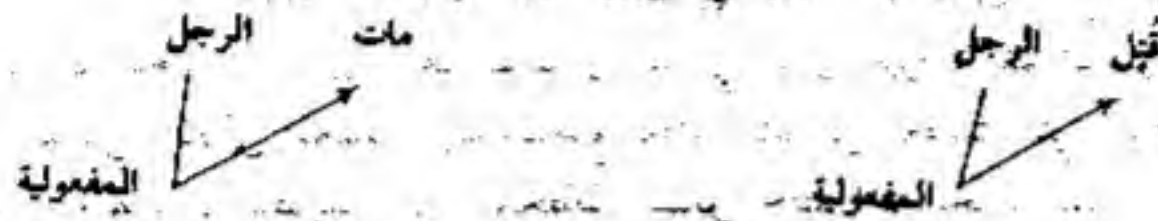
والنعت والمنعوت^(١)

وبتحديد العلاقة بين البؤرة وما يحيط بها ينضم المستوى الرابع من مستويات التحليل اللغوي، وهو المستوى الدلالي الذي بغيره لا يتم الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة. وبه نستطيع تجاوز كثير من العقبات التي جرّها العامل ونظريته، فنضيف إلى المخطط السابق خطاً آخر يحدد المستوى الدلالي وما يتم فيه من علاقات مع بؤرة الجملة، كما يلي:

الحالة الإعرابية وحركتها	الرفع C الضمة، الألف الواو، الخ	الرفع C كالسابق	النصب C الفتحة، الألف الياء، الخ	النصب C كالسابق
الممثل الصرفي	ينجز، يقرأ يكتب، الخ	خالد، علي أبوك، الوالدان	الرسالة، الصحيفة الرجلين، المهندسين	رغبة، قرامة انجازاً الخ
الياب النحوي	الفعل المضارع	الفاعل	المفعول به	المفعول له أو المفعول المطلق
العلاقة بين الأبواب وارتباطها بالبؤرة		الفاعلية	المفعولية	اللية

(١) انظر تفصيل القول في هذا في الفصل الثالث من مؤلفتنا في نحو اللغة ونراكيبها.

فياخذ الممثل الصرفي من الباب النحوي الذي يمثل الحركة التي تعبر عن الحالة التي هو فيها، وهنا ينتهي دور المستوى التركيبي ليبدأ دور المستوى الدلالي، فيتحدد معنى الممثل الصرفي في إطار علاقة الباب النحوي ببؤرة الجملة. ونضرب هنا مثلين لتوضيح ما نرتمي إليه:



فتأخذ كلمة (الرجل) في الجملة الأولى علامة حالة الرفع، الضمة، لأن الباب النحوي الذي جاءت تمثله هو نائب الفاعل، ونائب الفاعل من المرفوعات في الاستقراء والتفعيد، والممثل الصرفي هنا مفرد، فالحركة الضمة، وكذا الحال في الجملة الثانية، إلا إن الممثل الصرفي جاء بمثل باب الفاعل، والفاعل من المرفوعات، فله الممثل الضمة لأنه مفرد، وهذا غاية ما يطلب من المستوى التركيبي فيما يسمى بخط سلامة المبنى^(١)، فيتدخل عنصر من عناصر التحويل في الجملة الأولى مشيراً إلى أن هناك حذفاً في الجملة، فالجملة تحولية فعلية فاعلها مخذوف، ويبقى المفعول مفعولاً في ارتباطه ببؤرة الجملة، والفاعل غالباً يحذف للجهل به كما في الجملة الأولى أو للعلم به ولوضوحه تماماً كما في الجملة الثانية وما جاء من ضربها على النمط الأول مثل: خلقت السموات والأرض بالقسطاس.

يبعث الإنسان يوم القيامة

يكافأ المحسن على إحسانه

قطعت الشجرة... الخ

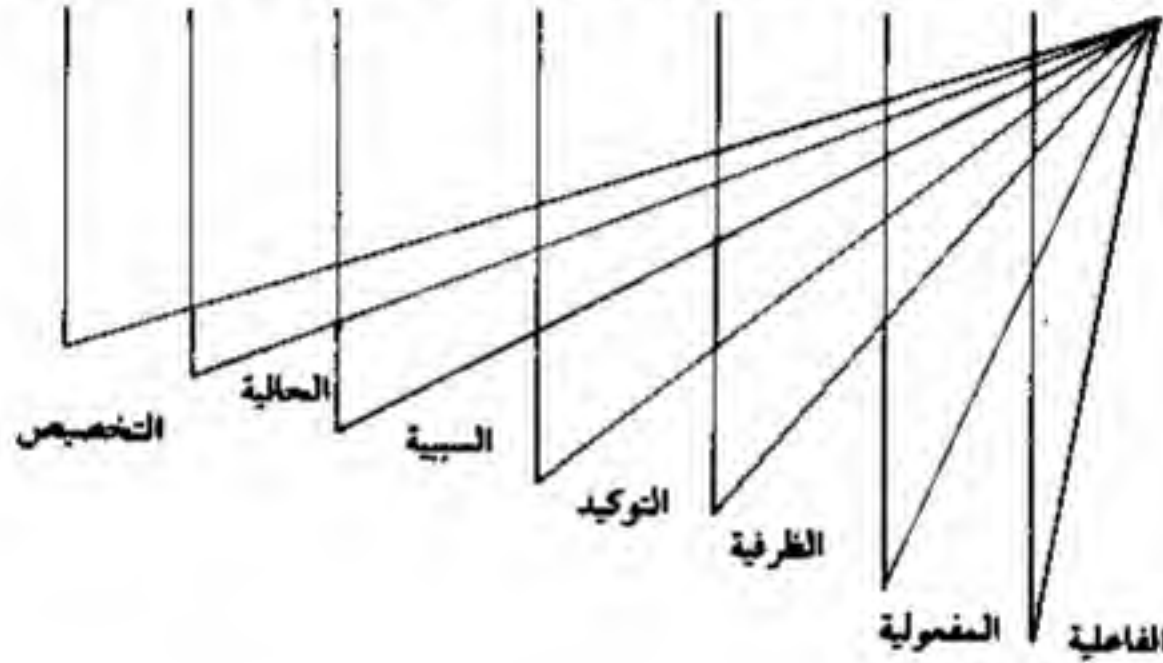
أو من الضرب الثاني وعلى نمطه مثل:

(١) انظر الفصل الثالث من مؤلفنا في نحو اللغة وتراكيبها.

انتصر الجيش
وانهزم العدو.

فالعلاقة بين (قتل) و(الرجل) هي علاقة المفعولية وأن كان نائب
الفاعل يأخذ الضمة أو حالة الرفع، وكذلك العلاقة بين (الرجل) و(مات) هي
علاقة المفعولية، وما أخذ الممثل حركة حالة الرفع إلا ليحقق سلامة المبنى
بأن يأخذ الفاعل علامة حالة الرفع، هكذا:

فعل مضارع الفاعل المفعول به المفعول فيه المفعول المطلق المفعول له الحال المعرور



فالكلمة التي تمثل الباب النحوي الأول تأخذ علامة الرفع، والتي تمثل
الباب الثاني تأخذ علامة الرفع، والتي تمثل الباب الثالث تأخذ علامة
النصب، وهكذا الحال في المبنى الذي يمثل الباب الرابع والخامس
والسادس والسابع. أما الذي يمثل الباب الثامن فيأخذ علامة الجر، فأما علاقة
الأبواب بالبوابة فتحدد الكلمات التي تأتي أسفل الخط (خط الباب النحوي)،
وهي كلمات معان، فاعلية، مفعولية، مسببية، كيفية، تخصيص، الحالية، ظرفية
زمانية، ظرفية مكانية... الخ.

The first part of the paper
 is devoted to the study of the
 properties of the function $f(x)$
 which is defined by the equation

$$f(x) = \sum_{n=0}^{\infty} \frac{a_n}{n!} x^n$$
 where a_n are the coefficients of the power series.

In the second part of the paper
 we shall consider the case when
 the function $f(x)$ is analytic at
 the origin.

It is well known that if a function
 is analytic at the origin, then it
 can be expanded into a power series
 which converges in some neighborhood
 of the origin.

The main result of the paper is
 the following theorem:
 Let $f(x)$ be a function which is
 analytic at the origin and let
 a_n be the coefficients of its power
 series expansion. Then the sequence
 $\{a_n\}$ is bounded if and only if
 the function $f(x)$ is bounded in
 some neighborhood of the origin.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الأخفش

معاني القرآن، ت. فائز فارس الحمد، ط ١، محرم ١٤٠٠ هـ - تشرين ثاني ١٩٧٩ م، المطبعة العصرية - الكويت.

الأزهري:

شرح التصريح على التوضيح، مطبعة عيسى، الباب الحلبي، مصر.

الاستراباذي، الرضي :

شرح الكافية، مصور عن طبعة الشركة الصحافية العثمانية - بيروت ١٣١٠ هـ، ودار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٩ م.

الأسنوي :

الكوكب الدرّي، ت. محمد حسن عواد، ط ١، ١٩٨٥، دار حنّان للنشر والتوزيع - عمان.

الأشموني :

شرح الأشموني، ت. محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٠ م.

أمين، أحمد :

ظهر الإسلام، لجنة التأليف والترجمة والنشر.

ابن الأنباري :

أسرار العربية، ت. محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقّي بدمشق ١٩٥٧ م.

الانصاف في مسائل الخلاف - ت. محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة
١٩٦١م.

الأندلسي، أبو حيان :
البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر ١٩٧٨م.

الأهمل، محمد :
شرح الكواكب الدرية على شرح منعم الأجرمية، دار الكتب العلمية -
بيروت.

برجسترايسر :
التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، ١٩٨٢م، مكتبة
الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، والطبعة الأخرى بترجمة منعم
علي النجار.

البزرة، أحمد مختار :
أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم، مؤسسة علوم القرآن، دمشق -
بيروت ١٩٨٥م.

البطيوسي :
كتاب الحلل في صلاح الخلل من كتاب الجمل، ت. سعيد عبد الكريم
السعودي، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٠م.

البغدادي :
خزاة الأدب، ت. عبد السلام هارون ١٩٧٦م، طبعة بولاق ١٨٩٦م.

ثعلب :
مجالس ثعلب، ت. عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٦٠م.

البحاط :
البيان والتبيين، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م.

الجرجاني، الشريف :
التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣م.

الجرجاني، عبد القاهر :
دلائل الإعجاز، ت. محمد عبد المنعم محفاجي، مكتبة القاهرة، القاهرة

١٩٦٩م، وت محمد رشيد رضا، دار المعرفة - بيروت ١٩٧٨م.

ابن الجزري :

النشر في القراءات العشر، بتصحيح علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر.

ابن جني :

الخصائص، ت محمد علي النجار، دار الكتب المصرية،
المحتسب، ت علي نجدي ناصف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
١٣٨٦هـ.

حداد، حنا :

معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم، الرياض ١٩٨٤م.

حسان، نعمان :

اللغة بين الوصفية والمعارية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٨ج.
اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.

ابن خالويه :

إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، منشورات دار الحكمة، دمشق.
الحجة في القراءات، ت عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت
١٩٧١م.

ابن الخشاب :

المرتجل، ت علي حيدر، دمشق ١٩٧٢م.

الرازي، فخر الدين :

نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ت إبراهيم السامرائي ومحمد بركات أبو
علي، دار الفكر للنشر والتوزيع ١٩٨٥م.

الرماني :

معاني الحروف، ت عبد الفتاح شليبي، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٣م.

الزجاج :

معاني القرآن وإعرابه - تحقيق عبد الجليل شليبي، المكتبة العصرية - بيروت
١٩٧٣م.

الزجاجي :

الإيضاح في علل النحو، ت مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ١٩٧٣ .
حروف المعاني، ت د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة - دار الأمل ط ١
١٩٨٤ م.

اللامات ت مازن المبارك، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٦٩ م.
مجالس العلماء، ت عبد السلام هارون، الكويت ١٩٦٢ م.

أبو زرعة :

حجة القراءات، ت سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ط ٣، ١٩٨٢ م.

الزمخشري :

الكشاف - مطبعة الحلبي، القاهرة ١٩٦٦ م.
المفصل، دار الجيل، بيروت ١٣٢٣ هـ.

ابن السراج :

الأصول في النحو، ت عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان بالنجف ١٩٧٣ .

السكاكي :

مفتاح العلوم، مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٣٧ م.

سيويه :

الكتاب، طبعة بولاق. وطبعة عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ١٩٦٦، ١٩٧٥ م.

السيوطي :

جمع الهوامع ت عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت
١٩٧٥ م، وطبعة دار المعرفة - بيروت.
الاقتراح. ت محمد علي البناء، القاهرة ١٩٧٦ م، وتحقيق محمد قاسم
القاهرة ١٩٧٥ م، وطبعة حلب.
الأشباه والنظائرها، ت طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية
١٩٧٥ م.

الشلوبين :

التوطئة، ت يوسف المطوع، دار التراث العربي، القاهرة ١٩٧٣ م.

الصبيان :

حاشية الصبيان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة الحلبي،
القاهرة.

الصعيدى :

النحو الجديد، دار الفكر العربي / القاهرة.

طلب، عبد الحميد :

تاريخ النحو وأصوله، مكتبة الشباب، الطبعة الأولى.

عبد الباقي، محمد فؤاد :

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر - بيروت.

ابن عبد ربه :

العقد الفريد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٢م.

أبو عبيدة :

مجاز القرآن، ت محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، دار الفكر ١٩٧٠م.

ابن عصفور :

شرح الجمل - ت صاحب أبو جناح، مؤسسة الكتاب، بغداد

١٩٨٠م. المقرب، ت أحمد عبد الستار الجوارى وزميله، بغداد،

مطبعة العاني ١٩٧١م.

ابن عقيل :

شرح ابن عقيل، ت محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية

الكبرى، مصر، ١٩٦٤م.

المكبري :

إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، دار الكتب العلمية،

بيروت ١٩٧٩م.

عمارة، إسماعيل :

معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، مؤسسة الرملة - تحت الطبع.

عمارة، خليل :

في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة - مجلة ١٩٨٤م.

- رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر. المجلة العربية للعلوم الإنسانية - الكويت - عدد ٨، ١٩٨٢.
- البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي. الأقاليم عدد ٩.
- النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في التراث العربي. المجلة العالمية للدراسات العربية والإسلامية - أمريكا - عدد ٣.
- نبر الكلام المنطوق في اللغة العربية بين الوصفية والمعارية - الأقاليم.
- سلسلة المعاجم في لسان العرب، من مجلد ١ - ٦، مؤسسة الرسالة، تحت الطبع.

ابن فارس :
الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويخي، بيروت ١٩٦٣ م.

الفرّاء :
معاني القرآن، ت محمد النجار وزميله، دار الكتب المصرية ١٩٥٥ م.

الفضلي، عبد الهادي :
دراسات في الإعراب، تهامة، السعودية ١٩٨٤ م.

الفرويني :
الإيضاح في علوم البلاغة، طبعة عيسى الحلبي - القاهرة.

الكنفراوي :
الموفي في النحو الكوفي، ت، محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

المالقي :
رصف الماني في شرح حروف المعاني، ت أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، د ١٩٧٥ م.

الميرد :
المقتضب، ت محمد عبد الحاق عصمة، المجلس الأعلى للثقون الإسلامية ١٣٨٨ هـ.

ابن مجاهد :
السبعة في القراءات، ت شوقي خفيف، دار المعارف بمصر ١٩٧٢ م.

المخزومي، مهدي :
في النحو العربي - نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، طبع في بيروت ١٩٦٤م.

المُرادي :
الجنى الداني في حروف المعاني، ت فخر الدين قباوة وغيره، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٣م.

مصطفى، إبراهيم :
إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٧م.

ابن مضاء :
الرد على النحاة، ت شوقي ضيف ١٩٤٧م، وت محمد البنا، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٧٩م.

المطرزي :
المصباح في علم النحو، ت عبد الحميد طليب، مكتبة الشباب، القاهرة.

ابن منظور :
لسان العرب.

التحلس :
إعراب القرآن، ت زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧م.

الهروي، علي بن محمد النحوي :
الأزمية في علم الحروف، ت عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ١٩٧١م.

ابن هشام :
أوضح المسالك، ت محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة.
مفني اللبيب. ت محمد محي الدين عبد الحميد، وطبعة أخرى بتحقيق مازن المبارك - دار الفكر ط ٢.

ابن يعيش :
شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، القاهرة.

الدوريات :
١ - البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية - داوود عبد مجلة الأبحاث/

كلية الآداب / الجامعة الأميركية ١٩٨٣.

٢- رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية - د. خليل
عمارة ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية - عدد ٨ ، مجلد ٢/١٩٨٢ م.

محتويات الكتاب

٣	الإهداء.....
٥	تقديم (يقلم الأستاذ الدكتور سلمان العاني).....
١٥	المقدمة.....
١٩	دليل الرموز الواردة في الكتاب.....
٢١	الباب الأول: منهج وصفي في التحليل اللغوي.....
٢٣	الخليل بن أحمد وعلل النحو.....
٣٢	فروق وتوضيح.....
٤٩	نظرية العامل بين مؤيديها ورافضيها.....
٥٠	الاعراب وظهور فكرة العامل.....
٥٣	تقسيم العوامل.....
٥٤	أ- العوامل اللفظية:.....
٥٤	الأفعال.....
٥٧	الأسماء.....
٥٨	الأدوات.....
٦٠	ب- العوامل المعنوية:.....
٦٠	رافع المبتدأ.....
٦١	رافع الفعل المضارع.....
٦١	عامل الصفة (عند الأخفش).....
٦١	الصرف.....
٦٣	آراء العلماء في العامل.....

	من القدماء:
٦٥	قطرب (محمد بن المستير)
٦٧	ابن جني
٦٩	ابن مضاء القرطبي
	من المحدثين:
٧٣	إبراهيم مصطفى
٧٨	إبراهيم أنيس
٨٠	تمام حسان
٨٥	خليل عمارة